معهد الدراسات العليا

قسم العلوم الإسلامية الأساسية

شعبة اللغة العربية وبلاغتها

الشواهد الشعرية في "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"

دراسة نحوية وصرفية لنماذج منها

رسالة ماجستير

إعداد

أيوب محسن كاكه رش

وان ــ 2017

جمهورية تركيا
جامعة يوزونجويل
معهد الدراسات العليا
قسم العلوم الإسلامية الأساسية
شعبة اللغة العربية وبلاغتها

الشواهد الشعرية في "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"
دراسة نحوية وصرفية لنماذج منها

رسالة ماجستير

إعداد

أيوب محسن كاكه رش

إشراف

أ.د. محمد شيرين تشكار

وان ــ 2017

المحتويات

المحتويات ..... **I**

المقدمة ..... **IV**

1.التمهيد: الأشموني ومنظومة "الألفية" وشروحها **1**

1.1.اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته، ووفاته 1

2.1.جهوده العلمية، مؤلفاته، وأهم شيوخه 2

3.1.بيئته، وعصره، اللغة العربية وعلومها في هذا العصر 3

4.1.منظومة ألفية ابن مالك وأهميتها 5

1.4.1. النظم في اللغة والاصطلاح ونشأته 5

5.1.الألفية (الخلاصة) وشروحها 6

6.1.مكانة شرح الأشموني بين شروح الألفية 8

2.أصول النحو ومسألة الاستشهاد **10**

1.2.أصول النحو: تعريفه، وتاريخ نشأته، وعلاقته بأصول الفقه 10

2.2.مصادر أصول النحو 16

1.2.2.السماع أو النقل، تعريفه، وشروطه 16

2.2.2.القياس 19

1.2.2.2. تعريفه، ونشأته، وأركانه، ومكانته 19

2.2.2.2.القياس بين البصريين والكوفيين 26

3.2.2.2.موقف اللغويين من القياس 27

3.2.2.الإجماع 29

1.3.2.2.مفهومه، وأنواعه، ورأي النحاة فيه 29

3.2.الاستشهاد ومصادره 33

1.3.2.معنى الشاهد والاستشهاد والاحتجاج لغة واصطلاحا 33

2.3.2.مصادره 35

1.2.3.2.القرآن الكريم وقراءاته 35

2.2.3.2.الحديث النبوي الشريف 39

3.2.3.2.كلام العرب شعرا أو نثرا 44

1.3.2.3.2.الاستشهاد بالشعر 46

2.3.2.3.2.شروط وضوابط الاستشهاد بالشعر بين القدماء والمحدثين 47

3.نماذج من الشواهد الشعرية في شرح الأشموني 53

1.3.نماذج من شواهد الأسماء..... 54

1.1.3.إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به إعراب المفرد 54

2.1.3.إعراب الاسم المنقوص..... 56

3.1.3.استعمال (أولئك) لغير العاقل..... 57

4.1.3.مجي (ذا) بمعنى (الذي) 59

5.1.3.حذف المبتدأ وجوبا 62

6.1.3.تجريد الفعل من الضمير عند إسناده للمثنى أو الجمع 63

8.1.3.التنازع في العمل..... 66

9.1.3.شروط المفعول له 69

10.1.3.الناصب للمفعول معه 70

11.1.3.الحال المصدرة بالماضي المثبت 71

14.1.3.المخفوض بالإضافة..... 76

15.1.3.قلب الالف ياء في الاسم المضاف الى ياء المتكلم 78

16.1.3.نصب المفعول بصيغة (فَعِل)..... 79

17.1.3.العطف على الضمير المجرور 81

18.1.3.حكم (ابن أم) و(ابن عم) في النداء 83

19.1.3. الاختصاص 85

20.1.3.حالات بناء (أمس)..... 85

2.3.نماذج من شواهد الأفعال 87

1.2.3.إثبات حرف العلة في المضارع المجزوم 87

2.2.3. استعمال (كان) وبعض أخواتها بمعنى: (صار) 89

3.2.3.زيادة (كان) في الوسط 89

4.2.3.مجيء الجملة المضارعة خبرا..... 92

5.2.3. مجيء (تقول) بمعنى (تظن) 93

6.2.3.حذف فعل الفاعل 95

7.2.3.ترك تأنيث الفعل 96
8.2.3.(نعم) و(بئس) لغاتهما وفاعلهما 97
10.2.3.نصب الفعل المضارع بعد الفاء بـ(أن) مضمرة 99
11.2.3.جزم الفعل المضارع بعد (لام) الأمر المحذوف 102
12.2.3.جزم الفعل المضارع بـ(إذا) 104
13.2.3.رفع فعل الجزاء 105
3.3. نماذج من شواهد الحروف 107
1.3.3.شروط (ما) المشبهة بـ(ليس) 107
2.3.3.إعمال (لا) عمل (ليس) 108
3.3.3.عمل الأحرف المشبهة بالفعل 111
4.3.3.معاني الأحرف المشبهة بالفعل 112
5.3.3.مواضع فتح همزة (إن) وكسرها 113
6.3.3. اتصال (ما) بالأحرف المشبهة بالفعل 115
7.3.3.تخفيف (إنَّ) المكسورة وإعمالها 116
8.3.3.تخفيف (أن) المفتوحة وعملها 117
9.3.3.مجيء (لعل ومتى وكي) حروف جر 119
10.3.3.دخول (حتى) على الضمير 121
11.3.3.مجيء (إلى) بمعني (في) 122
12.3.3.تأكيد الحرف 123
13.3.3.مجيء (أم) بمعنى (بل) 124
14.3.3.معاني (أو) العاطفة 125
15.3.3. حروف التحضيض 127
4.الخاتمة 130
5.قائمة المصادر والمراجع 132
6.الملخص 143
İÇİNDEKİLER 144
ÖZET 147
Summary 149

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم وعلم الإنسان ما لم يعلم، وصلى الله وسلم على الرسول النبي الأمي، خاتم النبيين أفضل الصلاة وأتم التسليم، وعلى آله وصحبه الكرام ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فعلم النحو من أنفع العلوم العربية أثرا وأرفعها قدرا، وأعظمها منزلة، به تضبط اللغة، ولذا فلا عجب أن نرى العلماء والنحاة قد أفرغوا جهودهم في كتابة قواعده ونظمه ثم تأليف المصنفات الكثيرة فيه، وكان السبيل الأوحد في وضع القواعد النحوية وإثباتها؛ استقراء كلام العرب التي تكمن في الشواهد المتعددة من القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي القديم، وكذلك النثر العربي القديم. وشواهد النحو الشعرية تشكل قسما كبيرا ومهما من التراث اللغوي العربي، لكون الشعر ديوان العرب، وبه حفظت لغة القبائل على اختلاف لهجاتها.

ومن هؤلاء النحاة الكبار العالم الفقيه النحوي هو أبو الحسن نورالدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف المشهور بالأشموني صاحب واحد من أشهر وأهم شرح لألفية ابن مالك المسمى: (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) وهو شرح مطول جمع فيه مؤلفه بين الشرح والإعراب واستوعب فيه خصائص الشروح السابقة، ومن خصائصه أيضا كثرة شواهده الشعرية التي بلغت اثنين وستين ومئتين وألف شاهد شعري من غير الشواهد المكررة، ومن الصعب شرح كل هذه الشواهد في بحث ماجستير فلذلك اخترت نماذج منه ليكون موضع رسالتي لنيل شهادة الماجستير فجاء البحث موسوما بـ: (شرح الشواهد الشعرية في كتاب شرح الأشموني على ألفية ابن مالك).

وسبب اختياري لهذا الموضوع هو الأهمية الكبرى التي يحملها مصادر النحو وأدلته من سماع وقياس وإجماع عند علماء النحو؛ ثم دراسة جانب مهم من الأسس التي قام عليها النحو العربي ،ألا وهو السماع والشواهد الشعرية، لأن النحو هو الشواهد، وهو التطبيق على كلام العرب. ثم شواهد العربية ذخيرة لغوية ثمينة لها إلى جانب قيمتها اللغوية، أهمية أدبية وفكرية وحضارية كبيرة. وخاصة الشواهد النحوية الشعرية فشرح تلك الشواهد يسهل على قراء العربية والباحثين فيها عناء التفتيش عن الشواهد ومحل استشهاده. فكتاب شرح الأشموني على الألفية كتاب نحوي صرفي مشهور جدير بالدراسة والبحث لأن من متطلبات الاهتمام باللغة العربية

العناية بعلمائها الذين أثروا ساحتها بما ألفوه من كتب، من خلال دراسة آثارهم وشرحها لمعرفة الأصول التي أقاموا عليها منهجهم العلمي.

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على تمهيد وفصلين وخاتمة بنتائج البحث، التمهيد اشتمل على نبذة مختصرة عن حياة الأشموني، مولده ونشأته وبيئته وعصره وجهوده العلمية وأهم شيوخه واشتمل أيضا على تعريف عام للمنظومات العلمية ونشأتها ومنظومة (الخلاصة) المشهورة بـ(الألفية) لابن مالك، ثم ذكر لشروح (الألفية) ومن ضمنها شرح الأشموني ومكانته بين تلك الشروح. والفصل الأول: تمت فيه دراسة علم أصول النحو من خلال أربعة مباحث: المبحث الأول: تناول تعريفا لكلمة (الأصول) و(النحو) ولغة واصطلاحا ثم تعريف (علم أصول النحو) ونشأته والعلاقة بينه وبين أصول الفقه. والمبحث الثاني: تناول مصادر أصول النحو من السماع ويسمى النقل أيضا والقياس والإجماع دراسة لجوانبها كلها باختصار مفيد. المبحث الثالث: درس فيه معنى الشاهد والاستشهاد لغة واصطلاحا ومصادر الاستشهاد من القرآن الكريم وقراءاته فالحديث النبوي فكلام العرب من الشعر والنثر والاحتجاج بكل منها ورأي النحاة حولها، وفي المبحث الرابع: سلط الضوء على قضية الاستشهاد بالشعر وشروط وضوابط الاستشهاد به عند القدماء والمحدثين. وتحدث الفصل الثاني وهو موضوع البحث دراسة نماذج من الشواهد الشعرية من كتاب (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) بذكر قائله وموضع الشاهد فيه وآراء النحاة حوله، وقسم الفصل على ثلاثة مباحث: المبحث الأول: شرح نماذج من شواهد باب الأسماء المرفوعة والمنصوبة والمجرورة. المبحث الثاني: شرح نماذج من الشواهد الشعرية في باب الأفعال المرفوعة والمنصوبة والمجزومة وأيضا المبنية. والمبحث الثالث والأخير: تضمن شرح نماذج من الشواهد الشعرية حول الحروف العاملة منها وغير العاملة. وحوت الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

واقتضى البحث الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك لعرض وتحليل الشواهد الشعرية وآراء النحاة حولها.

وقد اعترض البحث بعض الصعوبات منها اتساع الموضوع وكثرة الشواهد الشعرية وكثرة الآراء النحوية حول الموضوعات المتصلة بالشواهد وصعوبة إدراجها كلها في البحث لضيق المقام، ثم صعوبة الحصول على نسبة بعض الشواهد الشعرية التي أوردها الأشموني في كتابه، وضيق الوقت.

وفي الأخير أحمد الله على فضله ومنه عليّ بالتوفيق لإكمال وإنجاز هذا البحث، وأجد لزاما علي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل وشيخي الجليل الأستاذ المشرف الدكتور محمد شيرين تشكار لما قدمه من جهود وآراء سديدة عندما اقترحت عليه هذا الموضوع ، فكان أول من باركه، وشجعني على الإقدام عليه، فكان مشرفا ومشجعا وموجها لي فله خالص الشكر. وأهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الذي حبب إلي العلم وشجعني عليه وعلمني أن الحياة كفاح ومثابرة، وإلى والدتي التي ربتني على الإسلام والأمانة والإخلاص، وإلى زوجتي الحبيبة التي سارت معي في هذا الطريق خطوة بخطوة، فكانت صابرة ومعينة ومشجعة، ولهم مع ذلك شكري وتقديري.

الباحث

أيوب محسن كاكه رش

1.التمهيد: الأشموني ومنظومة "الألفية" وشروحها

1.1.اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته، ووفاته

اسمه ونسبه

هو أبو الحسن نورالدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف المشهور بالأشموني[1]، فقيه، متكلم، نحوي، ناظم جميع المصادر اتفقت على كنيته ولقبه ، فكنيته (أبو الحسن) ولقبه (الأشموني)، نسبة إلى أشمون بلدة بمصر، وهذا اللقب قد غلب على اسمه ، وأصبح يعرف به فيقال: (قال الأشموني كذا)، أو كتاب (الأشموني) شأنه في ذلك شأن غيره من العلماء الذين غلبت ألقابهم على أسمائهم.

مولده ونشأته

ولد رحمه الله في شعبان سنة: ثمان وثلاثين وثمانمائة (838 هـ – 1435 م) بقناطر السباع ونشأ نشأة دينية فحفظ القرآن الكريم وكثيرا من متون العلوم العربية والإسلامية مثل المنهاج وجمع الجوامع وألفية ابن مالك[2] ، ودرس القراءات القرآنية ، والفقه ، والحديث ، وأصول الدين ، وأصول الفقه ، على عدد من كبار مشايخ عصره .

وفـاتـــه

اختلف في وفاة الأشموني، فقيل نحو سنة (900هـ)، وقيل سنة (918هـ)، وقيل سنة (929هـ)، وقيل غير ذلك والأرجح أنه توفى في يوم السبت السابع عشر من ذي الحجة سنة (918 هـ)[3] رحمه الله رحمة واسعة.

---

[1] تنظر ترجمته في: 1.الشوكاني، محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 491/1. 2.السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ن دار الجيل، بيروت، 5/6 . 3.الزركلي، خيرالدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس ، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط: الخامسة عشرة، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، 2002 م، 10/5 .

[2] السخاوي، الضوء اللامع، 5/6.

[3] الشوكاني، البدر الطالع، 491/1 . وينظر: ابن عماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ت: عبدالقادر الأرناؤوط و محمود الأرناؤوط، ط: الأولى، دار ابن كثير، بيروت، 1414 هـ – 1993 م، 229/10 .

2.1.جهوده العلمية، مؤلفاته، وأهم شيوخه

جهوده العلمية

بعد أن نهل الأشموني من العلم وتعمق فيه تصدى لإقراء القرآن الكريم ، وجلس للتدريس، وولي القضاء بدمياط لثلاث سنوات ، وهو نحوي صاحب واحد من أشهر وأهم شرح لألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) وفقيه، وأصولي، ومتكلم، له مؤلفات عديدة.

ارتقى الأشموني مكانة عالية من خلال جهوده الواضحة، وقد نبه عليه السخاوي إذ يقول: ((راج أمره هناك ورجح على جلال بن الأسيوطي))[4] كما نبه عليه بعض المحدثين من أمثال الدكتور شوقي ضيف فقد عده من متأخري نحاة مصر إذ يقول: ((وربما كان أنبه نحوي أخرجته مصر في القرن العاشر الهجري ...وكان عالما زاهدا متقشفا ، يكب على النحو وتدريسه لطلابه))[5]. وعده عبده الراجحي من أكبر نحاة مصر في عصره بقوله: ((ثم نلتقي بواحد من أكبر نحاة مصر، هو الأشموني))[6].

مؤلفاته

صنف الأشموني العديد من المصنفات منها تنوعت ما بين النحو، والفقه، والمنطق[7]:

- حاشية على (الأنوار لعمل الأبرار).
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك المشهور بشرح الأشموني على ألفية ابن مالك.
- نظم (المنهاج) في الفقه.
- نظم (جمع الجوامع) في النحو للسيوطي.
- نظم (إيساغوجي) في المنطق.
- الينبوع في شرح المجموع، وهو شرح لكتاب (المجموع في فروع الشافعية).

---

[4] السخاوي، الضوء اللامع، 5/6 .

[5] ضيف، أحمد شوقي عبد السلام، المدارس النحوية، ط: السابعة، دار المعارف، القاهرة، 360 .

[6] الراجحي، عبده علي إبراهيم، دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية، بيروت، 1975 م، 198 .

[7] كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 184/7 .

أهم شيوخه

ذكر السخاوي[8] أنه تتلمذ على يدي جلة من علماء عصره، فأما الفقه فقد أخذه عن الإمام جلال الدين المحلي بن أحمد بن محمد، الفقيه الشافعي (ت 864 هـ)، والإمام علم الدين صالح بن عمر بن رسلان البلقيني الشافعي (ت 890 هـ)، والمناوي علي بن محمد (ت 888 هـ). وقد أخذ النحو والفرائض من الكافيجي، محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي (ت 879 هـ)، وسيف الدين محمد بن محمد بن عمر البكتمري (ت 881هـ)، والشارمساحي، أحمد بن علي بن أبي بكر (ت 855 هـ).

3.1.بيئته، وعصره، اللغة العربية وعلومها في هذا العصر

بيئته وعصره

إن التطرق لنواحي الحياة التي عاش فيها علي بن عيسى الأشموني له أثر كبير على معرفة شخصيته، وسلوكه، وأخلاقه، فالإنسان ابن عصره وبيئته، وينفعل مع كل ما يدور على أرض وطنه، ولذا فالحديث عن الجوانب الفكرية والسياسية لعصر المؤلف لها أهمية كبيرة على شخصيته. فالعصر الذي عاش فيه الأشموني هو الثلث الأول من القرن التاسع الهجري، وفي هذه الفترة كانت دولة المماليك تحكم مصر والشام، وقد امتد عصر المماليك في مصر من سنة (648 هـ) إلى سنة (923 هـ)، واستمروا في حكم مصر حتى العهد العثماني[9]، هذا وقد أطلق عليه بعض المؤرخين ومنهم جرجي زيدان العصر المغولي إذ أرخه بدخول المغول بغداد سنة (656 هـ) إلى دخول الأتراك مصر على يد السلطان سليم الفاتح سنة (923هـ)[10]. وهذه الفترة كانت فترة منازعات بين طوائف المماليك وما كان ينجم عن تلك المنازعات من حوادث، وقتال في الشوارع، مما أوجد جواً من القلق وعدم الاستقرار[11] .

---

[8] السخاوي، الضوء اللامع، 5/6 .

[9] سليم، محمود رزق، الأدب العربي وتاريخه في عصر المماليك والعثمانيين والعصر الحديث، دار الكتاب العربي، مصر، 1957 م، 4 .

[10] زيدان، جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، دار الهلال، القاهرة، 121/3 .

[11] الأتابكي، جمال الدين يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب، مصر، 329/7.

يصف المقريزي حالة المجتمع المصري في عصر المماليك وفي مصر خاصة حيث تقلص فيه ظل العدل، وسفرت أوجه الفجور وذهب الحياء والحشمة من الناس. وكان المجتمع مكونًا من أعراف عديدة منهم: العرب، هم الأكثرية، الأتراك، والأكراد واليهود، والنصارى والأقباط والأفارقة السود. هذا ولم يمنع الاضطراب السياسي الذي ساد مصر في عهد الممالك من نشوء نهضة علمية، فقد امتزج الفساد والقسوة والوحشية بالترقي في الحضارة المادية والتقدم المعماري والفني والعلمي ويعود الفضل في ذلك إلى العلماء المسلمين الذين تحملوا المسئولية رغم المناخ السياسي الرديء وهناك عوامل أدت إلى نشأة الحركة العلمية آنذاك، فهي عوامل داخلية، وخارجية. فالعوامل الخارجية منها: وقوع كثير من البلاد الإسلامية في يد المغول، ومن ثم قتل العلماء وإتلاف الكتب العلمية، وعلى أثر ذلك فر العلماء من وجه التتار، وأستقر بهم المقام في مصر. كذلك وفود العلماء إلى مصر ومنهم ابن مالك الأندلسي. فالعوامل الداخلية منها: غيرة السلاطين والأمراء فقد أدت هذه إلى محاربتهم للتتار وطردهم عن مصر أيضا تعظيمهم لأهل العلم. كذلك شعور العلماء بواجبهم وكان لهذا الأثر الكبير في إحياء العلوم.[12]

اللغة العربية وعلومها في هذا العصر

اهتم المماليك باللغة العربية وعلومها، عكس غيرهم، ولا سيما في مصر، فقد اشتهرت عدد من المراكز العلمية في القاهرة والإسكندرية والفيوم ، وكانت القاهرة ملجأ أدباء اللغة العربية وعلمائها الذين يأتون إليها من الشرق والغرب[13]. ومن ثم أصبحت القاهرة أهم مراكز العلوم والآداب الإسلامية على الإطلاق، وزاد نشاطها وصار لها في عهد المماليك من الأهمية العلمية ما كان لبغداد في عهد العباسيين[14].

و في هذا العصر تكاثر الاشتغال في اللغة وعلومها ولا سيما المعاجم. وفيه نبغ صاحب لسان العرب ، وصاحب القاموس ، وصاحب الألفية ، وغيرهم[15]. وازدهر كثير من العلوم العربية والإسلامية من القراءات والتفسير والفقه والترجمة والنحو، ومما دفع المماليك للاهتمام باللغة العربية ، ما يلي:

- وقوع كثير من البلاد الإسلامية في يد التتار.

---

[12] حموده، عبدالوهاب حموده، صفحات في تاريخ مصر، الدار المصرية، القاهرة، 1965م، 36 .

[13] زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، 123/3 .

[14] سليم، الأدب العربي وتاريخه، 7 .

[15] زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، 151/3 .

- إحراق الكتب وقتل العلماء والأدباء من قبل التتار.
- هجرة العلماء من المشرق.
- إحياء ذكرى الخلفاء في عهد المماليك ، ولا سيما في عهد الظاهر بيبرس ، وشعور العلماء بدورهم المناط وواجبهم في إحياء العربية وعلومها.
- الغيرة الدينية عند حكام المماليك واحترامهم للعلماء.
- انتشار دور التعليم ولا سيما المساجد مثل جامع عمرو بن العاص وابن طولون والأزهر .... الخ.
- إنشاء المكتبات ومن أشهرها: خزانة الحاكم بأمر الله ، وخزانة المؤيد ، وألفية المنصورية وغيرها.
- جعل اللغة العربية لغة البلاد الرسمية ، ولعل هذا من أهم هذه العوامل التي ساعدت على استبقاء اللغة العربية[16].

4.1.منظومة ألفية ابن مالك وأهميتها

1.4.1. النظم في اللغة والاصطلاح ونشأته

النظم في اللغة

هو الجمع والضم، والاتساق، والنظام والتأليف. والنظم عند ابن منظور[17] هو: التأليف، ونظمه فانتظم وتنظم. وعند الفيروز أبادي: هو التأليف، وضم الشيء إلى شيء آخر، ونظم اللؤلؤ ينظمه نظما ونظاما ونظمه: ألفه، وجمعه في سلك[18]. وفي صحاح العربية: نظمت اللؤلؤ: جمعته في السلك والتنظيم مثله[19].

النظم في الاصطلاح

---

[16] سليم، الأدب العربي وتاريخه، 8-12.

[17] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ت: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ط: الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1419 هـ - 1999 م، 196/14 مادة نظم.

[18] الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ت: أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2008م، 1624 .

[19] الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ت: محمد محمد تامر، دار الحديث، القاهرة، 2009م، 1149 .

هو: الكلام الموزون المقفى، ويقابله النثر[20] .وهو يرادف الشعر عند المتقدمين من أهل اللغة والعروض .غير أن بعض الكتاب المعاصرين يرون ثمة فرق بين النظم و الشعر ، يقول عمر فروخ وهو يفرق بين النظم و الشعر: ((أما النظم فهو الكلام الموزون المقفى. فإذا امتاز النظم بجودة المعاني و تخير الألفاظ و دقة التعبير و متانة السبك و حسن الخيال مع التأثير في النفس فهو الشعر))[21].

ونستطيع أن نعرف المنظومات التعليمية بأنه: نوع من أنواع الشعر تهدف إلى تعليم الناس شؤون حياتهم وآدابهم وعلومهم المختلفة من خلال النظم وتمتاز بسهولة حفظها ويسر استرجاعها والمامها بالمادة العلمية .

نشأة المنظومة العلمية

لقد ظهر المتن المنظوم عند العرب بعدما اكتمل وضع علم النحو، وتضخمت مؤلفاته ، وزاد إقبال المتعلمين على التعلم ، فاستعصى فهمها عليهم، حينها رأى النحاة أن الحل يكمن في الاختصار والإيجاز فظهرت المنظومات والمتون النحوية ، ويعتبر عصر المماليك العصر الذهبي لهذا اللون من التأليف حيث اتسعت موضوعاته، فشمل كل العلوم، فبلغت المتون النحوية المنظومة ذروتها واتسعت رقعتها وكثر الناظمون لها، فكان من أبرزهم ابن معط، وابن الحاجب، وابن مالك.

5.1.الألفية (الخلاصة) وشروحها

ألفية ابن مالك (الخلاصة)

ومن بين المنظومات النحوية التي نالت من الحظ والاهتمام ما لم تنله غيرها من المنظومات النحوية على كثرتها، منظومة ابن مالك المشهورة بالألفية التي تشكل جزءا كبيرا من التراث النحوي الذي لا يمكن لأحد أن يستغني عنه مهما كان مستواه العلمي والمعرفي، وذلك لما امتاز به ابن مالك من عقلية مبدعة ، فكان دقيق الملاحظة مع جنوح شديد إلى الاجتهاد والتجديد فمؤلفاته نظما ونثرا تشهد له بالتفوق على من تقدم ... و(الألفية) وهي ملخص (الكافية)، طبقت شهرتها الآفاق وترجمت إلى لغات وعليها شروح كثيرة[22]. وتعد صفوة مؤلفات

---

[20] قلعةجي، محمد رواس، معجم لغة الفقهاء، ط: الأولى، دار النفائس، لبنان، 1996 م، 453/1 .

[21] فروخ، عمر بن عبد الله بن عبد الرحمن،، تاريخ الأدب العربي، ط: الرابعة، دار العلم للملايين، لبنان، 1981 م، 44/1 .

[22] الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط: الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1995، 262 .

ابن مالك النحوية. وقد تبوأت مكانة خاصة لا بين كتب الناظم فحسب، وإنما بين كتب النحو كافة، وتعد المنظومة النحوية الأكثر شهرة والتي أقبل عليها العلماء والمتعلمون حفظاً ودرساً وشرحاً على مدى قرون عدة، وقد أدى ذيوعها الواسع إلى كثرة شروحها كثرة واضحة لم يعرف التأليف في شرح النظم النحوي مثيلاً لها. وهي أشهر مؤلفات بن مالك وهي منظومة تقع في ثلاثة أبيات وألف بيت، وهي خلاصة منظومته الكافية الشافية التي ضمنها مسائل النحو ، مبوبة على موضوعات النحو، ومزج بين مذاهب النحاة.

شروح ألفية ابن مالك

للألفية شروح كثيرة، وقد أحصى منها حاجي خليفة أكثر من أربعين، بينها شروح منظومة، وأخرى للشواهد، وأخرى بالفارسية والتركية[23]، لكن استقراء الشروح وتقصيها ضاعف عددها، وفيما يلي ثبت بأبرز وأشهر الشروح المطبوعة، مشفوعا بما عرف من عناوينها، لأن كثيراً من الشراح لم يضعوا عناوين لمؤلفاتهم، ولم توضح ذلك كتب التراجم، فنسب عدد منها إلى مؤلفيها بدون أي عنوان، كشرحي ابن عقيل والمكودي:

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لولده بدرالدين أبي عبدالله محمد.
- شرح شمس الدين الجزري المسمى: كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة.
- شرح المرادي المسمى: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.
- شرح ابن هشام الأنصاري المسمى: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
- شرح ابن عقيل أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن.
- شرح المكودي ابن زيد عبدالرحمن بن علي المكودي.
- شرح الأشموني المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك.
- شرح السيوطي المسمى: البهجة المرضية في شرح الألفية.
- شرح أبي حيان النحوي المسمى: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.
- شرح ابن طولون .
- شرح أبي إسحاق الشاطبي المسمى: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية.
- شرح شمس الدين الغزي المسمى: فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك.
- شرح ابن القيم الجوزية المسمى: إرشاد السالك.

---

[23] حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ت: محمد شرف الدين بالتقايا و رفعت بليكة الكليسي، مؤسسة التاريخ العربي، لبنان، 1/151-155 .

- شرح عبدالله بن صالح الفوزان المسمى: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك.
- شرح أبو فارس الدحداح المسمى: شرح ألفية ابن مالك.
- شرح الدكتور محمد عيد المسمى: نحو الألفية.
- شرح محمد بن صالح العثيمين المسمى: شرح ألفية ابن مالك.

6.1.مكانة شرح الأشموني بين شروح الألفية

من الذين شرحوا ألفية ابن مالك، الأشموني، والغرض من شرحه للألفية، الجمع لمذاهب النحاة وشواهدها في عبارات سهلة وأسلوب يسير . ويعتبر شرح الأشموني من أهم شروح الألفية، ومن أكثر الكتب النحوية مادة، فقد وجد الأشموني بين يديه ثروة هائلة من الكتب السابقة، فأفاد منها فائدة كبيرة لذلك يعتبر شرحه خلاصة الشروح وصفوتها.

شرح الأشموني الألفية شرحا مطولا، جمع فيه بين الشرح والإعراب، واستوعب فيه خصائص الشروح السابقة. استهل الشرح بمقدمة موجزة حمد فيها الله تعالى وصلى على النبي وآله، ثم تحدث عن بعض ملامح الشرح الذي حرص على تهذيبه وتوضيحه وجعله وسطا بين الإسهاب الممل والإيجاز المخل، فقال: ((فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد واضح المسالك، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد ... تجد نشر التحقيق من أدراج عباراته يعبق، وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق، خلا من الإفراط الممل، وعلا عن التفريط المخل وكان بين ذلك قواما، وقد لقبته بـ(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، ولم آل جهدا في تنقيحه وتهذيبه، وتوضيحه وتقريبه))[24] .

ويتضح منهجه ومدى التزامه بما أورده في المقدمة من خلال النقاط التالية:

- حافظ على تقسيم ابن مالك للأبواب، فبدأ بمقدمة الألفية وانتهى بخاتمتها مروراً بأبوابها الكثيرة من غير تغيير في تسلسلها أو تبديل، بدءاً بباب الكلام وما يتألف منه، وانتهاء بفصل الإدغام. هذا ولم يقتصر على شرح متن الألفية الذي ضم أبواب النحو وفصوله، بل شرح أبيات المقدمة والخاتمة أيضا.
- قدم أبيات الألفية بحسب الفكرة أو المسألة فأورد في الغالب البيت أو جزءاً منه ثم أتبعه بالشرح، ولكنه أورد أحيانا ببيتين معاً وشرحهما، وهو في شرح الأبيات قد يتطرق إلى إعراب بعضها، أو كلها، بحسب ما يراه ضروريا، ثم يذهب إلى الشرح.

---

[24] الأشموني، أبو الحسن علي نورالدين بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: حسن حمد، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419 هـ – 1998 م، 15/1.

- استدرك الشارح بعض الوجوه والمسائل التي لم يتح له التفصيل فيها حين شرح بعض أبيات الألفية، وجاء ذلك في صورة تنبيهات، وخواتم.

ويتميز الشرح بالتنبيهات التي تعددت ما بين تنبيه مفرد أو تنبيهين، أو عدة تنبيهات متلاحقة، واختلف توزعها بين باب وآخر، كما اختلف حجمها طولا وقصرا، فهي استدراكات وإيضاحات احتوت بعض الآراء النحوية، أو تعليلاً لبعض المسائل، أو إضافةً بعض الشواهد والأمثلة والوجوه الإعرابية، أو تلخيصاً لما سبق في بعض الأبواب والفصول. وأما الخواتم، فهي كثيرة أيضاً، وينطبق عليها من حيث مضمونها وحجمها ما قيل عن التنبيهات، لكن موضعها الطبيعي يقتضي مجيئها في نهايات الأبواب.

ويعتبر شرح الأشموني من أواخر كتب النحو جمعا لمذاهب النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم على نمط أبسط مع التفصيل، وقد رجع إلى كثير من كتب السابقين وأفاد منها، فقد أورد أقوالا وآراء تعزى إلى بعض أئمة النحو كالناظم وسيبويه والأخفش والفراء والمبرد ولكن يصعب أن تحصر هذه المصادر التي اعتمد عليها الأشموني في شرحه ويظهر لي أن أهم مصدر استقى منه الشارح هو شرح الألفية للناظم ويتمثل هذا في نقله عنه دون الإشارة إليه .

جاءت شواهد الشرح خليطا من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وشعر العرب ونثرهم أما في الشعر فهو كثير وقد ساعده تأخره الزمني على جمع مقدار كبير من الشواهد الشعرية من مختلف المؤلفات مما جعل شرحه متميزا بزيادة الشواهد الشعرية عن مثلها في غيره من المصنفات النحوية فقد بلغت اثنتين وستين ومئتين وألفا.

ومن مميزات شرحه أيضا أنه في بعض الأحيان ينقل ممن سبقوه، إلا أن هذا النقل يعتريه أحيانا شيء من التغيير إما بالاختصار، أو التقديم أو التأخير، وأشياء أخرى .

وإذا اتبعنا شرح الأشموني نجده يتبع أسلوبا تعليميا في مؤلفه، وذلك بكثرة استخدامه طريقة السؤال والإجابة عليه وهو بذلك يشرح المسائل النحوية والصرفية واللغوية وهو المنهج المدروس بين طلابه. ونجده أيضا في شرح الألفية يتبع أسلوب التنبيه، وهو الإشارة إلى بعض الأمور التي يريد توضيحها، أو بعض المسائل التي لم يذكرها الناظم في أرجوزته.

2.أصول النحو ومسألة الاستشهاد

1.2.أصول النحو: تعريفه، وتاريخ نشأته، وعلاقته بأصول الفقه

تعريفه

أصول النحو مركب أضافي مكون من كلمة (أصول) وهي المضاف، وكلمة (النحو) وهي المضاف إليه، وتعريفه بهذا الاعتبار يستلزم تعريف جزئيه: (أصول)، (النحو).

الأصول

ذكر ابن منظور في لسان العرب أن: الأصل أسفل كل شيء وجمعه أصول[25]، وفي معجم الوسيط أصل الشيء: أساسه الذي يقوم عليه، ومنشئه الذي ينبت منه، وأصول العلوم: قواعدها التي تبنى عليها الأحكام [26]. وفي التعريفات للجرجاني: الأصل هو ما يبتنى عليه غيره[27] . وفي الاصطلاح له معاني[28]، هي:

- الراجح: بمعنى الأَولى والأَحرى. يقال: الأصل في الكلام الحقيقة؛ أي الراجح عند السامع هو الحقيقة لا المجاز.
- الدليل: كأصول الفقه أي أدلته وأصل وجوب الصلاة: الكتاب والسنَّة.
- القاعدة: كما يقال: الفاعل مرفوع أصل من أصول النحو، وأصول العلوم قواعدها التيُ تبنى عليها الأحكام.

وبهذا نجد مفهوم الأصول تتمحور حول الأساس والدليل الذي تقوم عليه مسألة ما، بحيث تمثل المصدر لها.

---

[25] ابن منظور، لسان العرب، 155/1 مادة (أصل) .

[26] أنيس، دكتور إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ط: الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 1425 خ – 2004 م، 20/1.

[27] الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي ، معجم التعريفات، ت: محمد باسل عيون السود، ط: الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003 م، 32/1 .

[28] التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ت: د. علي دحروج، ط: الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان، 1996 م، 213/1.

النحو

النحو لغة هو: القصد والطريق، ونحوت نحوك أي قصدت قصدك، ونحا نحوه إذا قصده، والنحو القصد نحو الشيء[29]. أما النحو في الاصطلاح: يعرفه ابن جني بأنه: ((انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم))[30] . وعند ابن السراج: ((النحو؛ إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب))[31] . ويعرف أيضا بأنه: ((علم يعرف به أحوال أواخر الكلام إعرابا وبناء))[32] .

علم أصول النحو

ذكر أبو البركات الأنباري في بداية كتابه (لمع الأدلة) أن أصول النحو هي: ((أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله))[33]. فهو أجرى مقابلة بين أصول النحو وأصول الفقه، وذلك أنه استعان بما هو شائع في أصول الفقه لتوضيح تعريفه لأصول النحو. وعرف السيوطي أصول النحو بأنه: ((علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل))[34]. أي أن أصول النحو صناعة يستهدف منها البحث عن أدلة النحو العامة، وأشار إلى جهة البحث بقوله (من حيث هي أدلته)، وهي كالبحث عن القرآن الكريم بأنه حجة، لأنه أفصح الكلام مطلقًا، كما أن تعريفه تضمن الإشارة إلى (حال المستدل)، ويقصد به المواصفات والشروط التي يجب أن يتوافر في الباحث المستنبط للمسائل النحوية من أدلة النحو. ولقد ورد

---

[29] ابن منظور، لسان العرب، 76/14 مادة (نحا).

[30] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ت: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، 34/1 .

[31] ابن السراج، أبوبكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، ت: عبدالحسين الفتلي، ط: الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، 35/1 .

[32] أنيس، المجم الوسيط، 908/2 .

[33] ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ت: سعيد الأفغاني، ط:الثانية، دار الفكر، بيروت، 1971 م، 80 .

[34] السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو، ت عبدالحكيم عطية، ط: الثانية، دار البيروتي، 2006 م، 21 .

مفهوم أصول النحو مقاربة لما جاء به سابقوهم من النحاة المتأخرين بحيث إنها كانت تصب في معنى واحد، فعرف محمد عيد أصول النحو قائلاً: ((أصول النحو العربي يقصد به الأسس التي بني عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمد الجسم بالدم والحيوية.))[35] .

نشأة علم أصول النحو

نشأ علم أصول النحو كغيره من العلوم متدرجا، فكان في بداية الأمر مبثوثًا في ثنايا كلام أئمة اللغة والنحو، متفرقًا في مؤلفاتهم اللغوية والنحوية منذ مراحل النحو الأولى ، فقد أشاروا إلى هذه الأصول في سياقات متعددة، وتحدثوا عن القياس، ونشأته، وتطوره، وتحدثوا كذلك عن العلة، والسماع، فقد قيل: إن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كان شديد التجريد للقياس[36]، وأن الخليل بن أحمد كان الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليلها.[37] وهذا يعني أن أصول النحو كانت مصاحبة لظهور النحو، وضرورية له، فلم يكن ليظهر النحو بهذا الشكل إلا بعد أن راعى النحاة –في وضعه– هذه الأصول بدقة، حيث كانت طريقة جمع المواد اللغوية من أفواه العرب الخلص، وكيفية استنباطها، والقياس عليها، وطريقة التعليل والتوضيح أمورًا قائمة في أذهان النحاة وأفكارهم قبل وضع القواعد وبعد وضعها. ومن هذا نجد نشأة هذا العلم كانت متزامنة مع نشأة علم النحو والدراسات التي قام بها النحاة المتقدمون فيها، فلم يكن آنذاك علماً قائما بذاته وربما سبقت هذه الأصول النحو في الظهور لأنها عبارة عن الظواهر اللغوية والمعلوم أن الظواهر اللغوية تسبق الدراسات اللغوية ومن هنا قال الدكتور مهدي المخزومي: ((والأصول النحوية ليست إلا عادة كلامية، أو ظواهر لغوية خاصة، والنحو إنّما يخضع لهذه العادات، أو الظواهر، ويفسّر بها، وهي مما يعلل، لأنها مستمدّة من الظواهر اللغوية العامة))[38].

---

[35] عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وفي ضوء علم اللغة الحديث، ط: الرابعة، عالم الكتب، القاهرة، 1989 م، 5 .

[36] السيوطي، جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 42/2.

[37] السيوطي، بغية الوعاة، 557/1.

[38] المخزومي، مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة مصطفى البابي وأولاده بمصر، ط: الثانية، 1377 هـ – 1958 م، 276 .

ولما وضعت قواعد اللغة واستوت، وخرجت على صورتها النهائية، ود بعض العلماء تقريب النحو إلى الأفهام، فقاموا بجمع قواعد هذه الأصول من المؤلفات النحوية وحاولوا تقنينها وكان العلامة ابن جني من أوائل من بادر إلى هذه المحاولات وكان أول من تناول بالدرس والتقنين أصول النحو في كتابه (الخصائص) الذي اشتمل على الكثير من أهم مسائل هذا الفن مثل العلة والقياس والسماع وتركيب اللغة، فقد صرح فيه بأنه قام بجمع علل النحو من كتب النحاة الأوائل، كما فعل معاصروه من الفقهاء في جمع علل الفقه من كتب محمد بن الحسن حيث قال: ((وكذلك كتب محمد بن الحسن –رحمه الله– إنما ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق))[39]. لكن هذه المحاولات اكتملت على يد ابن الأنباري، وذلك حينما ألف كتابا مستقلا في هذا الفن على غرار مؤلفات أصول الفقه ووسمه بـ(لمع الأدلة)، وتناول فيه علم أصول النحو كاملا راسمًا حدوده، ومبينًا قواعده، وأنواعه، ومسائله، فعد –بذلك– مؤسس هذا الفن؛ قال في نزهة الألباء: ((علوم الأدب ثمانية: اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابها. وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو))[40]. ثم جاء السيوطي فألف كتاب (الاقتراح في علم أصول النحو) مرتبا في الغالب على ترتيب كتاب (لمع الأدلة) ناقلا عنه في كثير من المسائل فقال في مقدمته: ((هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أُسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذي بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع متفرقات كلام بعض المؤلفين، وتشتت في أثناء كتب المصنفين، فجمعه وترتيبه صنع مخترع، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع... وقد سميته (الاقتراح في علم أصول النحو)...))[41].

العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه

فقد كان القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وهما المصدران الأساسيان للتشريع الإسلامي سببا رئيسيا في نشأة العلوم اللغوية من نحو وصرف وبلاغة وغيرها، كما كانا أيضا سببا في نشأة العلوم الشرعية من عقيدة وتفسير وفقه وأصوله ولم المواريث وغير ذلك من العلوم

---

[39] ابن جني، الخصائص، 163/1.

[40] ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ت: الدكتور إبراهيم السامرائي، ط: الثالثة، مكتبة المنار، الأردن، 1985 م، 89 .

[41] السيوطي، الاقتراح، 15 .

التي فجر ينابيعها الإسلام. ومن أهم العلوم اللغوية علم النحو، لكونه خاتما للشريعة الإسلامية في تيسير فهمها وتعلمها، ولعظم أهميته يعد شرطا في بلوغ رتبة الاجتهاد في علوم الشريعة، وأن تعلمه فرض كفاية.

وقد أثر النحو في علوم الشريعة ومنها الفقه وأصوله، كما أنه تأثر بعض مصطلحات الفقهاء ومذاهبهم.

ولما نضج النحو على يد الخليل وسيبويه والأخفش الأكبر والمازني والمبرد وابن السراج والكسائي وثعلب والفراء وغيرهم من النحاة البصريين ثم الكوفيين، أخذ بعض النحاة كابن جني وابن الأنباري ثم السيوطي يضعون قواعد لأصول النحو، مقتفين أثر علم أصول الفقه حذو القذة بالقذة، ولقد كانت أكثر المباحث الأصولية تأثرا بالنحو هو مبحث (حروف المعاني) لأن النصوص الشرعية لا تفهم حق الفهم إلا إذا حصل الأصولي على معاني تلك الحروف اتقانا ودربة، إذ عدها الأصوليون مدخلا إلى أصول الفقه.[42] كما بين أحد الدارسين العلاقة بين النحو والفقه من الناحية العملية، حيث إن دور النحو يكمن في تخريج آيات الأحكام وتوجيه أقوال الفقهاء. وهذا كان بداية التأثير المتبادل بين علم النحو والفقه، لتتقلب عملية التأثير بعدها وتشمل تأثير علم أصول الفقه في علم أصول النحو وهو الذي عد سبباً رئيسا في نشأة أصول النحو، "فقد صرح بهذا ابن جني في كتابه الخصائص حين تحدث عن سبب تأليفه له، وهو أنه كان سابقاً للعلماء وللتأليف في علم أصول النحو على مذهب علم الكلام والفقه ...[43] وهنا إشارة واضحة من ابن جني إلى تأثير أصول الفقه في أصول النحو.

وهذا التأثير لأصول الفقه على أصول النحو هو رأي قال به النحاة المتأخرون المؤسسون لهذا العلم من خلال مؤلفاتهم ومنهم السيوطي فقد أشار في كتابه الاقتراح كما مر إلى هذه العلاقة بين علم أصول النحو وأصول الفقه من أن أصول النحو كأصول الفقه بالنسبة للفقه ونستطيع القول إن النحو وأصوله قد تفاعلا مع الفقه وأصوله، وكان بينهما تأثير واضح وتبادل، وهذا التفاعل قوي مثمر بين هذه العلوم الأربعة، النحو وأصوله من جهة، والفقه وأصوله من جهة أخرى.

أما عن موقف المحدثين فنجدهم يصرحون بالرأي نفسه الذي صرح به القدماء، وهو أن أصول النحو جاء متأثرا بأصول الفقه وسار على مذهبه، ونجد من بين هؤلاء الدكتور علي أبو

---

[42] صالح، محمد سالم، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ط: الأولى، دار السلام، القاهرة، مصر، 2006 م، 84 .

[43] صالح، أصول النحو، 95 .

المكارم الذي ذكر أن أعظم المؤثرات في البحث النحوي حتى القرن الرابع هو علم أصول الفقه، ثم ذكر أنه ليمكن القول بأنه ما من علم من العلوم الإسلامية ترك من الأثر في التراث النحوي ما تركه هذا العلم[44].

فيرى هنا علي أبو المكارم أن أصول الفقه من أقوى العلوم التي تأثر بها علم أصول النحو وهو الرأي نفسه الذي قال به محمود أحمد نحلة.

يرى محمود أحمد نحلة أن علم أصول الفقه أشد العلوم الإسلامية أثرا في الدرس النحوي[45] .

ومن مظاهر هذا التفاعل والتأثر والتأثير بين أصول النحو وأصول الفقه نجد أن السماع عند النحاة يقابله النص عند الفقهاء، والفرق بينهما أن الأول يعتمد المشافهة، والثاني مدون موثق، ولكن النحاة يشاركون الفقهاء في الاعتماد على هذا النص المدون الموثق، وهو القرآن الكريم إضافة إلى المسموع من كلام العرب[46] . والقياس الفقهي يشبه القياس النحوي في بعض جوانبه أي قياس مالم يرد فيه نص على ما ورد فيه نص.

وقد تأثر واضعو أصول النحو فيما يبدو بالأصوليين بقوادح العلة القياسية وتقسيم النقل إلى متواتر وآحاد . أما الإجماع فعد واضعو أصول النحو الإجماع دليلا من أدلة النحو وهم بهذا ينحون منحى الفقهاء. ومن هنا يتحدد موضوع علم أصول النحو في بحث واستخراج المصادر والأدلة التي يعتمد عليها في التقعيد النحوي، وهذا ما تجمع عليه أغلب التعاريف عند القدماء وكذلك المحدثين.

وظهور علم النحو كان متزامنا مع نشأة النحو؛ لأنه منذ فتح أبو الأسود الدؤلي الباب على هذا العلم حتى باشر النحاة في اجتهاداتهم لوضع علم النحو، وهو الأمر الذي جعلهم يبحثون عن مصادر المدونة العربية الفصيحة التي تأخذ و تستخرج منها القواعد، وفكرة إنشاء هذا العلم انطلقت من تأثير علم أصول الفقه كما ورد في التعريفات التي وضعها النحاة له، إذ إن هدف النحو مشابه لهدف أصول الفقه، فالفقه يهدف إلى استنباط الأحكام والنحو إلى استنباط القواعد، بالإضافة إلى ذلك جاءت العديد من أدلة أصول النحو مشابهة للتي في أصول الفقه.

---

[44] أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، ط: الأولى، دار غريب، مصر، 2005 م، 226 .

[45] نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ط: الأولى، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، 1987 م، 15 .

[46] الياسري، علي مزهر، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ط: الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2003 م، 162 .

2.2.مصادر أصول النحو

1.2.2.السماع أو النقل، تعريفه، وشروطه

وقد أُصطلح عليه أيضا (النقل) فهو عند السيوطي: السماع وعند ابن الأنباري: النقل، وقد فضل ابن الانباري تسميته بالنقل بدلا من السماع لأنه أعم من السماع إذ يشمل المسموع من العرب مباشرة والمنقول عن طريق الرواية مشافهة" فالنقل أهم بهذا المعنى وأشمل إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر، وهناك من يرى أنهما يشيران لمفهوم واحد فكل منقول مسموع وكل مسموع هو منقول.

والسماع من أهم الأدلة الصناعية التي يعتمدها الباحث لإثبات حكم ما في مسألة لغوية أو نحوية ويستند اليها اللغويون والنحويون في استنباط قواعدهم وأحكامهم اللغوية، فهو الأصل الأول من أصول النحو العربي من حيث حجيته وأهميته عند النحاة، وهو على درجة كبيرة جدا من الأهمية إذ يمثل حجر الأساس في عملية الاستدلال. بل إن الأصول الأخرى لا بد لها من مستند من السماع، حتى القياس فهو قائم على النقل. وبناء على ذلك فالسماع هو أهم الأصول النحوية في عملية الاستدلال، لأن المنطلق الأول للنحاة كان استقراء كلام العرب الفصيح، فهذه هي الخطوة الأولى في الاستدلال. هذا ما قرره النحاة نظريا يقول ابن جني: ((واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه...))[47].

والسماع واحد من الأصول التي اعتمدها البصريون والكوفيون ، فلم يقتصر على فئة نحوية من دون أخرى، فالبصريون سمعوا اللغة وكذلك فعل الكوفيون ثم استنبطوا الأحكام ووضعوا القواعد، ولكن كان لأهل البصرة السبق في ذلك بحكم أسبقية ظهور المذهب البصري.

تعريفه

السماع في اللغة: فقد تعددت دلالته وأصبحت له استعمالات كثيرة، منها: اسم لما استلذت به الأذن، من صوت حسن. وهو كل ما سمعت به فشاع وتكلم به[48]. وجاء في كتاب (العين)[49] السماع: ما سمّعت به فشاع، ويقال: هذا قبيح في السماع، وحسن في السماع، أي

---

[47] ابن جني، الخصائص، 1/ 125 .

[48] ابن منظور، لسان العرب، 363/6 مادة (سمع) .

[49] الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، ت: الدكتور عبدالحميد هنداوي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003 م، 275/2 .

إذا تُكلّم به. ويقال: سمع لفلان أو إليه أو إلى حديثه سَمْعا وسِمعا وسَمَاعا: أصغى وأنصت، وسمع له: أطاعه[50]. وللسمع عدة معان منها: الأذن[51]، قال تعالى: (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ)[52]. ومنها: حس الأذن؛ وهو قوة فيها بها تدرك الأصوات[53]؛ قال تعالى: (أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ)[54]. ومنها: الذكر المسموع الحسن الجميل[55]. ومنها: ما وقر في الأذن من شيء تسمعه[56]، أي: المسموع .

وأما السماع في اصطلاح علماء العربية فيريدون به خلاف القياس، وهو ما يسمع عن العرب فيستعمل ولا يقاس[57]؛ يقال: هذا سماعي نسبةً إلى السماع؛ وهو ما لم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياته[58]. وفي أصول النحو يراد به كما في تعريف ابن الأنباري: ((الكلام العربي الفصيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة))[59]. وقد عرفه السيوطي بتعريف يعد توضيحا لتعريف ابن الأنباري حيث بين فيه مصادر السماع إجمالا، فقال: ((السماع أعني به: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه (صلى الله عليه وسلم)، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظما ونثرا))[60].

شروطه

أولا: الفصاحة وهي ليست إلا صفة من ترتضى عربيته ويوثق بها ويؤخذ بها اللغويون والنحويون ولا يحصل ذلك إلا بتوفر السلامة اللغوية في الفصيح أي خلو كلامه مما ليس من لغتهم من اللحن والخطأ – ووضوحه بالنسبة لأفراد المجتمع الفصيح – وأن يكون اكتسب اللغة

---

[50] أنيس، المعجم الوسيط، 449/1 .

[51] أنيس، المعجم الوسيط ، 449/1 .

[52] البقرة، 5/2

[53] الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، ت: عبدالعليم الطحاوي، وزارة الإعلام، الكويت، 1984 م، 223/21 .

[54] ق، 37/50 .

[55] ابن منظور، لسان العرب، 363/6 .

[56] ابن منظور، لسان العرب، 363/6 .

[57] أنيس، المعجم الوسيط، 449/1 .

[58] الجرجاني، التعريفات، 124 .

[59] ابن الأنباري، الإغراب، 81 .

[60] السيوطي، الاقتراح، 39 .

بالسليقة لا بالتلقين وبصناعة النحو، اي تكون لغته الأولى التي تعلمها بالسمع من بيئته حيث الفصاحة وعدم انتشار اللحن ولذلك لم يؤخذ عن المولدين لأنهم عاشوا في زمان انتشر فيه اللحن بالحواضر[61] .

الثاني: أن يكون هذا المنقول الفصيح نقل نقلا صحيحا، وذهب ابن الأنباري الى تقييد صحة النقل اشتراط ما هو مشروط في نقل الحديث من اتصال السند وعدم النقل من مجهول أو فاسق، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله. يقول: ((ويشترط في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم ..))[62] ويقول: ((فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله))[63] .

لكن هل يشترط في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث كما ذهب إلى ذلك ابن الأنباري؟ يقول الدكتور الحاج الصالح في هذا الصدد :المبادئ العلمية لسماع علماء العرب لمعطيات اللغة وتوثيقها خاصة مغايرة للمبادئ التي بنى عليها تدوين الحديث الشريف من جرح وتعديل... وذلك لاختلاف الظروف واختلاف الزمان فسيبويه والنحاة الذين جاءوا من قبله عاشوا كلهم في زمان الفصاحة السليقية وعلى هذا فالسماع من فصحاء العرب وحدهم إذا تحقق العلماء من فصاحتهم كاف كحجة أي كمرجع علمي ويكفي أن ينسب العلماء –وهم معروفون– ما سمعوه إلى هؤلاء لتثبت الرواية ويكون الثبوت مطلقا إذا أجمع العلماء على ذلك، وأصل الأصول هنا هو ثبوت فصاحة المنقول بتبين فصاحة المنقول منه أو الناقل من العرب الفصحاء ولم يحتج النحوي منهم في ذلك الزمان الى إسناد لأنه هو أو شيخه المصدر الأول لما سمعه فإذا روى عن شيخه فيكون له إسناد الى عالم واحد فقط بينه وبين العرب فهم بالنسبة لكلام العرب كالصحابة أو التابعين بالنسبة للحديث الشريف[64] ثم إن ما نقله النحاة من شعر أو نثر كان في زمن الفصاحة وكان معروفا متداولا بين الناس والخطأ فيه أو الغلط لا يخفى عليهم ولم يعترض على صحة ما نقلوه معترض ولذلك لم يعن سيبويه كثيرا بذكر اسم الشاعر وهو يحتج بشعره ، كما احتج أحيانا بروايتين مختلفتين لأن الرواة المختلفين أنما أخذوا من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار فالتغيير في الانشاد واقع من جهتهم والشواهد في كل رواية صحيحة.

---

[61] الحاج صالح، عبدالرحمن، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ط:الأولى، موفم، الجزائر، 2007 م، 38–39 .

[62] ابن الأنباري، الإغراب، 66 .

[63] ابن الأنباري، الإغراب، 85 .

[64] الحاج صالح، السماع اللغوي، 257–258 .

الشرط الثالث: هو أن يكون المنقول خارجا عن حد القلة إلى حد الكثرة، وهو استبعاد الشواذ وهي كثيرة، يقول سيبويه: ((الشواذ في كلامهم كثيرة))[65] فهو ينظر الى المنقول من جهة القياس عليه باعتباره ركنا من أركان القياس، إذ أن الشاذ لا يصلح للقياس عليه، وفاته بذلك أن الشواذ الكثيرة الموجودة في اللغة العربية جزء من واقع هذه اللغة لا يمكن التغافل عنه وهو جزء هام من المنقول ((لأن كل ما صح وروده عن العرب سواء كان مطردا أم لا فهو من نقلهم وكلامهم))[66] .

2.2.2.القياس

1.2.2.2. تعريفه، ونشأته، وأركانه، ومكانته

تعريفه لغة

جاء في لسان العرب: وقاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا واقتاسه وقيسه، إذا قدره على مثاله. والمقدار المقياس[67] .

تعريفه اصطلاحا

أما اصطلاحا: فقد عرفه القدامى، بأنه: ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))[68]، أو: ((حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع))[69] وهو في المصطلح العلمي تقديرُ الفرع بحكم الأصل[70].

أما المحدثون فقد تركوا للقياس مساحة عريضة في مصنفاتهم اللغوية وتطرق إليه غير واحد منهم، وإننا نوجز رأي أحد رواتهم ليكون تعبيراً عن رأي باقي اللغويين المحدثين، يقول

---

[65] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ت: عبدالسلام محمد هارون، ط: الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988 م، 115/2 .

[66] صالح، أصول النحو، 154 .

[67] ابن منظور، لسان العرب، 370/11 .

[68] ابن الأنباري، الإغراب، 45 .

[69] ابن الأنباري، الإغراب، 93 .

[70] آل ياسين، محمد حسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ط: الأولى، دار مكتبة الحياة، لبنان، 1980 م، 343 .

الدكتور إبراهيم أنيس: القياس هو ((استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشتق اللغوي صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى سمي عمله هذا قياسا))[71].

قدم ابراهيم أنيس تعريفه للقياس وفق عرض مقارنة الفرع والأصل لتقريب الحكم بينهما، مركزا في ذلك على القياس اللغوي، فهو قد خصص تعريفه للقياس لنوع واحد منه وهو القياس اللغوي . وقد عرفت الدكتورة خديجة الحديثي القياس تعريفاً جامعاً مانعاً بقولها: القياس هو: ((حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نقل، وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينهما))[72]. يتلخص مفهوم القياس عند الحديثي على أنه النسج على منوال كلام العرب، أي بمحاكاة طرائق كلامهم. وتتلخص هذه المفاهيم في كون القياس عملية يتم فيها إعطاء حكم الأصل للفرع وهذا عند وجود علة والتي بدورها تمثل عنصر شبه بينهما فيأخذ بذلك الفرع حكم الأصل.

نشأته

اختلفت الروايات حول نشأة القياس، فمنها روايات تشير الى أنه انطلق مع أبو الأسود الدؤلي، إذ كان له الفضل في تأسيس القياس ((فهو أول من أسس العربية ووضع قياسها))[73] ، وقيل أنه ظهر على يد ابن أبي إسحاق الحضرمي فيقول ابن سلام الجمحي: أنه ((أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل)) فعد بهذا أول من شق طريق القياس بحيث أنه يحمل ما لم يسمع عن العرب على ما سمع عنهم[74] . ثم تلا عمل ابن أبي إسحاق الحضرمي أعمال تلامذته كالخليل ابن أحمد وسيبويه، فالخليل ابن أحمد له إسهامات كبيرة فيه، إذ يرجع إليه الفضل في إظهار معالم القياس ووضع رسمه ومناهجه [75]، بالإضافة الى جهود سيبويه في هذا المجال بحيث يحوي كتابه الكثير من أنماط القياس موزعة في ثناياه[76] .

---

[71] أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ط: السادسة، مكتبة الأنجلو، مصر، 1978 م، 8 .

[72] الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ط: الأولى، جامعة الكويت، الكويت، 1974 م، 221 .

[73] الياسري، الفكر النحوي، 206.

[74] ضيف، المدارس النحوية، 23 .

[75] الأفغاني، سعيد محمد أحمد، في أصول النحو، ط: الثانية، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، 1376 هـ – 1957 م، 75 .

[76] الأفغاني، في أصول النحو، 75 .

ويري فؤاد حنا ترزي أن: الخليل ابن أحمد وتلميذه سيبويه يمثلان أوج المرحلة الأولي من مراحل القياس العربي، تلك المرحلة التي تنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري[77].

واستمر القياس على الطريق التي سلكها الخليل وسيبويه حتى كانت المئة الرابعة للهجرة حيث تطور مع أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني[78] .

مر القياس بثلاث مراحل كما ذكر الدكتور سعيد الزبيدي، فالمرحلة الأولى: هي مرحلة النشأة، حيث ورد لفظ القياس مقترنا بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ويقصد بالقياس هنا : القاعدة النحوية ومدى اطرادها في النصوص اللغوية، وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها. أما الدكتور عبد العال مكرم فيقول: ((إن هذه الأقيسة الفطرية أشارت إليها نصوص قديمة، قبل أن يظهر ابن أبي إسحاق في حقل النحو العربي))[79].

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة المنهج، حيث أصبح القياس أصلا في الدرس النحوي، فنجد الخليل يكثر منه ويتوسع فيه، وها هو سيبويه نجد في كتابه أمثلة كثيرة للأقيسة المختلفة المتعددة. كل هذا يدل على أن القياس في هذه المرحلة أصبح أساسا من أسس الدراسة النحوية التي تبنى عليها القواعد ويوزن بها الكلام، فهو يستعان به ضمن حدود اللغة، بحيث لا يفرض جديدا على الأصول المستنبطة من الطبيعة اللغوية[80] .

ثم تأتي المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التنظير، ويطلق الدكتور علي أبو المكارم على القياس في هذه المرحلة اسم القياس الشكلي، حيث يحمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما[81]، سواء أكان هذا الحمل لمسموع على مسموع، أو مفترض على مسموع ، أو حكم نحوي على آخر، وفي هذه المرحلة نجد أبا البركات الأنباري يؤلف كتابا في أصول النحو وقد تأثر فيه بالبحوث الفقهية، وصار القياس ذا حد وشروط وأركان، وأصبح دارس النحو يحس أنه يقرأ الفقه

---

[77] ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، ط: الأولى، دار الكتب، لبنان، 121 .

[78] الأفغاني، في أصول النحو، 76 .

[79] مكرم، الدكتور عبدالعال سالم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، ط: الثانية، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1993 م، 105 .

[80] الزبيدي، د. سعيد جاسم، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ط: الأولى، دار الشروق، الأردن، 1997 م، 19.

[81] أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ط: الأولى، دار غريب، القاهرة، مصر، 2006 م، 19 .

وأصوله منقولين نقلا إلى النحو و أصوله، ويرى الدكتور الزبيدي أن هذا منهج غريب عن اللغة[82] .

مكانته

لقد اهتم النحاة بالقياس لكونه المصدر الثاني للثروة والمخزون اللغوي بعد السماع، ((فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها الى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها))[83]، وهذه الضرورة الملحة له، هي مما لاشك فيه ما جعلت النحاة يجتهدون فيه، مذ أن تكلموا في مسائل النحو وأصوله[84]، ومن ضمن هؤلاء ابن إسحاق الحضرمي وجهوده الأولى في تأسيس القياس ليلتحق به الخليل وسيبويه وبقية النحاة، فكتبهم ومؤلفاتهم حافلة بشروحات وتوضيحات حوله وهو ما يعكس أهميته في الوسط النحوي واللغوي.

أركانه

إن الأساس الذي تبنى عليه القواعد في اللغة هو ما استنبطه القدامى من القياس، وهذا القياس الذي نعتمد عليه لا بد له من أركان وهي: الأصل وهو المقيس عليه، والفرع وهو المقيس، والعلة، والحكم. يقول أبو البركات الأنباري: ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل (المقيس عليه)، وفرع (المقيس)، وعلة، وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسا في الدّلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقَدما عليه ، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع .

الأصل وهو(المقيس عليه) وهو المسموع من الكلام العربي الفصيح ويشترط فيه أن لا يكون شاذا، وعند النحاة هو النصوص اللغوية، والقواعد النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة هذه النصوص[85]، ويكون المقيس عليه أحد أمور ثلاثة إما: أن يكون كثيرا مطردا، أو

---

[82] الزبيدي، القياس في النحو، 19.

[83] عبدالعزيز، الدكتور محمد حسن، القياس في اللغة العربية، ط: الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 1995 م، 24 .

[84] الحديثي، الشاهد وأصول النحو، 224 .

[85] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، 95 .

قليلا لا يطرد، أو شاذا. أولا: الكثير: الأصل في المقيس عليه أن يكون كثيرا مطردا، سواء كان نصا أم قاعدة. فإذا كان نصا ورد من النصوص ما يتفق معه، وإذا كان قاعدة لم يكن في القواعد ما يناقضها[86]، وثانيا: القليل: يجيز النحاة القياس على القليل . يقول السيوطي: ((ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس))[87]. وقد مثل للقياس على القليل بالنسب إلى (شنوءة) التي يقبلها القياس ولم يأت فيها ما يناقضها فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا، فلا غرو ولا ملام[88] . والثالث: الشاذ: وهو ما خالف القواعد النحوية والنصوص اللغوية ففارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره[89] . والنحاة لا يجيزون القياس على الشاذ في الاختيار لأنه لو فتح باب القياس على الشاذ لأدى إلى اتساع دائرة الشذوذ في اللغة؛ فيفضي ذلك لاضطراب القواعد، واختلاط الأصول . يقول الأنباري: ((لو اطردنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن نجعل ما ليس بأصل أصلا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز))[90] . والحكم السابق كما يشمل الشاذ في النقل يشمل كذلك الشاذ في القياس .

أما القياس على الضرورة فقد نقل ابن جني عن أبي علي أنه كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا[91] .

إذا فالنحاة يجيزون للشعراء من المولدين والمحدثين القياس على بعض ما عده النحاة من ضرائر الشعر إن كان ورد بها السماع أي: أنه يجوز استعمال الضرورة، ولا يجوز القياس عليها.

---

[86] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، 95.

[87] السيوطي، الاقتراح، 84 .

[88] ابن جني، الخصائص، 116/1 .

[89] ابن جني، الخصائص، 97/1 .

[90] ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن ابن محمد بن أبي سعيد، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1428 هـ – 2007 م، 373/1 .

[91] ابن جني، الخصائص، 323/1 .

الفرع وهو (المقيس) ، وهو المحمول على كلام العرب تركيبا، أو حكما. وتأتي أهمية المقيس في كونه ليس من الممكن الاعتماد على المسموع وحده، لأنه غير محدود، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال . فلذلك كان لابد من القياس على ما يصح من النصوص اللغوية[92] .

وقد ذكر أبو المكارم أن المقيس له أنواع شتى عند النحاة ، لكنها تندرج تحت قسمين رئيسيين، إما نصوص تحمل على نصوص، وإما أحكام تحمل على أحكام، وسمى الأول قياس النصوص، والآخر قياس الظواهر[93] .

وقياس النصوص أمران : أولهما: الصيغ والمفردات غير المنقولة، فإنها تلحق بالصيغ والمفردات المنقولة، وتعامل معاملة ما ألحق به، وبذلك تصبح جزءا من النشاط اللغوي .

ثانيهما: الاشتقاقات غير المسموعة، فإنها تلحق بالاشتقاقات المسموعة، وعلى هذا تبنى من المادة اللغوية المحفوظة اشتقاقات مختلفة، ربما لم تسمع كلها أو بعضها .

وقد اختلفت مواقف النحاة في هذا النوع من القياس، بحيث يمكن أن نجد فيها اتجاهين: الأول: متطور يقبل هذا النوع من التصرف معللا له بأنه يثري اللغة، وعلى رأس هذا الاتجاه الأخفش أبو الحسن .

والثاني: يرى ضرورة الاقتصار على المنقول بالفعل من الاشتقاقات، وأنه ليس لنا أن نبني على ما نشاء، بل نتوقف عند البناء على المحفوظ المنقول الذي أقرته اللغة واطرد في أساليبها وتراكيبها، وعلى رأس هذا الاتجاه الخليل ابن أحمد وسيبويه، وقد رجح مذهبهما كل من الفارسي وابن جني[94] .

أما قياس الظواهر فيعرف في النحو بقياس الأحكام، ((وتقاس فيه الأحكام على الأحكام . فهو قياس على القواعد لا على النصوص . وأنواع هذا القياس كثيرة . ومرد هذا التنوع إلى تحديد كل من المقيس والمقيس عليه على النحو الآتي:

- قياس المعروف المطرد على المعروف المطرد .
- قياس المجهول على المعروف .

---

[92] نحلة، أصول النحو العربي، 120 .

[93] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، 85 .

[94] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، 86-88 .

- قياس المعروف على المشكوك في ثبوته .
- قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه .

العلة وهي الصلة أو الجامع بين المقيس والمقيس عليه وهي أنواع ثلاثة: العلة التعليمية، والقياسية، والجدلية النظرية . فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب ... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب .

فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال: نصبت زيدا بـ(إن)، في قوله: (إن زيدا قائم) : ولم وجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله .

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ ... ولأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله؟ ... وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله ... وكل شيء اعتل به المسئول جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر[95] ، وقياس العلة معمول به بالإجماع عند كافة العلماء[96].

الحكم وهو إلحاق المقيس بالمقيس عليه لإعطائه حكما، وهو ثمرة القياس ونتيجته العملية ، وهو عند النحاة من أركان القياس؛ لأن عملية إلحاق المقيس بالمقيس عليه لو لم يترتب عليها إعطاء حكم الأصل للفرع لبطلت العملية القياسية بأسرها، لأنه لا قياس بلا حكم[97].

والحكم إما أن يكون ثبت استعماله عن العرب فلا خلاف في جواز القياس عليه، أو أنه ثبت بالقياس والاستقراء وقد ذكر السيوطي أن ظاهر كلامهم إجازة القياس عليه[98] .

---

[95] الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، ت: الدكتور مازن المبارك، ط: الثالثة، دار النفائس، بيروت، 1979 م، 65-66 .

[96] ابن الأنباري، الإغراب، 105 .

[97] صالح، أصول النحو، 370 .

[98] السيوطي، الاقتراح، 94 .

وقد أدرك النحاة أن إلحاق المقيس بالمقيس عليه قد لا يوجب له حكمه، لأن صور الإلحاق تتعدد، فمن ثم تتعدد بتعددها الأحكام، لذلك جعلوه ستة أقسام:

- الواجب: كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل ، ونصب المفعول .
- الممنوع: كأضداد ذلك .
- الحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض .
- القبيح: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع .
- خلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيدا .
- جائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته، حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له[99] .

2.2.2.2.القياس بين البصريين والكوفيين

انطلق القياس على يد نحاة البصرة من أمثال أبي الأسود الدؤلي والحضرمي والخليل...فهم أول من شق طريقه وفتح أبوابه ومع تطرقهم لهذا الأصل ضبطوا له جملة من الشروط كعدم القياس على الشاذ والقليل النادر...كما ضبطوا المكان والزمان للغة المستشهد بها. فيقول ابراهيم أنيس: ((البصريون استقروا على ما ورد لهم من نصوص اللغة اتخذوا مما كثر شيوعه وزادت نسبة وروده مقياسا يؤسسون عليه القاعدة ويستنبطون منها الصحيح المقبول))[100] .

أما الكوفيون فيمثلهم الكسائي زعيم المدرسة الكوفية، فقد تجاوزوا نظرة البصريين للقياس ويرون أن النحو البصري بقيوده شكل تضييقا على النحو فأخذوا بذلك يتوسعون في القياس فقاسوا على الشاذ وخرجوا عن الحيز المكاني والزماني للغة المستشهد بها إذ استشهدوا بقبائل رفضها البصريون وقاسوا على كلامهم ، ولقد جعل الكسائي النحو كله قياس، فيقول:

النحو قياس يتبع ... وبه كل أمر ينتفع

---

[99] فجال، الدكتور محمود، الإصباح في شرح الاقتراح، ط: الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا، 1409هـ – 1989 م، 47 .

[100] أنيس، من أسرار اللغة، 11 .

وعلى الرغم من أن الكوفيين كانوا يرون أنهم توسعوا في القياس؛ أي وسعوا مجال اللغة، إلا أن هذا التوسع قد رفضه العديد من النحاة وخرجوا بذلك عن عرف النحاة في التقعيد فقال في ذلك اليزيدي:

كنا نقيس النحو فيما مضى ... على لسان العرب الأول

فجاءنا قوم يقيسونه ... على لغى أشياخ قطربل

3.2.2.2.موقف اللغويين من القياس

القدامى

يكاد أن يكون الموقف موحدا بين اللغويين القدامى فيما يخص القياس، ولو رجعنا إلى ما كان عليه علماء اللغة الأوائل، لوجدنا ما من أحدٍ من علماء اللغة من بصريين وكوفيين إلا اعتمد على القياس وإن اختلفت مناهجهم فيه، إذ كان البصريون لا يقيسون إلا على الكثير الشائع من اللغة، في حين أَجاز الكوفيون لأنفسهم القياس على القليل، بل النادر فيها .

ويعد عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي أول من شرع استخدام القياس في اللغة، ثم سار اللغويون على نهجه ووسعوا في الأخذ بالقياس، فاعتمد عليه كثير من اللغويين في مصنفاتهم، أمثال عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء، ثم نجد أن من علماء اللغة من يرى أن ما يقاس على كلام العرب فهو منها، حيث نسب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، و سيبويه أنهما يريان أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم وما لم يكن في كلام العرب، فليس له معنى في كلامهم[101]. وسار على نهجهما الأخفش الأوسط وأبو عثمان المازني وأبو علي الفارسي من البصريين، وأبو جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء والفراء وغيرهم من الكوفيين .

فنجد أن الفراء علل جوابه، عندما وجه إليه سؤال، قائلا: ((قسته على مذاهبنا في العربية))[102]، ونستطيع القول أن أساس القياس لدى هؤلاء الأوائل جميعا كان يقوم على السماع والرواية، وخير دليل على ذلك، هو اختلاف الكسائي وسيبويه في المسألة المعروفة بالزنبورية[103].

---

[101] ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف شرح لكتاب التصريف، ت: إبراهيم مصطفى و عبدالله أمين، ط: الأولى، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1954م، 180/1 .

[102] ابن الأنباري، نزهة الألباء، 83 .

[103] آل ياسين، الدراسات اللغوية، 344.

ويمكن أن نفسر هذا الإجماع والإقبال من علماء اللغة في القرنين الأول والثاني على القياس، بعلة تعليمية تتلخص في قول الدكتور عبدالحميد الشلقاني: ((ومن الدوافع التي وجهت أصحاب القياس إلى وجهتهم هذه فيما أعتقد، أن كثرة بالغة من طلاب اللغة لم يكونوا من العرب، فكانت مسألة وضع اللغة تحت كليات عامة أسهل من محاولة الإحاطة باللغة وحصر ما يمكن حصره منها عن طريق السماع))[104]. وهذا يؤيد ما ذهب اليه الدكتور إبراهيم أنيس، بقوله: أن القياس عند علماء القرنين الأول والثاني كان يراد به وضع الأحكام العامة.

المحدثون

إن اهتمام اللغويين المحدثين بالقياس ليس أقل شأناً من سلفهم، فقد أبدعوا في ميادين كثيرة من اللغة، فمن علماء اللغة المحدثين الذين درسوا في أوروبا أمثال: د. علي عبد الواحد وافي، و د. إبراهيم أنيس، و د. محمود السعران، ود. تمام حسان، و د. كمال بشر وغيرهم .

ويمكن أن نجمل نظرتهم للقياس بالنقاط الآتية[105]:

- القياس عندهم هو ما يختزنه الفرد في حافظته من مسائل اللغة .
- القياس عندهم ليس ما يراه المرء من نسبة الشيوع فحسب، بل قد يكون قياسه في بعض الأحيان على قدر سيطرة ذلك المذخور في الحافظة على شعور صاحبه، وإن تمثل في قليل من الشواهد، فقد يحدث أن يتم القياس في ذهن المرء على أساس مثل واحد أو مثالين .
- استنباط شيء جديد في اللغة لم يسمع من العرب قياسا على ما تكلمت به العرب[106].

ويمكن أن نلخص موقف المحدثين من القياس بأن فكرة القياس لدى المحدثين من علماء اللغات لا تعدو أن تكون عملية عقلية يقوم بها كل منا كلما أعوزته كلمة من الكلمات أو صيغة من الصيغ[107]، إلا أن الإقرار بهذا القياس ومشروعيته منوطان بصحته وسلامته .

---

[104] آل ياسين، الدراسات اللغوية، 345

[105] عبدالعزيز، القياس في اللغة العربية، 133.

[106] النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ط: الأولى، دار الرشيد، العراق، 1980م، 46 .

[107] أنيس، من أسرار اللغة، 42 .

فالبصريون لا يقيسون على المسموع إلا إذا كان كثيرا، وهم لا يعتدون بالشاهد الواحد ولا يقيسون عليه. أما الكوفيون فيكفيهم بيت شعري لوضع قاعدة نحوية[108]. وهذا يعني أن القياس هو مذهب البصريين، وأن السماع هو مذهب الكوفيين .

3.2.2.الإجماع

1.3.2.2.مفهومه، وأنواعه، ورأي النحاة فيه

مفهومه لغة

جمع الشيء عند تفرقة؛ يجمعه جمعا، وجمعه وأَجمعه، فاجتمع واجتمع معه[109] .

مفهومه اصطلاحا

والمراد بالإجماع هو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة[110]، وهو أحد أدلة النحو المعتبرة، ولقد لجأ إليه العلماء في أصول النحو لما له من فائدة تعود على الدرس النحوي، ومن ذلك إجماعهم على إعراب أو تسمية مصطلحات، أو إصدار حكم في مسألة ما وهكذا. قال ابن جني في الخصائص[111] إنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص وإلا فلا، لأنه لم يرد في قرآن و لا سنة، أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك – يعني في علوم الشريعة استنادا لقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (لا تجتمع أمتي على ضلالة) وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريقة نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره . إلا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها إلا بعد إمعان و إتقان[112] .

وقد ذكر السيوطي في الاقتراح أن غير ابن جني يرى إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه ممنوع و في هذا يقول ابن الخشاب في المرتجل: ((

---

[108] أنيس، من أسرار اللغة، 26 .

[109] ابن منظور، لسان العرب، 53/8 .

[110] السيوطي، الاقتراح، 73.

[111] ابن جني، الخصائص، 189–190 .

[112] فجال، الإصباح، 159–160 .

لو قيل: إن (من) في الشرط لا موقع لها من الإعراب، لكان قولا، إجراءً لها مجرى (إن) الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز))[113] .

أنواعه

والإجماع بصفته دليلا نحويا لا يقتصر على إجماع النحاة فقط، بل يدخل فيه كذلك إجماع العرب، و إجماع القراء، وإجماع الرواة .

الأول: إجماع الرواة: ويكون باتفاق الرواة على صيغة رواية معينة لشاهد من الشواهد[114]، تكون العرب قد نطقت بتلك الكلمة مثلا: اسم، أو جملة بصيغة معينة؛ فلا يجوز بهذا معارضتها . وقد ذكر ابن الأنباري في معرض رده على ما ذهب إليه الكوفيون في مسألة (كما بمعنى كيما)، بحيث ذهب الكوفيون على أن (كما) تأتي بمعنى (كيما) وينصبون بها ما بعدها، ولا يمنعون جواز الرفع بعدها[115]. وعدوه دليلا وأصلا من الأصول النحوية، واستشهدوا على ذلك بقول عدي بن زيد العبادي[116] .

اسمع حديثا كما يوما تحدثه ... عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا

فقرر ابن الأنباري أن لا حجة في هذا البيت، لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية: كما يوما تحدثه بالرفع[117] .

ثانيا: إجماع العرب: فأما إجماع العرب فهو اتفاقهم على النطق بشيء من كلامهم[118]. وحينئذ يكون إجماعهم حجة، والسيوطي يرى الإجماع دليلا قائما بذاته وإن بني على السماع أو القياس، مخالفا بذلك الأنباري الذي يدرجه تحت القياس، لذا جعل ابن الأنباري أدلة النحو المعتبرة عنده ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال .

---

[113] فجال، الإصباح، 163 .

[114] نحلة، أصول النحو العربي، 79 .

[115] ابن الأنباري، الإنصاف، 470 .

[116] ابن الأنباري، الإنصاف، 470 .

[117] نحلة، أصول النحو العربي، 80 .

[118] أبو غربية، عصام عيد فهمي، أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، ط: الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2006 م، 408 .

وتؤيد الدكتورة عفاف حسانين رأي الأنباري فترى أن الإجماع ليس دليلا قائما برأسه إلى جانب السماع و القياس ولكنه يساق كمقدمة لدليل قياسي إذ غالبا ما يرتب على الإجماع على حكم أو رأي ما قياس غيره عليه[119] .

ثالثا: إجماع النحاة: وهو ما ورد تعريفه عند السيوطي في كتابه (الاقتراح): ((إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة))[120].

وقد استدل النحاة بإجماع نحاة هذين البلدين، لأن النحو في أول نشأته اقتصر على هذين المصرين، فإذا اجتمع نحاتهما على حكم ما في ذلك العصر اعتبر حجة لمن بعدهم[121] .

ذهب كثير من النحاة إلى أن هذا النوع حجة، من مثل السيوطي، المبرد، المازني...، ومن المسائل التي تم الإجماع فيها بين نحاة البصرة والكوفة هي ما ذكره ابن الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) منها:

- في مسألة إعراب الأسماء الستة؛ نقل عنهم قولهم اجمعنا على أن هذه الحركات التي هي الضمة، والفتحة، والكسرة تكون إعرابا لهذه الأسماء في حال الإفراد نحو قولك: هذا أب لك ومررت بأب لك، وما أشبه ذلك.
- في مسألة رافع المبتدأ ورافع الخبر، ذهبوا إلى أن العوامل في محل الإجماع، إنما هي أمارات ودلالات.
- في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ نقل عنهم قولهم: جاز الإجماع ضرب غلامَه زيد ((إذا جعلت زيدا فاعلا، وغلامه مفعولا لأن غلامه وإن كان متقدما عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير))[122] .

الإجماع عند النحاة

وقد كان سيبويه من الأوائل الذين استخدموا الإجماع في الدرس النحوي، فقد ذكر الإجماع في كتابه: ((وصرح به سواء كان إجماع العرب أم إجماع النحويين، وعبر عنه

---

[119] حسانين، عفاف، في أدلة النحو، ط: الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996 م، 226 .

[120] السيوطي، الاقتراح، 73 .

[121] المشهداني، محمد إسماعيل، الإجماع دراسة في أصول النحو العربي، ط: الأولى، دار غيداء، الأردن، 2013 م، 110 .

[122] نحلة، أصول النحو العربي، 82 .

بعبارات مختلفة منها لفظة أجمع أو مجمعون أو نحوهما، ومنهما تعبيره بـ (كل العرب)، أو (كل النحاة) أو نحوهما))[123] .

وتناول ابن جني هذه المسألة، وقدم في ذلك تفريقا بين الإجماع في اللغة، والإجماع في الفقه، فيرى أن الأول غير ملزم للمخالف، ويرى الثاني ملزما[124] .

وقد عده النحاة حجة في ذلك، بحيث اعتمدوا الاحتجاج في العديد من القضايا اللغوية والنحوية، فيقول عنه ابن جني: ((اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة، إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه))[125] .

تحدث ابن جني على حجية الإجماع، وقدم استثناء في ذلك بأنه قد أباح الخروج على الإجماع شرط أن لا يكون مخالفا المنصوص، ولا المقيس على المنصوص وختم ذلك[126].

وهنا فقد جعل المتأخرون الإجماع في اللغة من الأصول المعتبرة، ولم يجيزوا الخروج عليه، فقد قال ابن الخشاب: ((مخالفة المتقدمين لا تجوز)) . وقال أبو البقاء العكبري: ((وخلاف الإجماع مردود))[127] .

أما ابن الأنباري فهو لا يعد الإجماع دليلا من أدلة النحو، فأدلة النحو عنده هي: السماع، والقياس، والاستصحاب، لكنه استشهد به خلال عرضه للمسائل النحوية، من ذلك في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، وفي هذا تقول خديجة الحديثي: ((أما الذين منعوا مخالفة الإجماع فيمثلهم أبو البركات ابن الأنباري الذي استدل بالإجماع كثيرا في الرد على النحاة الذين تفردوا بآراء بنوا عليها أحكاما مخالفة لما أجمع عليه النحاة))[128] .

---

[123] الحديثي، الشاهد وأصول النحو، 441 .

[124] الحلواني، أصول النحو العربي،124 .

[125] ابن جني، الخصائص، 189 .

[126] نحلة، أصول النحو العربي، 88 .

[127] الحلواني، أصول النحو، 125 .

[128] الحديثي، الشاهد وأصول النحو، 438 .

3.2.الاستشهاد ومصادره

1.3.2.معنى الشاهد والاستشهاد والاحتجاج لغة واصطلاحا

من المصطلحات التي تكرر ورودها في هذا البحث (الشاهد) و(الاستشهاد) و(الاحتجاج)، فكان لا بد من الوقوف عند معنى كل منها على المستويين اللغوي والاصطلاحي.

أولا كلمة **الشاهد** فقد ورد في لسان العرب: الشاهد: العالم الذي يبين ما علمه... والشهادة خبر قاطع... وشهد الشاهد عند الحاكم أي بين ما يعلمه وأظهره... وشهد له بكذا شهادة أي أدى ما عنده من الشهادة... والشاهد: اللسان من قولهم: لفلان شاهد حسن أي عبارة جميلة[129]. وفي القاموس المحيط: الشهادة خبر قاطع، وشهده كسمعه، وشهد لفلان بكذا أدى ما عنده من الشهادة فهو شاهد. وأشهد بكذا أي أحلف[130]. وقد جاء في المعجم الوسيط: الشاهد من يؤدي الشهادة وجمع غير العاقل شواهد وهو الدليل أيضا. والجمع شهود وأشهاد، وشهَّد وشهْد، وصلاة الشاهد: صلاة المغرب وصلاة الفجر كما جاء فيه أيضا: شهد على كذا شهادة: أخبر به خبرا قاطعا[131] .

أما **الاستشهاد** هو طلب الإتيان بالدليل وجاء في لسان العرب: واستشهده: سأله الشهادة[132] . وفي المعجم الوسيط: واستشهد الرجل فلانا: طلب منه أن يشهد. وفي التنزيل العزيز: (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ)[133]. واستشهد بكذا: احتج به[134] .

وأما معنى **الاحتجاج** في اللغة: الحجة: البرهان، وقيل: الحجة ما دفع به الخصم. وحاجه محاجة وحجاجا: نازعه الحجة. وحجه يحجه حجا: غلبه على حجته[135] .

---

[129] ابن منظور، لسان العرب، 222/7 مادة (شهد) .

[130] الفيروز آبادي، القاموس المحيط، 316/1 .

[131] أنيس، المعجم الوسيط، 516/1 .

[132] ابن منظور، لسان العرب، 223/7 .

[133] البقرة، 282/2 .

[134] أنيس، المعجم الوسيط، 497/1 .

[135] ابن منظور، لسان العرب، 54/3 مادة (حجج).

الشاهد اصطلاحا: هو قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي[136] .

وجاء في كشاف اصطلاحات الفنون أن الشاهد: عند أهل العربية: الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم[137] .

أما **الاستشهاد** فهو: استحضار كلمة أو عبارة مرويّة، أو بيت شعري مرويّ عن العرب الذين يُحتج بلغتهم، لإثبات صحة قاعدة، أو صحّة استخدام ذلك المروي، كالاستشهاد ببيت شاعر من شعراء عصر الاحتجاج على صحة أو فساد عبارة ما[138].

ولا يختلف المعنى الاصطلاحي للاستشهاد عن المعنى الاصطلاحي للاحتجاج فهما يدلان على شيء واحد كما يقول سعيد الأفغاني: ((و**الاحتجاج** في عرف أهل اللغة والنحو يراد به إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحيح سنده لعربي فصيح السليقة، ويتضح من ذلك أن الاستشهاد والاحتجاج يدلان على إيراد ما يقطع ويبرهن صحة الاستعمال أو التركيب))[139] .

وقد وضع العلماء كلام العرب الموثوق به تحت الاستشهاد والاحتجاج، يقول محمد عيد: ((أما كلام العرب الموثوق –من جهة نظر الفصحاء– فيرد تحت الاستشهاد، والاحتجاج، فالشاهد في النحو أخبار قاطعة موثوقة يسوقها علماء اللغة عن الناطقين باللغة، والاستشهاد على هذا النحو هو: الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر، أو نثر، فحجج النحو إذن: براهين تقام من نصوص اللغة الدالة على صحة رأي أو قاعدة))[140] .

ويرى الباحث أن الشاهد ما هو إلا علامة تراقب، أي هو آلة للمراقبة، فعندما جاء ذكر دلالته أنه المَلَك، فيكون عندها المراقب الذي يراقب كل ما يصدر من قول عن صاحبه، فهو

---

[136] اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985 م، 119 .

[137] التهانوي، محمد علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ت: د. علي دحروج، ط: الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 1996، 1002/1 .

[138] بلعيد، صالح، في أصول النحو، ط: الأولى، دار هومة، الجزائر، 2005 م، 91 .

[139] الأفغاني، في أصول النحو، 103 .

[140] عيد، محمد، الرواية والاستشهاد باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ط: الثالثة، علم الكتب، 1988 م، 86 .

شاهد على الأقوال ومراقب لها في ذات المقام. فالشاهد على القاعدة هو الشاهد عليها والمراقب لكل ما يخرج عنها، بحيث لا يوجد مجالا لخرق القاعدة والمحافظة عليها من الدخيل.

2.3.2.مصادره

يقصد بمصادر الاستشهاد تلك التي اعتمد عليها النحاة في دراساتهم الأولية للنحو العربي، فاستقوا منها قواعدهم الكلية، واعتمدوها حجةً وشاهداً لما يتوصلون إليه من أحكام عامة، فأخذت في نفوسهم مكانة مرموقة، وبدأوا يتدارسونها، ويتناولونها بالنقد، ويضعون لها قيودًا وضوابط تتحقق من خلالها الإفادة من تلك المصادر في بناء الأسس العلمية للنحو العربي.

إن للشواهد أهمية كبرى في علم النحو، إذ تصور جانباً مهماً من علم النحو فهي حجة النحوي في إثبات القاعدة وتقريرها، وهي الدليل الذي يستدل به على صحة القواعد، وإذا كان مدار العلم على الشاهد فليس بعيدا عن الصواب القول بأن الشاهد في علم النحو هو النحو، ولهذا كانت نظرة النحاة إلى الشواهد تتناسب مع أهميتها وقيمتها في تثبيت القاعدة النحوية، فأولوها عنايتهم وعكفوا عليها حفظا واستحضارا عند الحاجة واستخراجا لها من فصيح كلام العرب، وكانت قيمة العالم تتجلى في معرفته بالشواهد وبقدر استحضاره لها وإتيانه بها في مواضعها يرتفع قدره وتعلو منزلته، يقول الأصمعي: سألت أبا عمرو ابن العلاء عن ألف مسألة فأجابني فيها بألف حجة.

ومن هنا أصبح الاهتمام بدراسة هذه المصادر من أهم العلوم وأخطرها شأنا في الدراسات اللغوية، لأن مرد ما نراه من خلافات في المؤلفات النحوية قديمها وحديثها راجع في الأغلب إلى ما كان بينهم من اختلاف في وجهة النظر إلى هذه المصادر، من حيث قبول مصدر أو رفضه، أو تقدير درجته من الوثوق، أو الاختلاف في الترجيح بين هذه المصادر.

وهذه المصادر ثلاثة كما بينها السيوطي[141]: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرا أو نثرا.

1.2.3.2.القرآن الكريم وقراءاته

إن القرآن الكريم هو أوثق النصوص التي استشهد بها اللغويون في إثبات أحكامهم اللغوية ، فهو كلام رب العالمين الذي (لا يَأْتِيْهِ البَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ)[142]. و يُعد

---

[141] السيوطي، الاقتراح، 39 .

[142] فصلت، 42/41 .

القرآن أول مصدر في النقل أو السماع، هذا لأنّه يقع في أعلى مراتب الفصاحة والبلاغة فعدّه العلماء و النحاة الأول الذي يستشهد ويحتج به في التقعيد النحوي.

وعندما نرجع إلى المؤلفات النحوية –قديمها وحديثها– نجد الآيات القرآنية موضع كثير من المسائل النحوية والتوجيهات الإعرابية، ممّا يدل دلالة واضحة على إدراك النحاة قيمة هذا الكتاب ومنزلته. ولعل أقوى مثال على هذا: كتاب سيبويه الذي حفل بالاستشهاد بكثير من الآيات على قضايا نحوية وصرفية ولغوية؛ حيث قاربت شواهده على الأربعمائة[143]. ثم اتبع النحاة من بعده هذه السنة الحسنة حتى يومنا هذا؛ ولأدل على ذلك استشهاد المبرد في المقتضب بأكثر من خمسمائة آية.

وقد أكثرَ الأشموني من الاستشهاد بالقرآن الكريم على مختلف المسائل اللغوية ، فقد بلغت شواهده القرآنية ستا وثمانين وثمانمئة آية، ثلاث وتسعون منها مكررة .

القرآن في الأصل: يطلق على الجمع والتأليف، تقول: قرأ الرجل: إذا جمع وألف[144]. قال ابن الأثير: ((قد تكرر في الحديث: ذكر القراءة، والاقتراء، والقارئ، والقرآن، والأصل في هذه اللفظة: الجمع، وكل شيء جمعته فقد قرأته))[145]. كما في قوله تعالى: (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ)[146].

وأما في الاصطلاح: فهو كلام الله المنزل على الرسول (صلى الله عليه وسلم) المكتوب في المصاحف، والمنقول إلينا نقلا متواترا[147].

أما القراءات القرآنية فقد عرفها الزركشي بأنها: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف، أو كيفيتها؛ من تخفيف، وتثقيل، وغيرهما[148] . ومعنى هذا أن القرآن يقرأ على وجوه متعددة من الناحية اللغوية والصوتية، أباح الله بها القراءة تخفيفا وتيسيرا، أضف إلى ذلك ما

---

[143] نحلة، أصول النحو العربي، 34 .

[144] ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ت: عبدالسلام عبدالشافي محمد، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001 م، 56/1 .

[145] ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: علي بن حسن بن علي بن عبدالحميد، ط: الأولى، دار ابن الجوزي، السعودية، 1421 هـ، 738 .

[146] القيامة، 17/75 .

[147] الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ت: أبو حفص سامي بن العربي الأثري، ط: الأولى، دار الفضيلة، الرياض، 2000 م، 169/1 .

[148] الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، 318/1 .

لهذه القراءات من جمع للأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد بينها وهو العربية النموذجية التي انتظمت كثيرا من مختارات ألسنة القبائل العربية التي كانت تفد إلى مكة في المواسم والأسواق.

ولقبول القراءة الصحيحة وضع العلماء شروطا، فكل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أَم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواءٌ كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم[149] .

والشروط التي حددها العلماء هي[150]: أولا: صحة السند بها إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم). ثانيا: موافقة رسم المصحف المجمع عليه. ثالثا: موافقة وجه من وجوه العربية.

فإذا اختل الشرط الأول كانت القراءة باطلة، وإذا اختل الشرط الثاني كانت شاذة، وإذا اختل الثالث كانت ضعيفة، وعلى هذا فلا تبطل القراءة إلا باختلال السند.

موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن وقراءاته

اتفق العلماء على أن القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو، لأن لغة القرآن من أفصح لغات العرب وأسهلها، وهو الأصل الأول لمصادر الاستشهاد، وهو الدعامة التي ترتكز عليها مصادر الاستشهاد الأخرى. ذلك أن الشعر العربي الجاهلي أو الإسلامي كان في نظر النحاة منبعا يمد النحو بالحياة والنمو والحركة، وعلى أساسه ملئت صفحات كتب النحو بالقواعد التي يصعب حصرها، و يصعب استيعابها، ومع ذلك فإن هذا الشعر أثر من آثار القرآن الكريم وفضل من أفضاله على النحو واللغة، ولولا القرآن الكريم ما جمع هذا الشعر وما عني به الرواة[151] .

---

[149] ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، ت: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 9/1 .

[150] الأفغاني، في أصول النحو، 29 .

[151] د. محمد عبدالله عطوات، منزلة الاستشهاد بالقرآن الكريم بين مصادر الاستشهاد النحوية، مجلة التراث العربي، العدد: التاسع والتسعون والمائة، دمشق، 2005 م، 299 .

أجمع النحاة على أن النص القرآني بكل قراءاته المتواترة والشاذة أصح كلام عربي يحتج به[152]، فنص سيبويه على أن القراءة لا تخالف، لأن القراءة السنة[153] وقال الفراء مبينا منزلة النص القرآني في الاحتجاج: ((والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر))[154]، وقال ابن خالويه: ((قد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك))[155]. لكنهم اختلفوا في معيار الإفادة من القراءات المتعددة، فاحتج الكوفيون بها كلها، على حين اشترط البصريون موافقتها كلام العرب؛ فأخضعوها للقياس، ونتج عن ذلك ردهم لبعض القراءات بدعوى لحن القراء حينا وعدم تواتر القراءات حينا آخر. والحق أن القراءات كلها –متواترها وآحادها وشاذها– حجة، كما تقدم في كلام ابن خالويه، وما قيل عن القراءة الشاذة ومنع قراءاتها في التلاوة لا يعني منع الاحتجاج بها في النحو، فهي على الرغم من وصفها بالشذوذ أقوى سندا وأصح سماعا من كل ما احتجوا به من كلام العرب. وقد بسط ابن جني القول في جواز الاحتجاج بها[156].

وعليه لا خلاف بين العلماء في أن القرآن يحتج به في اللغة والنحو، وإنما نشأ الخلاف بينهم في بعض التأويلات، وخاصة القراءات الشاذة، والتي بدأ الاحتجاج بها في أول العهد غضا يسيرا، كدأب كل شيء يقبل النمو والتطور، فكان قليلا مفرقا لا يستوعب قراءة بعينها ولا عددا من القراءات. وكان يعتمد على القياس وحمل القراءة على قراءة أخرى لمناسبة بينهما، إما في مادة اللفظ المختلف في قراءته، أو في بنيته ثم أخذ يتجه بعد ذلك إلى التخريج والاستشهاد[157] .

ومرد اختلاف النحاة يعود في كونهم لم يكونوا على منهج واحد في أمر القراءات التي تخرج عن قراءات الجمهور، فمنهم من رد بعضها وقبل بعضا آخر، ومنهم من جعل قراءات

---

[152] السيوطي، الاقتراح، 39 .

[153] سيبويه، الكتاب، 148/1 .

[154] الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ت: محمد علي النجار، ط: الثالثة، عالم الكتب، لبنان، 1983 م، 14/1 .

[155] السيوطي، عبدالرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ت: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد الجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1406 هـ – 1986 م، 213/1 .

[156] ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت: علي النجدي ناصف، ط: الثانية، دار سزكين، 1986 م، 32/1 .

[157] ابن جني، المحتسب، 8/1 .

القرآن كلها حجة. وهنا تبينت آراؤهم فهناك من اعتمد عليها كمصدر للاستشهاد مثل سيبويه إذ يعرض إحدى الظواهر النحوية مستعينا بالقرآن وكان الأخفش الأوسط يعول كثيرا على لغة القرآن ويبني عليها كثيرا من القواعد اللغوية حتى ينفرد بآراء يخالف فيها أستاذه وجمهور النحويين.

ومن النحاة المتأخرين كالسيوطي من يدافع عن الاحتجاج بالقراءات حتى وإن كانت شاذة، فيقول: ((أما القرآن فكل ما ورد أنه قرأ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا، أم آحادا، أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه ...وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة، لا أعلم فيه خلافا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه))[158] .

في الحقيقة أن الذي قاله السيوطي من إجماع الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة وأنه لم ير أحدا خرج على ذلك أمر فيه نظر، حيث إن موقف النحاة المتقدمين من القراءات ورفضهم الكثير منها والقراءات الشاذة منها بخاصة أمر معروف. ويمكن فهم عبارة السيوطي على أنها رأيه الخاص وتمثل موقف النحاة المتأخرين من الاحتجاج بالقراءات، إذ حاولوا توسيع دائرة مصادر المادة عن طريق فتح باب الاستشهاد بالقراءات القرآنية الشاذة.

وخلاصة القول أن القران الكريم حجة بالإجماع، يستدل به في بناء قواعد اللغة والنحو. وكذلك قراءاته التي وافقت العربية المشتركة ولو بوجه من الوجوه، وكذلك لو خالفتها، فهي حجة خاضعة لمعايير الاحتجاج في أصول النحو العربي؛ التي تعني أنها لا ترد أبدا وإنما يحتج بها في مثل تراكيبها، ولا يقاس عليها قياسا مطردا.

2.2.3.2.الحديث النبوي الشريف

فإن الاحتجاج والاستدلال بالحديث الصّحيح على إثبات القواعد الكلّية والأحكام النّحوية من المسائل والقضايا المعقدة الّتي كثر فيها الكلام بين الأئمّة العظام، وليس ذلك من أجل الحديث نفسه، فإنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم كان أفْصح النّاس، ولم يكن يتكلّم إلاّ بأفصح اللّغات وأحسن التّراكيب، ولكنّ الخلاف وقع من أجل عدم الوثوق في أنّ ما نقل عنه هو من كلام النبي (صلى الله عليه وسلم) نفسه.

---

[158] السيوطي، الاقتراح، 39 .

و يعتبر أبو هلال العسكري أن: ((الحديث في الأصل؛ هو ما تخبر به عن نفسك من غير أن تسنده إلى غيرك، وسمي حديثا؛ لأنه لا تقدم له، وإنما هو شيء حدث لك فحدثت به))[159]. لكن يقصد به في علم الحديث: كل ما أثر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية أو خُلقية، أو سيرة، سواء أكان ذلك قبل البعثة كتحنثه في غار حراء أم بعدها[160]. وقد أدخل بعض العلماء في مفهومه: ما كان من أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم ولكن المشهور أن يُقَيَّد ذلك فيما لو أريد به غير النبي (صلى الله عليه وسلم). وقد تستعمل بعض الألفاظ مرادفة للحديث: كلفظ السنة، والخبر، والأثر.

وأما الحديث كمصدر من مصادر إثبات اللغة والقواعد النحوية العامة في أصول النحو؛ فيقصد به: كلام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) دون سواه، فيخرج بذلك أفعاله وتقريراته؛ لأنهما حكاية غيره عنه. ويخرج منه أيضا ما جاء عن الصحابة والتابعين من أقوال وأفعال؛ لأن هذه الأحوال لا تعني كلامه (صلى الله عليه وسلم)، بل تعني كلام غيره.

موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث

لم يثر النحاة الأوائل أو المتقدمون مسألة الاحتجاج بالحديث بل ظل الأمر مسكوتا عنه حتى مجيء النحاة المتأخرين في القرن السابع الهجري، الذين ناقشوا مسألة الاحتجاج بالحديث لتتضح بذلك آراء مختلفة في إمكانية قبول الاحتجاج به، وهو ما تعكسه اتجاهات كل منهم بين مؤيد ومعارض ومجوز.

اختلف العلماء في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف على الرغم من احتلاله المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث الفصاحة والبلاغة ، فلم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعا ولا أصدق لفظا، ولا أعدل وزنا، ولا أجمل مذهبا، ولا أكرم مطلبا، ولا أحسن موقعا، ولا أسهل مخرجا، ولا أفصح عن معناه، ولا أبين في فحواه من كلام النبي (صلى الله عليه وسلم)[161].

أما موقفهم من الاحتجاج بالحديث النبوي مع إجماعهم على أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أفصح الناس قاطبة، انقسموا فيما روي من أحاديث إلى ثلاث فرق، فريق ذهب إلى عدم

---

[159] أبو هلال العسكري، الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد، الفروق اللغوية، ت: جمال عبدالغني مدغمش، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2002 م، 45 .

[160] الخطيب، محمد عجاج، السنة قبل التدوين، ط: الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة، 1988 م، 16 .

[161] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، ت: عبدالسلام محمد هارون، ط: السابعة، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1998 م، 17/2 .

الاحتجاج بالحديث ومنع الاستشهاد به مطلقا ويمثل هذا الفريق ابن الضائع الذي يرى أن الأوائل لم يحتجوا بالحديث مطلقا، وتلميذه أبو حيان النحوي.

و عندهما سبب انصراف النحاة المتقدمين عن الاحتجاج بالحديث النبوي أمران: أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فمثلا نجد قصة واحدة قد وقعت في زمان النبي (صلى اللّه عليه وسلم) فقال فيه لفظا واحدا فروي بألفاظ مختلفة ولم تنقل القصة جميعها بنفس الألفاظ، فروي بـ: (زوجتكها بما معك من القرآن)، و(ملكتكها بما معك)، و(خذها بما معك)[162]، وهذا ما يكشف تعدد الألفاظ والروايات عما قاله الرسول (صلى الله عليه وسلم)، إذ يحتمل أنه قال لفظ مرادفا لهذه الألفاظ فأتت الرواة بالمرادف، إذ كان تركيزهم على المعنى ونقله عن الرسول لا اللفظ خاصة مع تقادم السماع.

ثانيهما: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث، لأن من بين الرواة من كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم لخروج روايتهم عن الفصيح من كلام العرب فالرسول (صلى الله عليه وسلم) كان من أفصح العرب فكانت أقواله على قمة من الفصاحة في التراكيب والألفاظ .

وفي ذلك يقول أبو حيان معاتبا ابن مالك لاستدلاله بالحديث: ((قد أكثر ابن مالك من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره . على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر، والخليل ، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر ، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك . وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم ، كنحاة بغداد وأهل الأندلس))[163] .

أما ابن الضائع فيقول مبررا ما افترضه من ذلك: ((تجويز الرواية بالمعنى هي السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي (صلى الله عليه وسلم) لأنه أفصح العرب))[164].

---

[162] السيوطي، الاقتراح، 44 .

[163] البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت: عبدالسلام محمد هارون، ط: الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418 هـ – 1997 م، 10/1 .

[164] السيوطي، الاقتراح، 45 .

فهما قد نسبا إلى النحاة الأوائل كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، وكالكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، ومن تابع هؤلاء من المتأخرين من نحاة المدرستين، ومن غيرهم من نحاة بغداد، وأهل الأندلس ترك الاحتجاج بالحديث النبوي .

وبجانب هذا الموقف من الاحتجاج بالحديث النبوي فقد تبنى الفريق الثاني من النحاة قضية الدفاع عن الاحتجاج بالحديث، فقد ذهبوا إلى الاحتجاج به ، والاستدلال بألفاظه وتراكيبه منهم: ابن مالك، وابن هشام والجوهري، وصاحب البديع، والحريري وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وأبو محمد، عبد الله بن بري والسهيلي، وغيرهم ممن يطول ذكره[165]. فأكثر ابن مالك من الاستدلال بالحديث النبوي، وكان حجته وحجة فريقه ما رد به الدماميني على أبي حيان فقال: ((وقد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية، وشنع أبو حيان عليه وقال: إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة. وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله، بناءً على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كاف. ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل، لأن الأصل عدم التبديل، لا سيما والتشديد في الضبط، والتحري في نقل الأحاديث، شائع بين النقلة والمحدثين. ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى؛ فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً، فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها. ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب، وأما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم. قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى: إن هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت لفظا آخر ..اهـ. وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات، وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حين

---

[165] الفاسي، أبو عبدالله محمد ابن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ت: محمود يوسف فجال، ط: الأولى، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، 2000 م، 64/1 .

كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال؛ ثم دون ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى، كما قال ابن الصلاح، فبقى حجة في بابه. ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر، والله أعلم بالصواب))[166]

ولم يكن ابن مالك أول من اعتمد الاستشهاد بالحديث فقد استشهد به من قبله ابن خروف والسهيلي، بل كان أبو علي الفارسي وابن جني وابن بري يحتجون به أحيانا، ولكن كان ابن مالك أول من توسع في ذلك.

يرى هذا الفريق أن كبار أعلام اللغة والنحو، أمثال سيبويه، والفراء، والمبرد استشهدوا بالحديث وإن كان قليلا وأن سيبويه استشهد بالحديث النبوي في مواضع من كتابه.

وهناك فريق آخر جاء كوسط بين المانعين للاحتجاج بالحديث وبين المجوزين له، ، ومن أبرز رجالها أبو إسحاق الشاطبي وجلال الدين السيوطي فقد جوزا الاستشهاد بالأحاديث النبوية التي اعتني بنقل ألفاظها، ولم يرضيا عمن منع الاستشهاد بالحديث كما نقدا من جواز الاستشهاد به دون تمييز بين ما روي منه بالمعنى أو باللفظ يقول الشاطبي: ((لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظها، لما ينبني عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات))[167].

ولقد قسم الشاطبي الحديث النبوي إلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان . وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته (صلى الله عليه وسلم) والأمثال النبوية، وكتابه لوائل بن حجر، فهذا القسم يصح الاستدلال به.

لقد تعددت آراء النحاة واختلفت فيما بينهم، فمنهم من ذهب ينقد عمل النحاة الأوائل في عدم احتجاجهم بالحديث وأنهم لم يتبعوا ترتيب منزلة الاحتجاج به بحيث كان يفترض أن يكون بعد القرآن الكريم مباشرة، وهناك من أعطى الذريعة التي جعل النحاة الأوائل يتركون الاستشهاد به. وهذا ما يظهر اهتمام النحاة أو الدارسين المحدثين بهذا الموضوع. فمثلا نرى محمد عيد قد

---

[166] البغدادي، خزانة الأدب، 1/15-16 .

[167] البغدادي، خزانة الأدب، 1/12-13 .

أشار في كتابه (الاستشهاد والاحتجاج باللغة) في البداية إلى أن النحاة الأوائل امتنعوا عن الاستشهاد بالحديث على الرغم من وجود نصوص موثقة آنذاك[168] . ثم يذكر بعدها أن الذي كان سببا في امتناع النحاة من الاستشهاد بالحديث هو (التحرز الديني) بحيث أن قدسية هذا النص هي التي جعلت النحاة ينصرفون عن الاحتجاج به، فيقول: ((كانت السنة بين أيديهم وهي صالحة للدراسة اللغوية...لكنهم صرفوا أنفسهم عنها قصد السبب نفسه الذي لم يعتمدوا على القرآن من أجله التحرز الديني))[169] .

ومن النحاة المحدثين محمود أحمد نحلة حيث يعتبر أن النحاة قد تركوا الاحتجاج بالحديث الذي كان يفترض أن يكون من المصادر المتقدمة في الاحتجاج، إلا أن النحاة كان احتجاجهم به على قلة وإن احتجوا به فإنه لتقوية المعنى ودعم شواهد أخرى. فيقول في ذلك: ((كان المضنون أن يكون حديث الرسول صلى الله عليه وسلّم مصدرا من مصادر الدرس النحوي يلي القرآن...لكن كثيرا من أئمة النحاة، متقدمين ومتأخرين لم يعتدوا بالحديث أصلا من الأصول تستنبط منه القواعد وتقرر الأحكام حتى إذا وقع كان لتقوية لما يستشهد به من قرآن أو كلام العرب))[170]

3.2.3.2.كلام العرب شعرا أو نثرا

وهو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة عن العرب، وهو ما أثر عنهم من الشعر والنثر قبل مجيء الإسلام وبعد مجيئه، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن.

اهتم النحاة في تقعيدهم للنحو باللغة المستشهد بها، ومن ذلك كلام العرب، والذي اختاروه كمدونة اللغة العربية الفصيحة، وكلام العرب هو الركن الذي اعتمد عليه النحويون في تأصيل النحو وأحكامه فمثل بذلك أحد أدلة النحو وهو ما جعلهم يستغرقون جهدا كبيرا في التنقل والارتحال الى البوادي للملمة أجزاء اللغة وحمايتها من الضياع، وكاد يكون الاحتجاج به في النحو كله.

---

[168] عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، 108 .

[169] عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، 113 .

[170] نحلة، أصول النحو العربي، 46-47 .

ويشمل الكلام العربي مستويين لغويين هما: النثر، والشعر. وتختلف نسبة استعمالهما في استنباط القواعد ،فالنظام النحوي قد فضل أحدهما على الآخر، وللتعرف على كيفية هذا التفضيل وأسبابه نستعرض أهميتهما في الدرس النحوي.

النثر

يمثل النثر الأسلوب العام للغة، وهو على قسمين : النثر الأدبي، و النثر المتمثل في الكلام العادي ولغة التخاطب بين العامة . ونعني بالنثر الأدبي الخطب والرسائل والحكم والأمثال، ونحن نعلم أن العرب اشتهروا بالخطابة، فهي المنبر الذي يحقق به الحاكم أو الخليفة ما يريده؛ ولها تأثير كبير في نفوس العامة، ومن شروط الخطيب أن يكون فصيحا بليغا ، ومع شهرة الخطابة وعلو شأنها عند العرب إلا أن النحاة لم يلتفتوا أو يهتموا بأساليبها لاستنباط قواعدهم منها . وكذلك الرسائل وحكم العرب وأمثالهم لم نجد لها أثرا في تقنين اللغة إلا في حدود ضيقة عند بعض العلماء .

أما الكلام اليومي فقد كان له حظ أفضل من النثر الفني، حيث وجدت في كتب النحاة عبارات تدل على استعمالهم له في مصنفاتهم، فنجد في كتاب سيبويه بعض العبارات التي تدل على أنه أخذ من كلام العرب اليومي مثل (من يقول من العرب) أو (حدثنا بعض العرب)[171].

إن المتتبع للشواهد من كلام العرب يجد أن الشواهد الشعرية غالبة على الشواهد النثرية، وهذا ما يفسر أن المأثور عنهم من جيد الشعر كان أضعاف ما أُثر عنهم من جيد النثر، وذلك بأن الشعر كان ديوان العرب، به عرفت مآثرهم، وحفظت أنسابهم والقلب اليه أنشط، والذهن إليه أحفظ، واللسان اليه أضبط))[172] .

الشعر

يمثل الشعر لغة العرب ، وهو النص الخصب الذي يسهل حفظه وروايته، وعندما شعر النحويون بذلك اعتمدوا عليه في تقعيد اللغة، لذا نلحظ أن الاستشهاد به غلب الاستشهاد بغيره من النصوص .

نحن نعلم أن العرب لم تكن أمة قارئة ولا كاتبة، ولم يكن يساعدها على حفظ تاريخها وأمجادها سوى الشعر، فهو ديوان العرب وخزانة تراثها، ولأجل هذه الأهمية التي اكتسبها الشعر أحاطت به هالة من التقديس والعناية بين قبائل العرب، فمن ذكره الشعر وأشاد به وعدد مكارمه

---

[171] سيبويه، الكتاب، 1/343،51 .

[172] نحلة، أصول النحو، 57 .

فقد ذكره تاريخهم وذاع صيته، ومن هنا برزت أهمية الشعراء والرواة وعظمت العناية بهم، وهذا ما جعل جامعي اللغة والنحاة يلتفتون إليه ويطمئنون إلى فصاحته، فهو سهل الحفظ قوي الأثر، الأمر الذي مكنه من البقاء في نفوس الناس .

عندما أراد اللغويون والنحاة وضع القواعد النحوية وضبط اللغة كان اعتمادهم على أمرين هما: السماع، والرواية. وقد اعتمد علماء العربية الأوائل على السماع في تدوين اللغة التي كان يتكلم بها العرب الخلص، وغايتهم في ذلك المحافظة على لغة العرب من التأثر بالأعاجم ودخول اللحن[173] .

أما الرواية: فهي عملية جمع المادة اللغوية من أفواه العرب الفصحاء، بالذهاب إليهم في بواديهم أو بلقائهم في الحواضر، ثم نقل ذلك للدارسين من الطلاب[174] .

وبعد الانتهاء من جمع الشعر وتدوينه عكف العلماء عليها لاستخراج سنن الفصحى وقوانينها؛ وتبويب ذلك النتاج في مؤلفات تزخر بقواعد العلم والأدب، فيستدل بالشواهد الشعرية منفردة، أي يكتفي النحوي بالاستدلال بالشاهد الشعري دون الاستعانة بغيره من الشواهد ويكتفى به لإقامة القاعدة النحوية، وقد يرد الشاهد الشعري ومعه شاهد من القرآن يؤيده، وعليه فيمكننا القول أن الشاهد الشعري عماد أدلة النقل .

1.3.2.3.2.الاستشهاد بالشعر

فالشعر يمثل الركن الأساس بعد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف في معرفة كلام العرب، بل يمثل مظهرا مهما من مظاهر حياتهم فله منزلة رفيعة في نفوسهم إذ كانوا يتناشدونه في كل مكان ضم جماعة منهم ويحفظونه ويتداولونه لأن الشعر ديوان العرب وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله –جلَّ ثناؤه– وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث صحابته والتابعين[175]، ولذلك بدأ تفسير القرآن أول ما بدأ مقترنًا بالاستشهاد بالشعر ففي القرآن كلمات غريبة يحتاج المفسر عند بيان معناها الى الاستشهاد بشيء من كلام العرب، ليعلم أن التفسير لم يخرج عن حدود اللسان

---

[173] الحديثي، الشاهد وأصول النحو، 129 .

[174] آل ياسين، الدراسات اللغوية، 65 .

[175] ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ت: الدكتور عمر فاروق الطباع، ط: الأولى، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 1414 هـ – 1993 م، 267 .

العربي فيطمئن الى صحة التفسير[176]، فقد ذكر أن ابن عباس كان أول من ارتقى المنبر في البصرة وأخذ يفسر القرآن ويستشهد في تفسيره بالشعر.

وقد كان النحو أكثر علوم العربية نصيبا من الشواهد الشعرية، فلو تأملنا في الشواهد النحوية عامة نجد أن الغالب عليها الشعر، ثم يأتي بعده النثر، ففي أي كتاب نحوي نقرأ نجد الشواهد الشعرية هي الأكثر فالآيات القرآنية، فشيء من الحديث النبوي وقليل من الأمثال والحكم ونبذ من كلام العرب، فالشعر هو المنبع الذي استقى منه النحاة على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم وأزمانهم معظم شواهدهم.

وما كان ذلك للشعر، إلا لمعرفة اللغويين والنحاة بأن الشعر يمثل الشق الآخر لكلام العرب، بعد القرآن الكريم الذي مثل شقه الأول، فالقرآن والشعر هما اللذان حفظا معظم لغة العرب إن لم يكن جميعها، ولذلك كانت قيمة العالم تتجلى في معرفته بالشواهد واستخراجه لها من الكلام الفصيح، واستحضاره إياها عند الحاجة. وكان هذا شأن العلماء البصريين، وكذلك كان للكوفيين بوجه خاص عناية فائقة بالشواهد[177]. وهذا ما يكشف عن حقيقة مهمة هي أن اعتماد النحاة من مختلف المذاهب وفي جميع الازمنة كان على الشاهد الشعري بالدرجة الأولى.

2.3.2.3.2.شروط وضوابط الاستشهاد بالشعر بين القدماء والمحدثين

القدماء

فلما أراد العلماء أن يجمعوا المادة اللغوية من المرويات لكي يستنبطوا منها القواعد والأحكام اختطوا لذلك خطة لا يحيدون عنها وهي أن يجمعوا اللغة من مصادرها الأصيلة، ويأخذوها من منابعها الصافية الخالية من شوائب العجمة، فحددوا لذلك مكانا وزمانا. والشروط التي وضعها النحاة للاستشهاد بالشعر، هي الشروط نفسها التي وضعها اللغويون لأخذ اللغة عن العرب والاستشهاد بها عموما، نوجزها بما يأتي:

الأول: الشرط المكاني

حرص النحاة أثناء جمعهم للغة على اختيار القبائل وفق شروط من أجل جمع مدونة للحصول على لغة عربية فصيحة قابلة للاستشهاد بها بعيدة التأثير والتأثر، وهو ما تمثل في

---

[176] حسين، السيد محمد الخضر، نقض كتاب(في الشعر الجاهلي)، ط: الأولى، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 204 .

[177] المخزومي، مدرسة الكوفة، 385 .

تحديد القبائل المعروفة بالفصاحة وهي كما حددها السيوطي في نص نقله عن الفارابي يقول فيه: ((والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم أقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم أتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم))[178] وهنا يشير السيوطي إلى أن النحاة اعتمدوا أثناء جمعهم للغة أساس اختيار المناطق البعيدة عن التأثير والتأثر، والتي بقيت لغتها سليمة؛ أي لم تتأثر بلغات التخوم المجاورة ولا بلغات الأعاجم الوافدين عليها.

فالنحاة أخذوا عن أعراب هذه القبائل بالرحلة إليهم، أو أخذوا ممن وفدوا عليهم منها، كما أنهم أخذوا عن فصحاء الحضر وهم فئتان: فئة من الأعراب البداوة، اتخذوا من ضواحي المدن الكبرى بالعراق مستقرا ومقاما، فسلموا من الاختلاط بالأعاجم والمولدين، وفئة من أهل الحضر صحت عند اللغويين والنحاة سليقتهم واستقامت ألسنتهم؛ ومنهم عمر بن أبي ربيعة وجرير والفرزدق والأخطل وغيرهم.

وقد علل ابن الجني انصراف النحاة واللغويين عن سكان الحواضر والاقتصار على أهل البادية في باب (ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر) بقوله: ((علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل. ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر))[179]

أما موقف نحاة البصرة والكوفة فقد اعتمدوا على الأعراب والرواة في نقل الشواهد من كلام العرب، ولما كان قد شاب ما سمع منه كثير من الخطأ والانتحال، كان لابد من تحري الصحة فيه، ويبدو أن البصريين كانوا أوفر حظا من غيرهم في هذا الصدد[180]، لأن البصريين كانوا أشد حرصا في نقل الشواهد من كلام العرب، وكانوا يتحرون الصحة فيه، وإن كان أكثر ما أخذ عنه عن طريق الفصحاء من أعراب البراري والصحاري أو من الرواة الموثوق بروايتهم [181] وهو ما جعلهم يتقيدون بالحيز المكاني أو القبائل المتفق على فصاحتها، في حين كان

---

[178] السيوطي، الاقتراح، 47 .

[179] ابن جني، الخصائص، 5/2 .

[180] ترزي، في أصول اللغة، 80 .

[181] الحديثي، الشاهد وأصول النحو، 148 .

الكوفيون يأخذون عن لغات أخرى امتنع عن الأخذ بها البصريون[182] كما كان الكوفيون لا يتحرون الضبط في مسألة الشاهد، فيقول عن ذلك محمد خير الحلواني: ((لقد أخذ نحاة الكوفة أنهم كانوا يعتمدون الشاهد الواحد أو الشاهد الذي لا يعرف قائله))[183].

الثاني: الشرط الزماني

التحديد أو الضابط الزماني لعصر يسمى عصر الفصاحة بمثابة الحد الملزم الذي يتم بمقتضاه تحديد عصور الفصاحة التي يصح سماع نصوصها والاستشهاد منها، لهذا سميت بعصور الاستشهاد وقد نص النحاة على فترة تبدأ بأول ما وصل إليهم من نصوص العصر الجاهلي إلى أواسط القرن الرابع هي ما استشهد به من أهل البوادي، أما أهل الحاضرة فيقف الاستشهاد بكلامهم عند نهاية القرن الثاني الهجري[184] .

كان الشعر محدّدا بانطلاقه من المهلهل ومختوم بشعر إبراهيم بن هرمة، وبناء على هذا تم تقسيم الشعراء إلى طبقات حسب العصور التي ظهروا فيها وهي أربع طبقات[185]: الطبقة الأولى: هي طبقة الجاهليين، وقد تم إجماع النحاة على الاستشهاد بشعرهم وتضم هذه الطبقة عديد الشعراء من أمثال امرئ القيس، والأعشى، زهير بن أبي سلمى وعنترة بن شداد. والطبقة الثانية: طبقة الشعراء المخضرمين، وهم الذين عاشوا في عصر الجاهلية و الإسلام مثل حسان بن ثابت وكعب بن زهير، وهذه الطبقة تم هي الأخرى فيها الاتفاق على الاحتجاج بشعرها. والطبقة الثالثة: وشملت الشعراء الإسلاميين وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق. والطبقة الرابعة: وهي طبقة المولدين، أو المحدثين، وعلى رأسهم بشار بن برد، وأبي نواس.

وترتب على هذا الشرط الزماني، أن أجمع النحاة على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية أما الطبقة الثالثة فوقع فيها خلاف بين المدرستين البصرة والكوفة، فبعض النحاة واللغويين أمثال أبي عمرو بن العلاء، وعبدالله بن أبي إسحاق يلحنون الفرزدق والكميت وذاالرمة وأضرابهم وكانوا يعدونهم من المولدين ولكن نجد على الرغم من إجماع النحاة البصريين على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية، إلا أنه احتج بكلام المولدين وبشعرهم، وهذا الرأي رأى به الزمخشري الذي اعتبر أن هؤلاء يصح الاحتجاج بشعرهم

---

[182] الحديثي، الشاهد وأصول النحو، 155 .

[183] الحلواني، محمد خير، أصول النحو، ط: الثانية، أفريقيا الشرق، المغرب، 2011 م، 44 .

[184] حسان، الدكتور تمام، الأصول دراسة إبستيمولجية للفكر اللغوي عند العرب، ط: الثانية، عالم الكتب، القاهرة، 2000 م، 89 .

[185] البغدادي، خزانة الأدب، 5/1 .

فنجده استشهد بشعر أبي تمام في الكشاف[186] أيضا أستشهد بشعر بشار بن برد وهو أول المولدين، واستشهد بشعر المتنبي من العصر العباسي وكان البصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الأولى والثانية إجماعا من غير تفريق، ولم يستشهد أكثرهم بشعر الطبقة الثالثة، فعلى الأرجح صحة الاستشهاد بشعرها.

وحدد عبد القادر البغدادي موقفه من الاستشهاد بشعر هؤلاء الشعراء الطبقات الأربع عندما قال:((الطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ... وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا، وقيل يستشهد بكلام من يوثّق به منهم، واختاره الزمخشري))[187] .

وهناك من اعترض على قوله هذا، بأن: قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع العربية والإحاطة بقوانينها، ومن البين أن اتقان الرواية لا يستلزم اتقان الدراية[188].

واستشهد قسم من النحاة بأشعار المولدين واحتجوا بها، فقد استشهد أبو علي الفارسي بقول أبي تمام[189]:

من كان مرعى عزمهِ وهمومه ... روض الأماني لم يزل مهزولا

واستشهد ابن جني بشعر المتنبي وغيره من المولدين في مجال المعاني فقط[190] واستشهد بها ابن عقيل[191] والأشموني[192].

وهناك من الباحثين من يرى أن تضييق دائرة الاستشهاد بمدة معينة حرم اللغة وقواعدها من مادة وفيرة، وعد هذا مأخذا على النحاة، ففي رأيه أنهم أغفلوا فترة زمنية ممتدة من تاريخ قديم يرجع قدمه إلى اللغة الأم، الأمر الذي من شأنه إلقاء الضوء على كثير من الظواهر اللغوية التي اضطرب العلماء في توضيحها وتحليلها، كما يرى أن وقف الاستشهاد بتاريخ معين

---

[186] الحلواني، أصول النحو، 62 .

[187] البغدادي، خزانة الأدب، 6/1 .

[188] البغدادي، خزانة الأدب، 7/1 .

[189] أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان، الإيضاح العضدي، ت: الدكتور حسن شاذلي فرهور، ط: الأولى، 1969 م، 102 .

[190] السامرائي، فاضل صالح، ابن جني النحوي، ط: الأولى، دار النذير، بغداد، 1969 م، 139 .

[191] ابن عقيل، بهاءالدين عبدالله ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: العشرون، دار التراث، القاهرة، 1980 م، 191/1.

[192] الأشموني، شرح الأشموني، 293/1،250.

يعني أن تُغلق باب البحث العلمي في هذه اللغة بعد الفترة المحددة، وهذا ما حدث في الدراسات النحوية، كما حكموا على كل الظواهر التي وجدت بعد هذا التاريخ بالخطأ والانحراف عن الصواب اللغوي[193] .

الشرط الثالث: لا يحتج بكلام لا سند له

لا يصح الاستشهاد أو الاحتجاج بكلام: (شعر أو نثر) لا يعرف قائله إلا إذا رواه عربي ممن يحتج بكلامه مخافة أن يكون لمولد أو لمن لا يوثق بفصاحته؛ فمثلا أجاز الكوفيون إظهار (أن) بعد (كي) مستشهدين بقول الشاعر :

أردتُ لكيما أن تطير بقربتي ... فتتركها شنا ببيداء بلقع

وأجازوا دخول اللام في خبر(لكن) واحتجوا بقول الشاعر:

ولكنني من حبها لعميد

وكلا القولين ساقط لا يبنى عليه قاعدة، فالشاهد الأول مجهول القائل، والشاهد الثاني، لا يعرف له أول، ولا قائل، وما بني عليهما ساقط[194].

الشرط الرابع: العدالة في الراوي

لا تشترط العدالة في العربي المروي عنه وإنما تشترط في الراوي حيث يقول السيوطي: ((الجهل بالناقل يوجب الجهل بالعدالة))[195].

الشرط الخامس: عدم الاحتجاج بما له روايتان

لا يحتج بما له روايتان إحداهما مؤيدة لقاعدة تزعم، والثانية لا علاقة لها بها لاحتمال أن يكون الشاعر قال الثانية، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط من الاستدلال حيث ادعى بعضهم أن (الأرض) تذكر وتؤنث، واستشهد للتذكير بقول عامر بن جوين الطائي في إحدى الروايتين[196]:

---

[193] بشر، كمال محمد، دراسات في علم اللغة، ط: التاسعة، دار المعارف، مصر، 1986 م، 51 .

[194] الأفغاني، سعيد، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1424 هـ – 2003 م، 6 .

[195] السيوطي، المزهر، 141/1.

[196] البغدادي، خزانة الأدب، 45/1 .

فلا مزنة ودقت ودقها ... ولا أرض أَبقل إبقالها

والرواية الثانية:

فلا مزنة ودقت ودقها... ولا أرض أَبقلت إبقالها

فإن لم يكن لتذكير الأرض غير هذا الشاهد فلا يحتج به؛ لأن الأكثر أن الشاعر قال (أبقلت) وهو اللغة المشهورة والمجمع عليها.

الشرط السادس: التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يؤتى به على السعة

ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية، وما يؤتى به على السعة والاختيار فإذا اطمأنت النفس إلى بناء القواعد على الصنف الثاني ففي جعل الضرورة الشعرية قانونا عاما للكلام نثره ونظمه الخطأ كل الخطأ، فقد ادعى بعضهم جواز الرفع بـ (لم) مستشهدا بقول قيس بن زهير[197]:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد

فإذا فرضنا أن الشاعر قال: (يأتيك) ولم يقل (يبلغك) يكون قد ارتكب ضرورة شعرية قبيحة، ولا يجوز البتة أن تبنى قاعدة على الضرورات.

المحدثون

أما المحدثون فقد تناولوا أصول الاستشهاد بالدراسة، وأخذوا العديد من آراء من سبقوهم وتعمقوا فيها وتفطنوا إلى العديد من الزلات، والهنات التي وقع فيها القدماء، كما كشفوا اللثام عن العديد من التناقضات التي وقع فيها اللغويون العرب أثناء تأصيلهم للقواعد اللغوية؛ فهناك من وقف موقفا موضوعيا عند تفسيره لمذهب القدماء في الاستشهاد وعلل ذلك بقوله : ((إن النحاة قد وضعوا لأنفسهم هذه الأصول استجابة لثقافة عصرهم وطبيعة تناولهم للأمور؛ إذ ليس من الموضوعية أن تفرض عليهم مناهج عصور متأخرة عنهم نالت قسطاً من الثقافة والنمو العقلي لم يتح لهم مثله، وينبغي أيضا ألا يكون هناك خلط من جانبنا بين ما قد كان بالفعل، وما كان

---

[197] الأفغاني، الموجز، 7 .

يجب أن يكون، أما النتائج التي ترتبت على ما كان فليس ثمة بد من مناقشتها تصحيحا لمسارِ الخط العربي في التفكير النحوي، واستفادة بالصالح منها وإبقاء عليه، ورفضا لما يأباه الواقع اللغوي، وبحسبه أن يحفظ في ذاكرة التراث))[198].

فقد تطرق سعيد الأفغاني إلى جملة من الأصول التي وضعها النحاة، وقال: ((إن بعضها موضع نظر اليوم، وبعضها سليم لا خلاف فيه))[199]، و رأى إضافة القواعد الآتية: أولا: لا يُحتج للقاعدة بكلام له روايتان متساويتان في القوة إحداهما تؤيدها والأخرى لاعلاقة لها بها، لاحتمال أن تكون الثانية هي التي قالها المتكلم .

ثانيا: وكذلك لا يبنى على شاهد قبل تحريه وضبطه والتوثق من ضبطه، إذ كثيرا ما ترد الشواهد في كتب النحاة محرفة، ويكون موضع الاستشهاد على القاعدة، ولو حرر الشاهد ما كان للقاعدة مؤيد .

ثالثا: لا يكتفى بالكلام الأبتر، إذ كثيرا ما يكون داعية الخطأ في المبنى، والمعنى، فيجب الرجوع إلى الشاهد في ديوان صاحبه إن كان شعرا، وفي مصادره المحققة الأولى إن كان نثرا؛ لمعرفة ما قبله وما بعده[200].

3.نماذج من الشواهد الشعرية في شرح الأشموني

أتناول في هذا الفصل نماذج من الشواهد الشعرية في شرح الأشموني بالشرح والتحليل وبيان موضع الشاهد وذكر آراء النحاة حول كل موضوع ومناقشتها، وجعلته في ثلاثة مباحث: المبحث الأول: نماذج من شواهد باب الأسماء. والمبحث الثاني: نماذج من شواهد باب الأفعال. والمبحث الثالث: نماذج من شواهد باب الحروف.

---

[198] عبداللطيف، الدكتور محمد حماسة، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، ط: الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1996 م، 16.

[199] الأفغاني، في أصول النحو، 65 .

[200] الأفغاني، في أصول النحو، 66-68 .

1.3.نماذج من شواهد الأسماء

1.1.3.إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به إعراب المفرد

قال الشاعر:

26_ دَعَانِيَ مِنْ نَجدٍ فإنَّ سنينه ... لَهبْنَ بِنَا شِينا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[201]

وقال آخر:

27_ رُبَّ حَي عَرندَسٍ ذِي طَلَاَل ... لاَ يَزَالونَ ضَارِبينَ القِباب[202]

وقال آخر:

28_وماذا تبتغي الشعراء مني ... وَقَد جَاوَزْتُ حَدَّ الأربعين[203]

استشهد الأشموني بالأبيات السابقة، الأول منها للصمة بن عبدالله بن الطفيل، شاعر إسلامي بدوي من شعراء الدولة الأموية[204]، والبيت الثاني مجهول القائل[205]، والبيت الثالث لسُحَيم بن وثيل الرياحي، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام[206]. وموضع الشاهد في البيت الأول قوله: (سنينه)، وفي البيت الثاني: (ضاربين) وفي البيت الثالث: (الأربعين).

ومن العرب من يعرب النون في جمع المذكر السالم وما لحق به بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء وفي الحديث: (اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف)[207] في إحدى

---

[201] الأشموني، شرح الأشموني، 63/1 .

[202] الأشموني، شرح الأشموني، 64/1 .

[203] الأشموني، شرح الأشموني، 65/1 .

[204] العيني، بدرالدين محمود بن أحمد بن موسى، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، ت: علي محمد فاخر و أحمد محمد توفيق السوداني و عبدالعزيز محمد فاخر، ط: الأولى، دار السلام، القاهرة، مصر، 2010 م، 216/1 .

[205] العيني، المقاصد النحوية، 220/1 .

[206] العيني، المقاصد النحوية، 230/1 .

[207] أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، سنن أبي داود، ت: شعيب الأرنؤوط و محمد كامل قرقبللي، ط: خاصة، دار الرسالة العالمية، سوريا، 2009 م، 1430 هـ، 576/2 .

الروايتين وحكى الفراء عن بني عامر أنهم يقولون: أقمت عنده سنينا يا هذا. مصروفا، وبنو تميم لا يصرفون ويقولون: مضت له سنين يا هذا[208].

وللنحاة في هذا الإعراب آراء: الأول: إن ذلك خاص بكل اسم ثلاثي حذفت لامها، وعوض عنها هاء التأنيث، ولم تكسر، نحو(سَنَةَ وسِنِين)، و(عَضة وِعضِين) و(ثبة وثبين)، وهو رأي ابن جني[209]، وابن يعيش[210]، والأشموني[211]، وأجابوا عن الشاهد الثالث بأن النون إنما كُسِرت للضرورة، وليست الحركة فيها حركة إعراب، كما كسرت في قول جرير :

عرفنا جعفرا وبني أبيه ... وأنكرنا زعانف آخرينِ

وموضع الشاهد فيه: (آخرينِ) حيث إنه أعرب إعراب جمع المذكر السالم بالياء، ثم كسر نون الجمع بعدها للضرورة .

الثاني: إن هذا الإعراب يطرد في كل ما يجمع بالواو والنون، وبه أخذ الفراء[212]، والزمخشري[213]، واحتجا بالشواهد التي نشرحها كما احتجا بقول الشاعر:

أرى مرَّ السنينِ أخذن مني ... كما أخذ السرار من الهلال

الثالث: إن الإعراب بالحركات الظاهرة على النون إنما يكون في السنين وألفاظ العقود، وحجتهم في ذلك الشاهدان اللذان معنا، وهو رأي المبرد[214] وهو ظاهر كلام أبي جعفر النحاس.

---

[208] النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، ت: الدكتور زهير غازي زاهد، ط: الثانية، 1985 م، 145/2 .

[209] ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي النحوي، سر صناعة الإعراب، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل و أحمد رشدي شحاتة عامر، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000 م، 271/2 .

[210] ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، شرح المفصل، ت: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، 2001 م، 227/3 .

[211] الأشموني، شرح الأشموني، 66/1 .

[212] النحاس، إعراب القرآن، 145/2 .

[213] الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، ت: الدكتور فخر صالح قدارة، ط: الأولى، دار عمار، عمان، الأردن، 1425 هـ - 2004 م، 175 .

[214] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، ت: عبدالحميد هنداوي، ط: الثالثة، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، 1998 م، 134/2 .

2.1.3.إعراب الاسم المنقوص

الاسم المنقوص: هو الاسم المعرب الذي حرف إعرابه ياء لازمة قبلها كسرة: كـ(الداعي)، وسمي بذلك لحذف لامه للتنوين، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات. ويكون إعرابه فيكون علامة نصبه: الفتحة الظاهرة على الياء لخفته، وعلامة رفعه: الضمة المقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة، وكذا علامة جره يكون بكسرة مقدرة على الياء، وإنما لم يظهر الرفع والجر استثقالا، لا تعذرا، لإمكانهما، قال جرير:

37_ فَيَوْما يُوافِينَ الْهَوَى غيرَ مَاضِي ... [ويوما ترى منهن غولا تغول][215]

وموضع الشاهد فيه قوله: (ماضي) حيث حرك الياء في البيت ضرورة.

أن من العرب من يعامل الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر، كما يعامله في حالة النصب، فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها، كما اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة، إذ إن فيه حمل حالة الرفع والجر على حالة النصب، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل؛ لذا فهو يختص بضرورة الشعر ولا يقاس عليه . وقال آخر:

38_ لَعَمْرُكَ مَا تَدري متى أنتَ جَائِيٌ ... وَلَكنَّ أَقصَى مُدَّةِ العُمْرِ عَاجِلُ[216]

البيت بلا نسبة، والشاهد فيه قوله: (جائي) حيث وردت (جائي) بثبوت الياء وظهور الضمة، والقياس حذف الياء. ذكر الأشموني[217]: أن من العرب من يسكن الياء في النصب أيضا، قال الشاعر:

39_ ولوْ أَنَّ واشٍ بِاليَمَامَةِ دَارُهُ ... وَدَارِي بأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا[218]

البيت للمجنون[219] ، الشاهد فيه قوله: (لو أن واش) فقد نون اسمها بالكسر والصواب التنوين فتحا والتقدير: (لو أن واشيا)

---

[215] الأشموني، شرح الأشموني، 77/1 .

[216] الأشموني، شرح الأشموني، 78/1 .

[217] الأشموني، شرح الأشموني، 79/1 .

[218] الأشموني، شرح الأشموني ، 79/1 .

[219] البغدادي، خزانة الأدب، 484/10 .

3.1.3.استعمال (أولئك) لغير العاقل

قال الشاعر:

77_ذُمَّ المَنَازلَ غيرَ مَنْزلةِ اللِّوَى .... والعَيْشَ بعْدَ أولئكَ الأيَّامِ[220]

البيت لجرير بن عطية الخطفي[221] شاعر أموي يحتج بشعره، وهو شاهد مشهور عند المفسرين والنحاة، وموضع الشاهد فيه: (أولئك الأيام)، ذكره الأشموني[222] في تنبيهاته على استعمال أولئك قليلا فيما لا يعقل وهي الأيام على حد ما يستعمل في العقلاء، فيقال أولئك الأيام كما يقولون: أولئك القوم.

وقد ورد استعماله لغير العاقل في قوله تعالى: (ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا)[223] . وقال النحاس[224]: (أولئك) في غير العاقل لأن كل ما يشار إليه من غير الإنسان وهو متراخ فلك أن تقول فيه: (أولئك).

للنحاة في الإشارة بـ (أولئك) إلى الجمع غير العاقل آراء: أولها: إن (أولئك) مما يشار به إلى العقلاء وغيرهم، وهذا رأي أغلب النحاة كالزجاج[225]، والرضي[226]، وابن يعيش[227]، وأبي حيان[228] والزمخشري[229].

---

[220] الأشموني، شرح الأشموني، 120/1 .

[221] ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ت: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، ط: الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1406 هـ – 1986 م، 123 .

[222] الأشموني، شرح الأشموني، 120/1 .

[223] الإسراء، 36/17 .

[224] النحاس، إعراب القرآن، 424/2 .

[225] الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، ت: دكتور عبدالجليل عبده شلبي، ط: الأولى، دار عالم الكتب، لبنان، 1988 م، 239/3 .

[226] الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف حسن عمر، ط: الثانية، جامعة قاريونس، بنغازي، 1996 م، 476/2 .

[227] ابن يعيش، شرح المفصل، 351/2 .

[228] أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ت: الشيخ عادل أحمد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، 1993 م، 33/6 .

الثاني: إن (أولئك) تختص بمن يعقل، وهو رأي ابن عطية[230]، فيرى أنه إنما عُبر بـ(أولئك) عن السمع والبصر والفؤاد في الآية الكريمة في سورة الإسراء؛ لأنها أجريت مجرى العقلاء، لما كانت مسؤولة عن أحوالها شاهدة على أصحابها، وأجاب عن الشاهد السابق بأن الرواية الصحيحة للبيت (أولئك الأقوام) وعليه فلا شاهد فيه.

الثالث: إن الغالب في (أولئك) أن يشار بها إلى العقلاء، ويقل مجيئه لغير العقلاء، كما في البيت وهو رأي الأشموني[231] وابن هشام[232] .

الراجح هو أن (أولئك) يستعمل للعاقل وغير العاقل، والآية الكريمة دليل وحجة على جواز الإشارة بـ (أولئك) للجمع غير العاقل. وكذا قوله تعالى: (ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض بصائر وإني لأظنك يفرعون مثبورا)[233]. حيث جاء بـ (هؤلاء) للآيات التسع، وهي: العصا واليد واللسان والبحر والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم[234] . وقول الشاعر:

يا ما أميلح غزلانا شدن لنَا ... من هؤليائكن الضال والسمر

قائله هو العرجي[235]، وهو عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفّان الأموي، فجاء بـ (أولئك) للضال والسمر.

كما أن رواية ابن عطية للبيت (أولئك الأقوام) لا تقدح في شاهد الأشموني، فهي من باب تعدد الروايات، ورواية لا تقدح في رواية، على أن رواية الأشموني هي الرواية المشهورة، ومن ثم يحتج بها على الإشارة بـ (أولئك) للجمع غير العاقل.

---

[229] الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ت: خليل مأمون شيحا، ط: الثالثة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1430 هـ – 2009 م، 597 .

[230] ابن عطية، المحرر الوجيز، 456/3 .

[231] الأشموني، شرح الأشموني، 120/1 .

[232] ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 134/1 .

[233] الإسراء، /102 .

[234] الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ت: محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 68/13 .

[235] العيني، المقاصد النحوية، 1475/3 .

4.1.3.مجي (ذا) بمعنى (الذي)

ذكر الأشموني[236] أن (ذا) إذا وقعت بعد (ما) الاستفهامية تكون بمعنى (الذي) باتفاق النحاة، وبعد (من) على الأصح، بشرط أن لا تلغ، والمراد بإلغائها أن تكون مع (ما) أو (من) اسما واحدا مستفهما به، واستشهد بقول الشاعر:

103_ألا تَسْألانِ الْمرءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ... أنَحْبٌ فَيُقْضَى أَم ضَلالٌ وَبَاطِلُ[237]

البيت للبيد بن ربيعة العامري[238]، صحابي، شاعر من فحول الشعراء، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام. والشاهد في البيت: (ماذا يحاول) حيث استعمل (ذا) موصولة بمعنى (الذي)، وأخبر بها عن (ما) الاستفهامية، وأتى لها بصلة هي جملة (يحاول).

وقول الشاعر:

104_عَدَسْ مِا لِعَبَّادٍ عَلَيْك إمَارَةٌ ... نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طليقُ[239]

قائله هو يزيد بن مفرغ الحميري[240]، وإنما سمي بذلك؛ لأنه راهن على شرب سقاء كبير ففرغه، وهو من قصيدة قافية هو أول أبياتها، وموضع الشاهد فيه: (وهذا تحملين طليق) استشهد به الكوفيون[241] والزجاج[242] على أن (ذا) اسم موصول بمعنى (الذي) وقع مبتدأ، فمعنى البيت (والذي تحملين طليق)، وعليه حملوا قول الله تعالى: (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)[243] فـ(هؤلاء) بمعنى (الذين)، و(تقتلون) داخل في الصلة أي: (ثم أنتم الذين تقتلون)[244]. وهذا لا يجوز على مذهب البصريين[245]، وذهب الكوفيون[246] إلى أن جميع أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولة، وإن لم

---

[236] الأشموني، شرح الأشموني، 145/1 .

[237] الأشموني، شرح الأشموني، 145/1 .

[238] العيني، المقاصد النحوية، 406/1 .

[239] الأشموني، شرح الأشموني، 146/1 .

[240] العيني، المقاصد النحوية، 408/1 .

[241] ابن الأنباري، الانصاف، 717/2 .

[242] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 167/1 .

[243] البقرة، 85/2 .

[244] الزجاج، معاني القرآن، 167/1 .

[245] ابن الأنباري، الانصاف، 717/2 .

يكن معها (ما) أو (من) ، واحتجوا بالآية الكريمة وبقوله تعالى: (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى)[247] على تقدير: (ما التي بيمينك)، وبقوله تعالى: (هَاأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ)[248] والتقدير فيه: (هاأنتم الذين جادلتم عنهم). واحتجوا بقول الشاعر أيضا على وقوع (ذا) موصولة وإن لم يتقدم عليها استفهام:

عَدَسْ مِا لِعَبَّادٍ عَلَيْك إمَارَةٌ ... نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طليقُ

وقد ذكر السيوطي[249]: أن أصل (ذا) الموصولة هي المشار بها جرد من معنى الإشارة واستعمل موصولا.

ووافقهم البصريون[250]، وابن يعيش[251]، وابن هشام[252] في (ذا) فقط بشرط أن تقع بعد (ما) أو (من) الاستفهاميتين وأن لا تكون ملغاة، ومعنى إلغائها أن تكون هي و(ما) بمنزلة اسم واحد بمعنى (أي شيء فعلت؟)، وعليه قراءة الرفع في قوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ)[253] أي: الذين ينفقون العفو؛ فمجيء الجواب (العفو) مرفوعا على هذه القراءة دليل على أن (ذا) ليست ملغاة، وإنما هي اسم موصول في محل رفع خبر ما الاستفهامية.

وذكر أبو حيان [254] أن لا خلاف في جعلها موصولة بعد (ما) وأما بعد (من) فخالف قوم، لأن (من) تخص من يعقل فليس فيها إبهام كما في (ما) وإنما صارت بالرد إلى الاستفهام في غاية الإبهام، فأخرجت (ذا) من التخصيص إلى الإبهام وجذبتها إلى معناها وليس كذلك (من) لتخصيصها.

---

[246] ابن الأنباري، الانصاف، 717/2 .

[247] طه، 17/20 .

[248] آل عمران، 66/3 .

[249] السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: أحمد شمس الدين، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 11418 هـ - 1998 م، 273/1 .

[250] الرضي، شرح الرضي، 23/3 .

[251] ابن يعيش، شرح المفصل، 430/2-431 .

[252] الأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ت: محمد باسل عيون السود، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421 هـ - 2000 م، 163/1 .

[253] البقرة، 219/2 .

[254] السيوطي، همع الهوامع، 273/1 .

وقد وافق الأشموني[255] أبا حيان عندما قال: فإن لم يتقدم على (ذا): (من) أو (ما) الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة، وخرج على أن (طليق) في البيت جملة اسمية و(تحملين) حال.

وذكر ابن هشام[256] ما اشترطه الأشموني فيها واستدل بقوله: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ)[257] أي (ما الذي أنزل ربكم) أو كقول الشاعر:

وقصيدة تأتي الملوك غريبة ... قد قلتها ليقال من ذا قاله

وقد ذكر البغدادي[258]: أن الفراء عند تفسيره لقوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ)[259] قال: العرب قد تذهب بـ(هذا) و(ذا) معني (الذي) فيقولون: (من ذا يقول ذاك؟) في معنى (من الذي يقول؟) وأنشدوا :

عدس ما لعباد عليك امارة ... البيت

أي (والذي تحمليه طليق) وهذا شاذ عند البصريين كما ذكر سيبويه أن في (ماذا صنعت؟) وجهين: أحدهما: أن يكون المعنى: (أي شيء الذي صنعته) وجوابه (حسن) بالرفع . وأنشد للبيد :

ألا تَسْألانِ الْمرءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَم ضَلالٌ وَبَاطِلُ

والثاني: أن يكون (ماذا) كما هو بمنزلة اسم واحد كأنه قيل: (أي شيء صنعت) وجوابه بالنصب. وقرئ قوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ)[260] بالرفع والنصب، وذكر الزمخشري[261]: أن سيبويه لم يثبت (ذا) بمعنى (الذي)؛ إلا في قولهم (ماذا).

---

[255] الأشموني، شرح الأشموني، 146/1 .

[256] ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 177– 180 .

[257] النحل، 24/16 .

[258] البغدادي، خزانة الأدب، 42/6 .

[259] البقرة، 219/2 .

[260] البقرة، 219/2 .

[261] الزمخشري، المفصل، 144 .

ومما سبق يتبين لنا أن كل ما استدل به الكوفيون على مجيء أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة، بما فيها شاهد النحاس السابق، قد احتمل غير ما تأولوه، والدليل إذا دخله الاحتمال بطل الاستدلال به كما هو معلوم، والأصل في (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالا على الإشارة، والأسماء الموصولة ليست في معناها، هذا هو الأصل، وينبغي التمسك به، ولا يجوز مخالفته إلا بدليل قوي، وفي ادعاء ذلك دون حجة قوية بطلان للمعاني كما نقل النحاس عن المبرد في النص الذي أوردناه .

5.1.3.حذف المبتدأ وجوبا

يجب حذف المبتدأ في أربعة مواضع[262]: الأول: إذا أخبر عنه بنعت مقطوع، لمدح، نحو: (الحمد لله الحميد)، أو ذم نحو: (مررت بزيد الفاسق)، أو ترحم نحو: (مررت ببكر المسكين). الثاني: إذا أخبر عنه بمصدر، هو بدل من اللفظ بفعله. كقول الشاعر:

162_وَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتى بِكَ ها هُنَا ... أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ[263]

البيت لمنذر بن درهم الكلبي، الشاهد: قوله: (حنان) المرفوع بتقدير مبتدأ، أي (شأني حنان)، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلا من الفعل، والأصل: (أحن حنانا) فحذف الفعل ورفع المصدر على الخبرية.

وكقوله:

163_شَكَا إليَّ جَمَلِي طُولَ السَّرى ... صَبْرٌ جَميلٌ فَكِلانَا مُبْتَلَى[264]

البيت للملبد بن حرملة، الشاهد: قوله: (صبر جميل) حيث رفع (صبر) على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

الثالث: إذا أخبر عنه بمخصوص في باب نعم، مثل: (نعم الرجل زيد) أي: (هو زيد) .

الرابع إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو: (في ذمتي لأفعلنَّ) أي: (يميني)

---

[262] السيوطي، همع الهوامع، 335/1 .

[263] الأشموني، شرح الأشموني، 211/1 .

[264] الأشموني، شرح الأشموني، 212/1 .

6.1.3.تجريد الفعل من الضمير عند إسناده للمثنى أو الجمع

من العرب من لا يجرد الفعل من علامة التثنية والجمع عند إسناده للمثنى والجمع فيقول: (فازا الشهيدان) و (يفوزان الشهيدان) و(فازوا الشهداء) و(يفوزون الشهداء) واستشهد الأشموني في شرحه على هذه اللغة بأربع أبيات وهي:

356_ تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ . . . وَقَدْ أسلماه مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ [265]

357_نسيا حاتم وأوس لدن فا ... ضت عطاياك يابن عبد العزيز[266]

358_نصروك قومي فاعتزرت بنصرهم ... ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا[267]

359_يلومونني في اشتراء النخيـ ... ـل قومي فكلهم يعذل[268]

360_رأين الغواني الشيب لاح بعارضي ... فأعرضن عني بالخدود النواضر[269]

البيت الأول لعبيدالله بن قيس الرقيات[270] شاعر قريش في العصر الأموي، من بني عامر بن لؤي. والبيت الثاني والثالث لم أقع عليهما فيما عدت إليه من مصادر، أما البيت الرابع[271] لا يعرف له قائل، والبيت الخامس[272] قائله هو أبو عبدالرحمن بن محمد بن عبد اللَّه العتبي من ولد عتبة بن أبي سفيان

الشاهد في الأبيات: (أسلماه مبعد وحميم) و(نسيا حاتم وأوس) و(نصروك قومي) و(يلومونني قومي) و(رأين الغواني) حيث وصل علامة التثنية بالفعل المسند إلى اثنين في البيت الأول والثاني و ألحق علامة الجمع وهي الواو بالفعل مع كونه مسندا إلى اسم ظاهر دال على جماعة الذكور في البيت الثالث والرابع، وألحق علامة جمع الإناث بالفعل الذي مسند إلى اسم ظاهر.

---

[265] الأشموني، شرح الأشموني، 389/1 .

[266] الأشموني، شرح الأشموني، 390/1 .

[267] الأشموني، شرح الأشموني، 390/1 .

[268] الأشموني، شرح الأشموني، 391/1 .

[269] الأشموني، شرح الأشموني، 392/1 .

[270] العيني، المقاصد النحوية، 925/2 .

[271] العيني، المقاصد النحوية، 922/2 .

[272] العيني، المقاصد النحوية، 937/2 .

إن من القواعد التي بنى عليها الفاعل إنه لا يلحق عامله ضمير تثنيته ولا جمعه مع وجود الفاعل فلا يقال: (ذهبا أخواك) ولا (ذهبوا إخوتك). وهذا ما ذكره الأشموني[273] من أن الفعل يجرد من علامة التثنية والجمع إذا ما أسند لاثنين كـ (فاز الشهيدان)، و(يفوز الشهيدان) أو جمع كـ (فاز الشهداء) و(يفوز الشهداء)، و(فازت الهندات)، و(تفوز الهندات)؛ ثم يذكر أن هذه اللغة هي اللغة المشهورة .

ومن العرب من يقول: (حضرا أخواك) و(انطلقوا عبيدك) و(تبعنهم إماؤك). والسبب من هذا الاستعمال أن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع كـ (من) فإذا قصدت تثنيته أو جمعه والفعل مجرد لم يعلم القصد فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد من غيره فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما وجردوه عند قصد الإفراد فرفعوا اللبس. ثم ألزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجري الباب على سنن واحد[274] .

وعلى هذه اللغة قول الرسول (صلى الله عليه وسلم): (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)[275] . قال القرطبي[276]: (الواو) في قوله: (يتعاقبون) علامة الفاعل المذكر المجموع على لغة بلحارث وهم القائلون: (أكلوني البراغيث) ... وهي لغة فاشية عليها حمل الأخفش قوله تعالى: (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)[277]. قال: وقد تعسف بعض النحاة في تأويلها وردها للبدل، وهي تكلف مستغنى عنه، فإن تلك اللغة مشهورة ولها من القياس ما يؤيدها .

وقد اختلف موقف النحاة من هذه الظاهرة التي تحملها هذه النصوص وأمثالها فبينما رفض بعضهم هذه النصوص لشذوذها، قبلها فريق آخر مع تأويلها لتتفق مع القاعدة التي قررها من إفراد الفعل مع جميع الحالات[278] . ومن تأويلهم إن ما لحق بالأفعال من ضمائر تدل على المثنى والجمع مع وجود الفاعل مؤخرا ليست بضمائر دالة على المثنى والجمع وإنما هي أحرف

---

[273] الأشموني، شرح الأشموني، 389/1 .

[274] ابن مالك، جمال محمد بن عبدالله الطائي، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006 م، 191 .

[275] ابن حجر العسقلاني، الحافظ أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ت: عبدالعزيز بن باز، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1996 م، 221/2 .

[276] ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 222/2 .

[277] الأنبياء، 3/21

[278] أبو المكارم، دكتور علي، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ط: الأولى، دار غريب، القاهرة، مصر، 2007 م، 211 .

وعلامات دلوا بها على التثنية والجمع كما هو الحال في تاء التأنيث في: (جاءت هند)، وهذه الأحرف والعلامات لا تعرب هنا على الفاعلية، هذا إذا جعلت الفعل مسندا إلى الظاهر الذي بعده[279] . أما إذا جعلت الفعل مسندا إلى المتصل به من الألف والواو والنون فيكون الظاهر مبتدأ مؤخرا والفعل وما أسند إليه خبرا مقدما[280] ومن النحويين من يحمله على إبدال الظاهر من المضمر. وكل ما ورد غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوما من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف في فعل الاثنين، والواو في جمع المذكر، والنون في فعل جمع المؤنث، فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا، وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث، لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم أو التأخير[281] .

ولعل أقرب موقف للتحليل اللغوي السليم ما اتخذه سيبويه[282] من أن من العرب من يقول: (ضربوني قومك)، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: (قالت فلانة)، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، ثم يقرر أن هذه لغة قليلة .

7.1.3. المنصوب بنزع حرف الجر

قال الشاعر:

339_ آلَيْتُ حُبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ . . . [وَالْحُبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسِ][283]

البيت للمتلمس، جرير بن عبد المسيح الضبعي[284]، الشاهد: قوله: (آليت حب العراق) حيث حذف حرف الجر (على) ثم نصب الاسم بعده الذي كان مجرورا به (حب)، والأصل: (على حب العراق)، وهذا الحذف مخصوص بالضرورة.

وقال آخر:

---

[279] الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: طه عبدالرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، 68/2 .

[280] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 85/2 .

[281] الأشموني، شرح الأشموني، 392/1-393 .

[282] سيبويه، الكتاب، 40/2 .

[283] الأشموني، شرح الأشموني، 441/1 .

[284] العيني، المقاصد النحوية، 992/2 .

400_[لدن بهز الكف يعسل متنه] ... فيه كما عسل الطريق الثعلب[285]

قائله هو ساعدة بن جؤية الهذلي[286]، الشاهد فيه قوله: (عسل الطريق) حيث حذف حرف الجر وهو (في) المقدر ثم نصب الاسم الذي كان مجرورا به و هو (الطريق)، والأصل (كما عسل في الطريق).

وللنحاة في إعراب (الطريق) قولان: أحدهما: أنه منصوب بنزع الخافض وهو ما يفهم من عبارات سيبويه حيث قال: ((قال بعضهم: (ذهبت الشام)، يشبهه بالمبهم إذا كان مكانا يقع عليه المكان، ومثل (ذهبت الشام)، قول ساعدة بن جؤية:

فيه كما عسل الطريق الثعلب ... البيت))[287] .

وهو ما ذهب إليه ابن هشام حيث قال: ((وقد يحذف وينصب المجرور وهو ثلاثة أقسام: ... الثاني: وسماعي خاص بالشعر، كقوله:

كما عسل الطريق الثعلب))[288] .

القول الثاني: منصوب على الظرفية فهم ذلك من كلام ابن جني حيث قال: ((الطريق خاص وضع موضع العام، وذلك أن وضع هذا أن يقال: (كما عسل أمامه الثعلب)، وذلك الأمام قد يصلح لأشياء من الأماكن كثيرة: من طريق وعسف وغيرهما، فوضع الطريق وهو بعض ما كان يصلح للأمام أن يقع عليه موضع الأمام))[289] .

وإلى هذا القول ذهب ابن الشجري[290] وأورد هذا الشاهد في باب الظروف.

8.1.3.التنازع في العمل

قال الشاعر:

---

[285] الأشموني، شرح الأشموني، 442/1 .

[286] العيني، المقاصد النحوية، 989/2 .

[287] سيبويه، الكتاب، 35/1 .

[288] ابن هشام، أوضح المسالك، 179/2 .

[289] ابن جني، الخصائص، 319/3-320 .

[290] ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، أمالي ابن الشجري، ت: الدكتور محمود محمد الطناحي، ط: الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413 هـ - 1992 م، 573/2 .

407_ ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ... كفاني ولم أطلب قليل من المال[291]

البيت للشاعر الجاهلي امرؤ القيس حجر بن حندج[292]، الشاهد فيه قوله: (كفاني ولم أطلب قليل، حيث جاء قوله: (قليل) فاعلا لـ(كفاني)، فذهب الأشموني إلى أن الفعل الثاني لم يطلب (قليل)، وإلا فسد المعنى؛ إذ المراد: كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك. لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحا، والأمر ههنا ليس كذلك، لأن القليل ليس مطلوبا. والتنازع: هو عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد مثل (ضربت وأكرمت زيدا). والمراد بالعاملين فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانهما، أو اسم وفعل، فمثل الأشموني للأول بالآية: (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)[293] ومثل للثاني بقوله:

408_عهدتَ مغيثا مغنيا مَن أَجَرتَه ... "فلم أتخذ إلا فناءك موئلا[294]

البيت قائله مجهول[295]، الشاهد فيه (مغيثا مغنيا من أجرته) حيث تقدم عاملان، وهما اسما فاعل صالحان للعمل في المعمول (من أجرته). أما الثالث فمثل له بقوله تعالى: (هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ)[296] ، وقول الشاعر:

409_لقد علمت أولى المغيرة أنني ... لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا[297]

البيت قائله[298] هو المرار الأسدي، كذا نسب في الكتاب، ونسبه الجرمي في المدخل المسمى بالفرج لمالك بن زُغْبَة الباهلي، الشاهد فيه قوله: (لقيت ... الضرب مسمعا) حيث تقدم عاملان: الفعل (لقيت) والاسم (الضرب) وتأخر المعمول عنهما (مسمعا)، وكلا العاملين يطلب المعمول المتأخر مفعولا به، وقد أعمل الثاني لقربه فنصب (مسمعا) على المفعولية.

---

[291] الأشموني، شرح الأشموني، 451/1 .

[292] العيني، المقاصد النحوية، 1032/3 .

[293] الكهف، 96/18 .

[294] الأشموني، شرح الأشموني، 452/1 .

[295] العيني، المقاصد النحوية، 1009/3 .

[296] الحاقة، 19/69 .

[297] الأشموني، شرح الأشموني، 453/1 .

[298] العيني، المقاصد النحوية، 1036/3 .

وقد ذكر ابن الأنباري[299] في معرض حديثه عن التنازع أن مذهب الكوفيين هو إعمال الفعل الأول ودليلهم على ذلك النقل والقياس؛ أما النقل فيتمثل في قول امرئ القيس، أما القياس فيتمثل في قولهم: أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءا به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به وإنك إذا أعملت الثاني لأدى إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم.

أما البصريون فقالوا: إعمال الثاني والدليل عليه النقل والقياس أما النقلُ فقد جاء كثيرا، منه قوله تعالى: (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)[300] فأعمل الفعل الثاني، وهو (أفرغ)، ولو أعمل الفعل الأول لقال: (أفرغه عليه)، وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول؛ وليس في إعماله دون الأول نقص معنى، فكان إعماله أولى.

وعند ابن هشام[301] البيت ليس من باب التنازع وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهين إلى شيء واحد ولو وجه هنا (كفاني) و (أطلب) إلى (قليل) فسد المعنى لأن (لو) تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره؛ فإذا كان ما بعدها مثبتا كان منفيا، نحو: (لو جاءني أكرمته)، وإذا كان منفيا كان مثبتا وعلى هذا فقوله :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة

منفي لكونه في نفسه مثبتا وقد دخل عليه حرف الامتناع، وقوله (لم أطلب): مثبت لكونه منفيا بـ(لم)، وقد دخل عليه حرف الامتناع، فلو وجه إلى (قليل) وجب فيه اثبات طلب القليل، وهو عين ما نفاه أولا، وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول (أطلب) محذوفا وتقديره (لم أطلب الملك) ومقتضى ذلك أنه طالب للملك . فإن قيل: إنما يلزم فساد جعله من باب التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباط وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط[302].

---

[299] ابن الأنباري، الانصاف، 83/1 .

[300] الكهف، 96/18 .

[301] ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصاري المصري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: الحادية عشرة، مكتبة السعادة، مصر، 1963 م، 200 .

[302] ابن هشام، شرح قطر الندى، 199 .

9.1.3.شروط المفعول له

ذكر الأشموني[303] شروط المفعول له وعدها خمسة: الأول: كونه مصدرا. الثاني: أن يكون قلبيا. الثالث: أن يكون علة للحدث. الرابع: أن يكون متحدا مع عامله في الزمان. الخامس: أن يكون متحدا في الفاعل.

فإذا فقد شرطا من الشروط الخمسة ماعدا قصد التعليل: يكون مجرورا بـ(اللام)، أو ما يقوم مقامها، نحو: (جئتك للسمن) لفقد الشرط الأول، وقوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ)[304] للثاني ثم استشهد للرابع والخامس بالأبيات الآتية:

428_ فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ... [لدى الستر إلا لبسة المتفضل][305]

429_ وإني لتعروني لذكراك هزة ... [كما انتفض العصفور بلله القطر][306]

البيت الأول قائله: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي[307]، الشاهد فيه قوله: (لنوم) حيث جره بلام التعليل؛ وقد علم أن من جملة شروط انتصاب المفعول له باللام المقدرة: أن يكون المفعول له والعامل فيه في زمان واحد؛ ، فإن كانا في زمانين لم يجز النصب وتعين الجر بإظهار اللام.

البيت الثاني لأبي صخر الهذلي، والشاهد فيه قوله: (لذكراك) حيث جاء اللفظ مجرورا باللام وذلك لأن قوله: (لذكراك) فاعله المتكلم، وفاعل: (تعروني) هو قوله: (هزة)، فاختلف الفاعل، لذلك جر المصدر (ذكرى) بلام التعليل، وامتنع أن ينصب مفعولا لأجله.

ثم المفعول له المستكمل للشروط له ثلاثة أحوال: أحدها: أن يكون مجردا من الألف واللام والإضافة. الثاني: أن يكون محلى بالألف واللام. الثالث: أن يكون مضافا. ثم ذكر الأشموني أن اللام مع المجرد من (ال) والإضافة قليل[308]، الأول كقوله:

---

[303] الأشموني، شرح الأشموني، 481/1 .

[304] الأنعام، 151/6 .

[305] الأشموني، شرح الأشموني، 481/1 .

[306] الأشموني، شرح الأشموني، 482/1 .

[307] العيني، المقاصد النحوية، 1054/3 .

[308] الأشموني، شرح الأشموني، 483/1 .

430_ من أمكم لرغبة فيكم جبر ... [ومن تكونوا ناصريه ينتصر][309]

البيت بلا نسبة في المصادر، الشاهد فيه: قوله: (لرغبة)، فإنه مفعول له، وقد جره بحرف التعليل (اللام) مع كونه مجردا من الألف واللام ومن الإضافة، وهذا قليل، والكثير أن يكون منصوبا.

والثاني كقول آخر:

431_ لا أقعد الجبن عن الهيجاء ... ولو توالت زمر الأعداء[310]

الشاهد بلا نسبة في المصادر، الشاهد: قوله: (لا أقعد الجبن) حيث ورد (الجبن) مفعولا له، حيث جاء بالألف واللام وهو منصوب وهو قليل، والأكثر أن يكون خاليا عن الألف واللام.

10.1.3.الناصب للمفعول معه

ذكر ابن هشام[311] أن الناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه، لا الواو خلافا، للجرجاني، ولا الخلاف، خلافا للكوفيين، ولا محذوف، والتقدير: (سرت ولابست النيل)، فيكون حينئذ مفعولا به، خلافا للزجاج. كقوله:

432_ فما لك والتلدد حول نجد ... [وقد غصت تهامة بالرجال][312]

البيت لمسكين الدارمي في ديوانه، الشاهد فيه قوله: (والتلدد) حيث نصبه بفعل مقدر، ولا يمكن اعتبار الواو حرف عطف، ونعطف الاسم (التلدد) على الضمير المجرور في (لك)، لأنه حين العطف على الضمير المتصل لابد من إعادة العامل في الضمير على المعطوف، فيقال: (فما لك وللتلدد)، والتقدير: (ما تصنع والتلدد).

ومن إعمال شبه الفعل قوله:

433_[إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا] ... فحسبك والضحاك سيف مهند[313]

---

[309] الأشموني، شرح الأشموني، 483/1 .

[310] الأشموني، شرح الأشموني، 484/1 .

[311] ابن هشام، أوضح المسالك، 242/2 .

[312] الأشموني، شرح الأشموني، 492/1 .

[313] الأشموني، شرح الأشموني، 493/1 .

وقوله:

434_فقدني وإياهم فإن ألق بعضهم ... يكونوا كتعجيل السنام والمسرهد[314]

الشاهد الأول بلا نسبة في المصادر، والشاهد فيه قوله: (والضحاك) نصبه على أنه مفعول معه، والعامل فيه: (حسبك) وهو مصدر. ويروى البيت بجر (الضحاك) وبرفعه وفي هاتين الحالتين لا يستشهد به هنا.

البيت الثاني لأسيد بن إياس الهذلي[315]، الشاهد فيه: (وإياهم) فإنه مفعول معه ولم يتقدم عليه فعل؛ بل تقدم عليه اسم يشبه الفعل (قدني) وهو بمعنى (حسب).

11.1.3.الحال المصدرة بالماضي المثبت

قال الشاعر:

508_متى يأت هذا الموت لم يلف حاجة ... لنفسي إلا قد قضيت قضاءها[316]

البيت لقيس بن الخطيم[317] من قصيدة مطلعها:

تذكر ليلى حسنها وصفاءها ... وباتت فأمسى ما ينال بقاءها

الشاهد في البيت قوله: (قد قضيت قضاءها) فإن الجملة الواقعة بعد (إلا) جملة فعلية فعلها ماض مثبت، وقد وقعت هذه الجملة حالا من (حاجة) لأن حاجة وإن كانت نكرة قد تخصص بوصفه بالجار والمجرور، وتخصيص النكرة مصحح لمجيء الحال منها ولوقوعها مبتدأ، ورابط هذه الجملة الحالية بصاحب الحال هو الضمير في قوله(قضاءها) ولا يصح ربطها بصاحب الحال بالواو ولوقوعها بعد (إلا) على الأرجح من مذاهب العلماء.

ويرى بعض النحاة: أنه يجوز في هذا الموضع الربط بالواو محتجا بأمثلة فصيحة متعددة منها:

نعم امرأ هرم؛ لم تعر نائبة ... إلا وكان لمرتاع بها وزرا

---

[314] الأشموني، شرح الأشموني، 493/1 .

[315] العيني، المقاصد النحوية، 1067/3 .

[316] الأشموني، شرح الأشموني، 41/2 .

[317] العيني، المقاصد النحوية، 1177/3 .

وحجتهم مقبولة، ولكن من يريد الاقتصار على الأعم الأفصح لا يساير هذا الرأي.

ونص الأشموني[318] على أن الحال المصدرة بالماضي المثبت إذا كانت تالية لـ(إلا) يلزمها الضمير والخلو من الواو ويمتنع دخول(قد). أما ما جاء في هذا الشاهد (قد قضيت قضاءها) فشاذ ونادر.

12.1.3.جر التمييز بـ (من)

قال الشاعر:

510_ أقول لها حين جد الرحيـ ... ـل: أبرحت ربا وأبرحت جارا[319]

وقال آخر:

511_تخيره فلم يعدل سواه" ... فنعم المرء من رجل تهامي[320]

البيت الأول للأعشى[321] والبيت لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي، وقيل قائله بجير بن عبدالله.[322] أوردهما الأشموني عند الكلام على جواز جر التمييز بـ(من) إذا كان من غير ذي العدد والفاعل في المعنى المحول عن الفاعل في الصناعة والشاهد في البيت الأول قوله: (ربا ... جارا) فإنهما تمييزان يجوز جرهما بـ(من) لأنهما وإن كانا في المعنى فاعلين، لكنهما غير محولين عن الفاعل صناعة، وموضع الشاهد في البيت الثاني (من رجل) وهو فاعل في المعنى، ولكنه لما كان غير محول عن الفاعل جاز فيه الجر بـ(من) .

التمييز في الاصطلاح : هو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة، نحو: (منوان سمنا)، أو مقدرة، نحو: (لله دره فارسا)، فإن (فارسا) تمييز من الضمير في (دره)، وهو لا يرجع إلى سابق معين . ويسمى التمييز والتبيين والتفسير، والمميز والمبين والمفسر، وهو كل اسم نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إجمال .

---

[318] الأشموني، شرح الأشموني، 41/2 .

[319] الأشموني، شرح الأشموني، 50/2 .

[320] الأشموني، شرح الأشموني، 50/2 .

[321] شراب، محمد محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1427 هـ – 2007 م، 485/1 .

[322] العيني، المقاصد النحوية، 1181/3 .

والموضعان اللذان لا يجوز جرهما: أولا: تمييز العدد؛ بل يلزم النصب على التمييز لا غير مثل: (أحد عشر درهما) و لا يقال (أحد عشر من درهم)، وإنما كان ذلك لأن (من) إنما تدخل على النوع الذي المميز بعضه، فيحتاج إلى أن يكون ذلك النوع أكثر من المميز، وهذا واضح في: (رطل من عسل) ونحو ذلك. وأما الأعداد فقد عرف مقدارها وعدد أفرادها من لفظها، بقي حقيقة الإفراد، فاكتفى في ذلك بواحد منها، فلم يصح أن تدخل (من) لأنها جنسية تفيد أن ما دخلت عليه جنس لبعض تقدم قبلها[323].

والموضع الثاني الذي لا يجوز: التمييز الذي هو فاعل من جهة المعنى، يعني أن التمييز الذي هو فاعل في أصل المعنى لا يصح أن تدخل عليه (من)، نحو: (زيد أكثر مالا وأعز نفرا)، فـ(مالا) و (نفرا) فاعل في المعنى، إذ المراد: (زيد كثر ماله وعز نفره)، فلا يجوز ها هنا الجر بـ(من)، فلا تقول: (زيد أكثر من مال) ولا (أعز من نفر). وإنما امتنع دخل (من) هنا اعتبارا بما في التمييز من معنى الفاعلية، فلم يدخلوها عليه؛ لأن الفاعل لا يقع مجرورا بحرف زائد[324].

اختلف في معنى (من) هذه؛ فقال أبو حيان[325]: للتبعيض، وقال أبو علي[326]: يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه، كما زيدت في نحو: (ما جاءني من رجل)، ويدل على صحة ذلك: أنه عطف على موضعه نصبا قال الحطيئة:

512_طافت أمامة بالركبان آونة ... يا حسنه من قوام ما ومنتقبا[327]

البيت قائله[328] هو الحطيئة، واسمه جرول، الشاهد فيه قوله: (ومنتقبا) حيث عطفه بالنصب على موضع التمييز المجرور بـ(من) الزائدة، وذكر الأشموني[329] أن المشهور من

---

[323] الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ت: الدكتور محمد إبراهيم البنا، ط: الأولى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، 1428 هـ-2007 م، 550/3 .

[324] الشاطبي، المقاصد الشافية، 550/3 .

[325] أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت: دكتور رجب عثمان محمد والدكتور رمضان عبدالتواب، ط: الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418 هـ - 1998 م، 1632/4 .

[326] أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1633/4 .

[327] الأشموني، شرح الأشموني، 51/2 .

[328] العيني، المقاصد النحوية، 1192/3 .

[329] الأشموني، شرح الأشموني، 51/2 .

مذهب النحاة ما عدا الأخفش أنها لا تزاد إلا في غير الإيجاب.

13.1.3.تقديم التمييز على عامله

قال الشاعر:

514_أنفسا تطيب بنيل المنى ... وداعي المنون ينادي جهارا[330]

البيت مجهول القائل[331]، الشاهد فيه قوله: (أنفسا تطيب) حيث قدم التمييز على عامله.

تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، أوردها الأنباري بأدلتها[332]، فذهب بضع الكوفيين وأبو العباس المبرد[333] والمازني من البصريين[334] إلى جوازه، ووافقهم على ذلك ابن مالك[335] واستشهدوا بقول الشاعر:

515_ أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ... وما كان نفسًا بالفراق تطيب[336]

البيت للمخبل السعدي[337]، واسمه؛ ربيع بن ربيعة بن مالك، ويقال: إنه لأعشى همدان، واسمه عبد الرحمن، والشاهد فيه قوله: (نفسا) حيث وردت تمييزا متقدما على عامله (تطيب). والأصل: (تطيب نفسا). وقد جوزه بعضهم.

ووجه الدليل أنه نصب (نفسا) على التمييز، وقدمه على العامل فيه وهو (تطيب) لأن التقدير فيه: وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسا؛ فدل على جوازه عندهم. واستشهدوا أيضا بقول الشاعر:

أنفسا تطيب بنيل المنى ... وداعي المنون ينادي جهارا

---

[330] الأشموني، شرح الأشموني، 53/2 .

[331] شراب، شرح الشواهد الشعرية، 452/1 .

[332] ابن الأنباري، الإنصاف، 682/2 .

[333] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، كتاب المقتضب، ت: محمد عبدالخالق عضيمة، دار إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415 هـ – 1994 م، 36/3 .

[334] ابن الأنباري، الإنصاف، 682/2 .

[335] ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الأندلسي، شرح التسهيل، ت: الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، ط: الأولى، دار هجر، 1410 هـ – 1990 م، 389/2 .

[336] الأشموني، شرح الأشموني، 53/2 .

[337] العيني، المقاصد النحوية، 1187/3 .

واستشهد ابن مالك على الجواز بأبيات، منها قول الشاعر:

516_ ضيعت حزمي في إبعادي الأملا ... وما ازعويت وشيبا رأسي اشتعلا[338]

البيت ليس له قائل معروف[339]، وموضع الشاهد فيه قوله: (شيبا) حيث وقع تمييزا متقدما على عامله (اشتعل)؛ والأصل: (اشتعل رأسي شيبا).

ومنها قوله:

517_ رددت بمثل السيد نهد مقلص ... كميش إذا عطفاه ماء تحلبا[340]

البيت لربيعة بن مقروم بن قيس بن جابر بن خالد بن عوف[341] ، وكان ممن أصفق عليه كسرى، ثم عاش في الإسلام دهرا طويلا، وشهد القادسية، الشاهد فيه قوله: (ماء تحلبا) فقدم التمييز وهو (ماء)على فعله (تحلبا).

ومنها قوله:

518_ إذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ... ولم يعن بالإحسان كان مدمما[342]

البيت منسوب لحسان بن ثابت[343] رضي الله عنه وليس في ديوانه ، والشاهد فيه قوله: (عينا قر بالعيش) حيث جاء التمييز (عينا) متقدما على عامله على رأي ابن مالك.

وفي المقابل ذهب سيبويه وأكثر البصريين والكوفيين إلى أنه لا يجوز، وحجتهم في ذلك أن التمييز هو الفاعل في المعنى، فإذا قيل: (تَصبَّب زيد عرقا)، و (تفقأ الكبش شحما)، فالمُتصببِ هو العرق، والمتفقئ هو الشحم، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا في اللفظ، وأما غير المتصرف بالإجماع[344].

---

[338] الأشموني، شرح الأشموني، 54/2 ... ابن مالك، شرح التسهيل، 389/2 .

[339] شراب، شرح الشواهد الشعرية، 232/2 .

[340] الأشموني، شرح الأشموني، 54/2 ... ابن مالك، شرح التسهيل، 389/2 .

[341] العيني، المقاصد النحوية، 1183/3 .

[342] الأشموني، شرح الأشموني، 55/2 . ينظر: ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصاري المصري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، ط: الأولى، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1384 هـ – 1964 م، 515/2 .

[343] شراب، شرح الشواهد الشعرية، 58/3 .

[344] الأشموني، شرح الأشموني، 52/2 .

وأجابوا على ما استدل به الكوفيون من شواهد، بأن الرواية الصحيحة في الشاهد (وما كان نفسي بالفراق تطيب)، بإضافة (نفس)، وعليه فلا حجة لهم فيه، وبأنهما من الضرورة، ورد الأشموني[345] على ابن مالك واعتبر استدلاله بالأبيات سهو منه؛ لأن (عطفاه) في البيت الأول و (المرء) في البيت الثاني مرفوعان بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، وأن الناصب للتمييز هو الفعل المحذوف .

الأرجح هو رأي الكوفيين إذ يجاب عن قول البصريين بأن الرواية الصحيحة للشاهد الذي معنا (وما كان نفسي بالفراق تطيب) بأنه من باب تعدد الروايات، ويؤخذ بالروايات كلها لفصاحة القائل والناقل. وعن قولهم بأن (عطفاه) و (المرء) في البيتين الأخيرين مرفوعان بفعل محذوف يفسره المذكور، بأن عدم التقدير أولى من التقدير .

14.1.3.المخفوض بالإضافة

قال الشاعر:

593_ فأتت به حوش الفؤاد مبطنا ... سهدا إذا ما نام ليل الهوجل[346]

البيت لأبي كبير الهذلي[347]، واسمه: عامر بن الحليس الجربي، وهو من قصيدة لامية من الكامل قالها في تأبط شرا، وكان زوج أمه. وموضع الشاهد فيه قوله: (حوش الفؤاد) حيث أضاف الصفة المشبهة إلى فاعلها، فلم تستفد بهذه الإضافة تعريفا بدليل مجيئها حالا من الضمير في (به).

الإضافة نوعان: الأولى: لفظية وضابطتها أن يكون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة، وجواز دخول (رُبَّ) عليه، والمراد بالصفة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وتسمى إضافة لفظية؛ لأنها تفيد أمرا لفظيا، وهو التخفيف، ألا ترى أن قولك: (ضاربُ زيدٍ) أخف من قولك : (ضاربٌ زيداً)، ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ولهذا صح وصف (هَدْيا) بـ(بالغَ) مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: (هَدْيًا بَالِغَ

---

[345] الأشموني، شرح الأشموني، 54/2 .

[346] الأشموني، شرح الأشموني، 125/2 .

[347] العيني، المقاصد النحوية، 77/1 .

الْكَعْبَةِ)[348]. وصح مجيء (ثاني) حالا مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: (ثَانِيَ عِطْفِهِ)[349] [350]. واستشهد الأشموني بقول الشاعر:

فأتت به حوش الفؤاد مبطنًا ... سهدًا إذا ما نام ليل الهوجل

واستشهد لدخول (رُبَّ) عليه بقول الشاعر:

592_ يا رب غابطنا لو كان يطلبكم ... لاقى مباعدة منكم وحرمانا[351]

البيت لجرير بن الخطفي[352]، الشاهد فيه قوله: (رُبَّ غابطنا) حيث دخل (رُبَّ) على (غابطنا) وهو اسم فاعل مضاف إلى ضمير المتكلم، ومعلوم أن (رُبَّ) لا تدخل إلا على النكرات وفي ذلك دلالة على أن المضاف وهو اسم فاعل لم يستفد من إضافته للضمير تعريفا .

والثانية: الإضافة المعنوية، لا يكون فيها المضاف صفة، والمضاف إليه معمولا له، وتسمى الإضافة فيها إضافة معنوية وذلك لأنها تفيد أمرا معنويا، وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة[353]، ومن ذلك قول الشاعر وهو مجهول :

594_إن وجدي بك الشديد أراني ... عاذرًا فيك من عهدت عذولا[354]

البيت بلا نسبة[355]، الشاهد فيه: (إن وجدي بك الشديد) حين وصف (وجدي) وهو مصدر مضاف إلى ياء المتكلم بـ(الشديد) وهو معرفة، دليل على أن إضافة المصدر معنوية خلافا لبعضهم.

---

[348] المائدة، 95/5 .

[349] الحج، 9/22 .

[350] ابن هشام، شرح قطر الندى، 252 .

[351] الأشموني، شرح الأشموني، 124/2 .

[352] العيني، المقاصد النحوية، 1291/3 .

[353] ابن هشام، شرح قطر الندى، 251 .

[354] الأشموني، شرح الأشموني، 126/2 .

[355] العيني، المقاصد النحوية، 1292/3 .

15.1.3.قلب الالف ياء في الاسم المضاف الى ياء المتكلم

الغالب في الاسم المقصور إذا أضيف الى ياء المتكلم، أن تبقى ألفه على حالها قبل الاضافة وبناء (ياء) المتكلم على الفتح أو السكون، فيقال: هذه عصاي وتلك رؤاي .

وقد جاء في احدى لغات العرب قلب ألف المقصور ياء، وإدغامها بياء المتكلم فتكونان ياء واحدة مشددة، ونسبت هذه اللغة الى قبيلة هذيل وبعض بني سليم واستشهد الأشموني على هذا بقول أبي ذؤيب خالد بن خويلد الهذلي[356]:

674_ سبقوا هويَّ وأعنقوا لهواهم ... فتخرموا ولكل جنب مصرع[357]

الشاهد فيه قوله: (هوي)، وأصله (هواي)، فقلب الألف ياء على لغة هذيل، وأدغمها بالياء الثانية، وهي ياء المتكلم، فذكر القرطبي [358] أن هذه لغة هذيل، يقولون: (هُدَيَّ وعُصَيِّ) ثم أنشد البيت السابق، وذكر أن النحاس قال: العلة في هذا عند الخليل وسيبويه أن سبيل ياء الاضافة أن يكسر ما قبلها فلما لم يجز أن تتحرك الألف جعل قبلها ياء عوضا من التغيير.

أما السيوطي[359] فقد قال: المضاف للياء يكسر آخره لمناسبة الياء إلا مثنى أو مجموعا على حده وما حمل عليهما، ومعتلا لا يجري مجرى الصحيح فيسكن آخره، فهو الألف من الأول والأخير والواو من الثاني، والياء من الثلاثةُ ثم تدغم في ياء الإضافة، الياء التي في آخر الكلمة و(الواو) بعد قلبها ياء، ويكسر ما قبلها إن كان ضما للمجانسة نحو: (زَيْدِيَّ)، و(زَيْدَيَّ)، و(قاضِيَّ) و(مسلمِيَّ)، وتسلم الألف فلا تقلب في المثنى كـ(زيداي)، والمقصور كـ(عصاي)، و(محياي)، وقلبها ياء في المقصور لغة هذيل وغيرهم كما قال أبو حيان هو كقوله:

سبقوا هو ي وأعنقوا لهواهم ... البيت

---

[356] العيني، المقاصد النحوية، 1392/3 .

[357] الأشموني، شرح الأشموني، 193/2 .

[358] القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، ت: الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي ومحمد رضوان عرقسوسي، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1427 هـ – 2006 م، 1/ 488 .

[359] السيوطي، همع الهوامع، 435/2 .

وعند ابن عقيل[360] أن المقصور يجعل كالمثنى المرفوع فتقول: (عصاي) و(فتاي)، وهذا هو المشهور في لغة العرب، وهذيل تقلب ألفه ياء وتدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم فتقول (عَصَيَّ) ثم ذكر :

سبقوا هو ي وأعنقوا لهواهم...البيت

وقد ذهب ابن يعيش[361] مذهب ابن هشام فيما أضيف إلى ياء المتكلم؛ (حكمه الكسر) وذلك نحو: (غلامي، ودلوي) إلا إذا كان آخره الفا أو ياء متحركا ما قبلها أو واو، وذكر مذهب هذيل في ذلك، وأضاف: في حديث طلحة رضي الله عنه: (فوضعوا اللّج على قفيَّ) يجعلونها إذا لم تكن للتثنية ياء، وياء الإضافة مفتوحة إلا ما جاء عن نافع (محياي ومماتي) وهو غريب.

16.1.3.نصب المفعول بصيغة (فَعِل)

قال الشاعر:

704_ حذرٌ أمورًا لا تضير وآمن ... ما ليس منجيه من الأقدار[362]

البيت لأبي يحيى أبان بن عبدالحميد اللاحقي[363]، من العصر العباسي الذي لا يحتج النحاة بشعرائه، إلا أن الأشموني أورده نقلا عن سيبويه[364] ، وموضع الشاهد قوله: (حذر أمورا) حيث أعمل (حذر) عمل الفعل، وهو على وزن (فَعِل)، وقد رد الأشموني[365] الاحتجاج بهذا البيت وعده مصنوعا، فالنحويون ردوا هذا البيت، وزعم أبو يحيى قائل البيت أن سيبويه سأله: هل تعدي العرب (فَعِل)؟، قال: فعملت له هذا البيت، ونسبته إلى العرب وأثبته سيبويه في كتابه.

وللنحاة في تعدية صيغة المبالغة (فَعِل) آراء: الأول: يرى سيبويه[366]، بأن (فَعِل) يتعدى لما فيه من المبالغة، ولكونه اسما جاريا على (فَعِلَ) نحو: حَذِر فهو حَذِرٌ، وأجازه

---

[360] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 90/3 .

[361] ابن يعيش، شرح المفصل، 205/2 .

[362] الأشموني، شرح الأشموني، 223/2 .

[363] العيني، المقاصد النحوية، 1427/3 .

[364] العيني، المقاصد النحوية، 1427/3 .

[365] الأشموني، شرح الأشموني، 223/2 .

[366] سيبويه، الكتاب، 110/1 .

الجرمي على قلة[367]، واستشهد سيبويه على ذلك بالشاهد معنا، و وافقه ابن يعيش[368]،، وبه أخذ السيرافي[369]، والأعلم الشنتمري[370] .

الثاني: أنه لا يتعدى؛ لأنه موضوع للذات والهيئة كبطر و أشر و حذر؛ لأن الحذر شيء في الهيئة، إذ تقول: فلان حذر، أي: ذو حذر، وهو رأي الأخفش[371] والمبرد[372]، و الكوفيون لم يجيزوا إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا نصب الاسم الذي بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب (أما العسل فأنا شراب) ولم يجز بعض البصريين إعمال (فعيل) و(فعل)[373]، وأجاب مؤيدو هذا الرأي عن الشاهد الأول، بأنه مصنوع، ولم يصح عن العرب، ناقلين رواية اللاحقي التي وردت سلفا في صناعة هذا البيت .

وأجاب مؤيدو مذهب سيبويه عن ذلك بأن ما يرويه سيبويه عن العرب ثقة لا يرده ما رواه من رضي بأن يخبر عن نفسه بأنه قليل الأمانة[374] ،وبوجود شواهد أخرى تشهد لصحة ما ذهب إليه سيبويه، نحو قول زيد الخيل الذي سماه الرسول زيد الخير:

أتاني أنهم مَزِقُون عرضي ... جِحاشُ الكِرْمَلَينِ لها فَديد[375]

فأعمل صيغة المبالغة (مزقون) ونصب به المفعول به (عرضي) .

ومنه قول الشاعر:

---

[367] ابن هشام، شرح قطر الندى، 277 .

[368] ابن يعيش، شرح المفصل، 90/4 .

[369] السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان، شرح أبيات سيبويه، ت: الدكتور محمد علي سلطاني، ط: الأولى، دار العصماء، سوريا، 2010 م، 410/1 .

[370] الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، ت: رشيد بلحبيب، ط: الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1999 م، 345/1-346.

[371] النحاس، إعراب القرآن، 181/3 .

[372] المبرد، المقتضب، 116/2 .

[373] ابن هشام، شرح قطر الندى، 276 .

[374] السيرافي، شرح أبيات سيبويه، 410/1 .

[375] العيني، المقاصد النحوية، 1428/3 .

705_ أو مسحل شنجٌ عضادةَ سمحج ... بسراته ندب لها وكلوم[376]

وهو من شواهد الأشموني قائله هو: لبيد بن ربيعة بن عامر العامري[377]، وموضع الشاهد فيه (شَنِجٌ عِضادَةَ) حيث عملت صيغة المبالغة (شنج) فرفعت فاعلًا هو الضمير المستتر، ونصبت مفعولا به (عضادة) . وخرجه المانعون بتعدية (فَعِل) على أن (عضادة) في البيت منصوب على الظرف لا على المفعول على تقدير: لازم في ناحية أتان، ورُدَّ بأن (شَنِج) بمعنى لازم، و(عضادة) هي القوائم، وهي لا تكون ظرفا[378] .

والأولى عدم التسليم بصحة الشاهد الأول؛ لأن قائله قد عرف بالمجون وقلة الأمانة كما نقل لنا أصحاب السير، ومن ثم فالأولى الاحتجاج على تعدية صيغة المبالغة (فَعِل)، بما ورد من الشواهد الأخرى على ذلك، كما أن القياس يؤيد تعديتها، ولذلك فقد كان سيبويه متحريا لشاهد يسمعه عن العرب في تعديتها، ولعل هذا هو السبب في سؤاله للاحقي .

17.1.3.العطف على الضمير المجرور

هذه المسألة من المسائل الخلافية بين نحاة البصرة، ونحاة الكوفة، فأجازه الكوفيون، و منعه البصريون[379]. ووافق الكوفيين في إجازته الأخفش[380] ويونس، وقطرب[381]، وابن مالك[382] وابو حيان[383].

وقد أجاز الفراء[384] هذا في الشعر فقط؛ وذلك لقلته في كلام العرب، واستشهد الأشموني على العطف على الضمير دون إعادة الجار بقول الشاعر:

---

[376] الأشموني، شرح الأشموني، 224/2 .

[377] العيني، المقاصد النحوية، 1405/3 .

[378] الأعلم الشنتمري، النكت، 346/1 .

[379] ابن الأنباري، الانصاف، 380/2 .

[380] الأشموني، شرح الأشموني، 394/3 .

[381] ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، 53 .

[382] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 349/3 .

[383] أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 165/3-166 .

[384] الفراء، معاني القرآن، 252/1-253 .

849_ فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيام من عجب[385]

البيت من أبيات الكتاب أنشده سيبويه ولم يعزه إلى أحد[386]، الشاهد فيه قوله: (فما بك والأيام) حيث عطف (الأيام) على الكاف في (بك) المجرورة بحرف الجر دون إعادة الخافض.

وقوله:

850_ تعلق في مثل السواري سيوفنا ... وما بينها والكعب غود نفانف[387]

البيت أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، وقال الجاحظ: هو لمسكين الدارمي[388]، الشاهد فيه: (بينها والكعب) حيث عطف الشاعر (الكعب) على الضمير المجرور في قوله (بينها) دون اعادة الجار وهو لفظ (بين)، واعتبر الأشموني[389] أن هذا كثير في الشعر، وهذا مختص في ضرورة الشعر عند الفراء، فلا يجوز في سعة الكلام، وهذا مذهب سيبويه أيضا[390]. وقد رد البصريون هذه الشواهد وتأولوها على تقدير تكرير(بين) مرة أخرى، فكأنه قال: (وما بينها وبين الكعب)، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها، كما تقول: (ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء فحمة)، يريدون (ولا كل سوداء)، فيحذفون (كل) الثانية لدلالة الأولى عليها[391]، وعللوا منعهم العطف على الضمير المجرور دون اعادة الجار، بعدة اسباب، يمكن إيجازها بما يأتي:

أولا: أن الضمير المجرور في منزلة التنوين؛ لأنه عوض عنه، فلا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين، وهذا مذهب سيبويه[392] والزجاج[393] والجرجاني[394] .

---

[385] الأشموني، شرح الأشموني، 394/2 .

[386] العيني، المقاصد النحوية، 1647/4 .

[387] الأشموني، شرح الأشموني، 395/2 .

[388] العيني، المقاصد النحوية، 1648/4 .

[389] الأشموني، شرح الأشموني، 396/2 .

[390] سيبويه، الكتاب، 383/2 .

[391] ابن الأنباري، الانصاف، 386/2 .

[392] سيبويه، الكتاب، 383/2 .

[393] الزجاج، معاني القرآن، 6/2 .

[394] الجرجاني، أبوبكر عبدالقادر بن عبدالرحمن بن محمد، كتاب المقتصد في شرح الايضاح، ت: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، 1982 م، 959/2 .

ثانيا: إن الاسم الثاني شريك الأول في العطف؛ فإن كان الأول يصلح شريكا للثاني ولم يصلح أن يكون الثاني شريكا له، لم يجز ذلك، فكما لا تقول: (مررت بزيد وك) فكذلك لا يجوز (مررت بك وزيد)[395] . وهذا مذهب المازني[396] وابن السراج[397] .

ثالثا: أن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور والضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلا، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز[398] .

ذكر الأشموني[399] في تنبيه من تنبيهاته حول الموضوع أن هناك رأيا آخر، وهو مذهب الجرمي والزيادي، وهو أنه إذا أكد الضمير جاز مثل: (مررت بك أنت وزيد) وذكر أن الفراء أجاز: (مررت به نفسه وزيدٍ) .

18.1.3.حكم (ابن أم) و(ابن عم) في النداء

إذا كان المنادى مضافا إلي مضاف إلى (الياء) لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة كقولك: (يا ابن أخي)، و (يا ابن خالي) إلا إن كان (ابن أم و ابنة أم)، أو (ابن عم و ابنة عم) فيجوز فيهما أربع لغات: حذف الياء وفتح الميم، أو كسرها وهما لغتان فصيحتان وتستعملان كثيرا .

وتخريج الفتح فيه قولان: أحدهما أن أصلهما: (ابن أما) و(ابن عما) بقلب الياء ألفا فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها، وهذا قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكي عن الأخفش. والثاني وهو مذهب سيبويه والبصريين، أنهما اسمان جعلا اسما واحدا مركبا كـ(بعلبك) وبني على الفتح[400].

---

[395] الزجاج، معاني القرآن، 6/2-7 .

[396] البغدادي، خزانة الأدب، 128/5 .

[397] ابن السراج، الأصول في النحو، 119/2 .

[398] ابن الأنباري، الانصاف، 382/2 .

[399] الأشموني، شرح الأشموني، 396/2 .

[400] الأشموني، شرح الأشموني، 41/3 .

أما الكسر فعلى حذف الياء، والاجتزاء بالكسرة عنهما؛ وهو ظاهر كلام الزجاجي[401] أو إثبات الياء وهو في الضرورة كقول الشاعر:

895_يَابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي ... [أنت خلفتني لدهر شديد][402]

البيت لأبي زبيد، حرملة بن المنذر[403]، الشاهد: قوله: (يا بن أمي) بإثبات ياء المتكلم في (أمي) ، وهذا قليل فالعرب لا تكاد تثبتها إلا في الضرورة.

أو قلبت الياء ألفا. كقوله:

896_يَابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي[404]

قائله هو أبو النجم العجلي[405]، الشاهد فيه قوله: (يا ابنة عما) والأصل (يا ابنة عمي) حيث قلب الياء ألفا كراهة لاجتماع الكسرة والياء.

واعتبر الأشموني إثبات الياء والألف في البيتين ضرورة.

أما (أبت وأمت) فالتاء عوض من ياء المتكلم، ولذا لم يجتمعا إلا في الضرورة، نحو قول الشاعر:

897_يَا أَبَتِي لاَ زِلتَ فِينَا فَإِنَّمَا ... لَنَا أَمَلٌ فِي العَيشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا[406]

البيت لم أقف على اسم قائله، الشاهد فيه قوله: (يا أبتي) حيث جمع بين العوض التاء والمعوض الياء وذلك للضرورة. وذكر ابن عقيل[407] أن كون اجتماعهما مخصوصا بالضرورة هو قول البصريين، أما الكوفيون فأكثرهم أجازوا ذلك في الكلام.

---

[401] الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، ت: علي توفيق الحمد، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1984 م، 162 .

[402] الأشموني، شرح الأشموني، 41/3 .

[403] العيني، المقاصد النحوية، 1702/4 .

[404] الأشموني، شرح الأشموني، 42/3 .

[405] العيني، المقاصد النحوية، 1703/4 .

[406] الأشموني، شرح الأشموني، 43/3 .

[407] ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله، المساعد على تسهيل الفوائد، ت: دكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1400 هـ – 1980 م، 522/2 .

19.1.3. الاختصاص

ينصب الاسم على الاختصاص بفعل واجب الإضمار وقدره سيبويه بـ(أعني)، يقول: ((وذلك قولك: (إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا)، كأنه قال: (أعني) ولكنه فعل لا يظهر، ولا يستعمل كما لم يكن في النداء))[408] .

وهو على أربعة أنواع: الأول: (أيها) و(أيتها). الثاني: أن يكون معرفا بـ(ال). الثالث: أن يكون معرفا بالإضافة، ومن ذلك ما استشهد به الأشموني:

933_ نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الجَمَل ... [ننعي ابن عفان بأطراف الأسل][409]

الرجز للحارث الضبي، الشاهد فيه قوله: (بني ضبة) حيث جاء (بني) معرفا بإضافته لـ(ضبة) وهو منصوب على الاختصاص بفعل محذوف، والتقدير: أخص بني ضبة.

الرابع: أن يكون علما، وهو قليل، ومنه قوله:

934_ بِنَا تَمِيما يُكْشَفُ الضَّبَابُ[410]

لم أجده فيما عدت إليه من مصادر، الشاهد فيه قوله: (تميما) حيث نصبه على الاختصاص وهو اسم علم.

ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضمير، وإنما يكون بعده حشوا بينه وبين ما نسب إليه، أو آخرا. وقل مجيئه بعد ضمير المخاطب نحو: (بك الله نرجو الفضل)[411] .

20.1.3.حالات بناء (أمس)

زعم الزجاج[412] أن من العرب من يبني (أمس) على الفتح، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

988_إِنِّي رَأيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا ... [عجائز مثل السعالي خمسا]

---

[408] سيبويه، الكتاب، 233/2 .

[409] الأشموني، شرح الأشموني، 82/3 .

[410] الأشموني، شرح الأشموني، 83/3 .

[411] السيوطي، همع الهوامع، 24/2 .

[412] الزجاجي، الجمل في النحو، 299 .

يأكلن ما في رحلهن همسا ... لا ترك الله لهن ضرسا[413]

البيت قائله مجهول[414]، الشاهد فيه قوله : (مذ أمسا) حيث جاءت كلمة (أمس) غير منصرفة، فجرت بالفتحة، والألف للإطلاق.

ذكر ابن هشام[415] أن (أمس) إذا أريد به يوم من الأيام الماضية، أو كسر، أو دخلته (أل)، أو أضيف أعرب بإجماع تقول: (فعلتُ ذلك أمسا) أي في يوم من الأيام الماضية وتقول: (ما كان أطيب أمسا) . وذكر المبرد والفارسي وابن مالك والحريري: أن (أمس) يصغر فيعرب عند الجميع كما يعرب إذا كسر ونص سيبويه على أنه لا يصغر وقوفا منه على السماع؛ والأولون اعتمدوا على القياس؛ فإن التكسير والتصغير أخوان. ومن إعراب (أمس) قوله تعالى: (فجعلناهم حصيداً كأن لم تغن بالأمسِ) فالكسرة فيه كسرة إعراب لوجود (أل) .

إن (أمس) التي عليها الخلاف، إنما هي (أمس) التي أريد بها اليوم الذي قبل يومك، ولم يلحقها (أل) التعريف ولم تكسر ولم تضف، وإلا فإن فقدت شرطا من هذه الشروط كانت معربة بالإجماع، وللعرب فيه حينئذ ثلاث لغات[416]: الأول: البناء على الكسر مطلقا، أي: في الرفع والنصب والجر وهي لغة أهل الحجاز فيقولون: (ذهب أمسِ بِمَا فِيهِ) و(اعتكفت أمسِ) و(عَجِبت من أمسِ) بالكسر فيهن قال الشاعر:

اليوم أعلم ما يجيء به ... ومضى بفصل قضائه أمسِ

الشاهد فيه (مضى أمس) فإن كلمة (أمس) قد وردت مكسورة مع أنها فاعل لـ(مضى).

الثاني: إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقا وهي لغة بعض بني تميم وعليها قوله:

لقد رأيت عجبا مذ أمسا ... عجائزا مثل السعالي خمسا

وقد وهم الزجاجي فزعم أَن من العرب من يبني (أمس) على الفتح واستدل بهذا البيت. ورد على هذا الزعم ابن مالك في شرح التسهيل فقال: ((ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في أمسا فتح إعراب، وأبو القاسم لم

---

[413] الأشموني، شرح الأشموني، 164/3 .

[414] العيني، المقاصد النحوية، 1833/4 .

[415] ابن هشام، شرح شذور الذهب، 133 .

[416] ابن هشام، شرح شذور الذهب، 133 .

يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، فقد غلط فيما ذهب إليه واستحق أن لا يعول عليه))[417] .
وذكر البغدادي[418] أن الاعتراض على زعم الزجاجي أن أمس مبنية على الفتح، حق لا شبهة فيه، ثم ذكر أن شراحه قد غلطوه، منهم أبو هشام اللخمي (في شرح أبيات الجمل) قال: (مذ أمسا) في بيت الشاهد جار ومجرور، و(مذ) هنا حرف جر وهي بمنزلة (في) كأنه قال: (لقد رأيت عجبا في أمس) والعامل فيه (رأيت) والفتحة فتحة إعراب وهي علامة الخفض كما تكون فيما لا يصرف. وقد غلط أبو القاسم فيها وزعم أنها في البيت مبنية على الفتح، وإنما هي في البيت على لغة بعض بني تميم. وليس من العرب من يبنيها على الفتح وهي مخفوضة بـ(مذ) ولكنها لا تنصرف عندهم للتعريف والعدل.

الثالث: إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر وهي لغة جمهور بني تميم فيقولون: (ذهب أمسُ) فيضمونه بغير تنوين و(اعتكفت أمسِ) و(عَجِبت من أمسِ) فيكسرونه فيهما.. والدليل على أنها معربة عندهم وليست مبنية على الفتح أنهم قد جاءوا بها في حالة الرفع مرفوعة بالضمة الظاهرة كقول الشاعر:

989_اعْتَصِمْ بِالرَّجاءِ إنْ عَنَّ بَأْسٌ ... وتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أمْسُ[419]

قال العيني[420]: لم أقف على اسم قائله، الشاهد فيه قوله: (تضمن أمس) حيث رفع (أمس) بالضمة على لغة جمهور بني تميم.

2.3.نماذج من شواهد الأفعال

1.2.3.إثبات حرف العلة في المضارع المجزوم

ذكر الأشموني أنه قد ثبت حرف العلة مع الجازم وذلك في قوله:

42_وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرا يَمَانِيَا[421]

---

[417] ابن مالك، شرح التسهيل، 223/2 .
[418] البغدادي، خزانة الأدب، 169/7 .
[419] الأشموني، شرح الأشموني، 165/3 .
[420] العيني، المقاصد النحوية، 1848/4 .
[421] الأشموني، شرح الأشموني، 82/1 .

البيت قائله عبد يغوث بن وقاص الحارثي[422]، والشاهد فيه قوله: (لم ترى) حيث جاء الفعل بعد (لم) الجازمة ولم يحذف حرف العلة منه.

وقوله:

43_أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ[423]

البيت لقيس بن زهير العبسي[424]، الشاهد: قوله: (ألم يأتيك) حيث أثبت الياء.

وقوله:

44_هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[425]

قائل البيت هو زبان بن العلاء[426]، الشاهد فيه قوله: (تهجو) بإثبات الواو.

ذكر الفراء[427] أنه أثبتت الياء في (يأتيك) وهي في موضع جزم، لأنه رآها ساكنة، فتركها على سكونها كما تفعل بسائر الحروف.

وأجاز هذا الخليل بن أحمد أيضا فقال: ((وربما تركت هذه الواو والياء في موضع الجزم استخفافا))[428].

قال الأشموني: ((قيل: ضرورة، وقيل: بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في (تر) فنشأت ألف، والكسرة في (يأتك) فنشأت ياء، والضمة في (تهج) فنشأت واو))[429] .

---

[422] أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين، كتاب الأغاني، ت: مكتب تحقيق دار احياء التراث العربي، ط: الأولى، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1994 م، 489/16 .

[423] الأشموني، شرح الأشموني، 83/1 .

[424] العيني، المقاصد النحوية، 254/1 .

[425] الأشموني، شرح الأشموني، 83/1 .

[426] ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ت: الدكتور إحسان عباس، ط: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993 م، 1316/3 .

[427] الفراء، معاني القرآن، 161/1 .

[428] الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحو، ت: الدكتور فخرالدين قباوة، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، 1405 هـ – 1985 م، 204 .

[429] الأشموني، شرح الأشموني، 84/1 .

وجعل ابن جني هذا مختصا بالضرورة فقط[430]، ووافقه ابن هشام[431] ونسب السيوطي هذا الرأي الى جمهور النحاة أيضا[432].

وجعل الزجاجي هذا لغة لبعض العرب[433]، وجمع الاعلم الشنتمري بين هذين الرأيين فاعتبرها لغة لغيره، ضعيفة يجب استعمالها عند الضرورة، وعده البغدادي خطأ[434] .

2.2.3. استعمال (كان) وبعض أخواتها بمعنى: (صار)

ذكر الأشموني أن الأفعال الخمسة تأتي بمعنى (صار) كثيرا، وأنشد لكل واحد شاهدا. الشاهد الأول قول الشاعر:

177_بتيهاء قفر والمطي كأنها ... قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها[435]

البيت لعمرو بن أحمر، الشاهد فيه: قوله: (قد كانت فراخا بيوضها) حيث جاء (كان) في البيت بمعنى(صار).

الشاهد الثاني: قوله:

178_ثم أضحوا كأنهم ورق جف... فألوت به الصبا والدبور[436]

البيت لعدي بن زيد، وموضع الشاهد قوله: (أضحوا) حيث استعمل الفعل (أضحى) بمعنى (صار).

3.2.3.زيادة (كان) في الوسط

ذكر الأشموني أن (كان) تزاد في حشو بين شيئين، وذكر أن زيادتها أكثر ما يكون بين

---

[430] ابن جني، المحتسب، 67/1

[431] ابن هشام، أوضح المسالك، 76/1 .

[432] السيوطي، همع الهوامع، 176/1 .

[433] الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، الجمل، ت: ابن أبي شنب، ط: الأولى، الجزائر، 1927 م، 372 .

[434] البغدادي، خزانة الأدب، 361/8 .

[435] الأشموني، شرح الأشموني، 225/1 .

[436] الأشموني، شرح الأشموني، 225/1 .

(ما) و (أفعل) التعجب، مثل: (ما كان أحسن زيدا)، ثم استشهد بالأبيات التالية على جواز زيادتها[437] . قال الشاعر:

195_ فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا التِي وَجَبَتْ ... لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُوْرِ[438]

البيت بلا نسبة[439] ذكره الأشموني شاهدا على زيادة (كان) بين الصفة(مشكور) والموصوف (سعي). وقال الشاعر:

196_ فَكَيْفَ إذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوْا كِرَامِ[440]

قائله هو الفرزدق[441] همام بن غالب، وهو من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد اللك، والشاهد فيه: (كانوا) حيث زيدت بين الصفة (كرام) والموصوف (جيران).

زيادة كان وسطا جائز باتفاق النحاة[442]، وشاهد الأشموني الثاني هو ما توارد الاستشهاد به في كتبهم، وفي الباب مسائل: الأول: تخصيص (كان) من بين سائر أخواتها؛ إذ لم يذكر ذلك في غيرها، وذلك في مشهور الكلام صحيح. وقد أتى في النادر زيادة غيرها من أفعال هذا الباب، منها: قول الشاعر:

201_عَدُوٌّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا ... أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُوْلِ[443]

البيت قائله مجهول[444] وموضع الشاهد: قوله: (عدو... أصبح مشغول بمشغول) حيث زاد (أصبح) بين المبتدأ (عدو) وخبره (مشغول). وقوله:

202_أَعَاذِلَ قُوْلِي مَا هَوَيْتِ فَأَوّبِي ... كَثِيْرا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوْبِي[445]

---

[437] الأشموني، شرح الأشموني، 241/1 .

[438] الأشموني، شرح الأشموني، 241/1

[439] شراب، شرح الشواهد الشعرية، 554/1 .

[440] الأشموني، شرح الأشموني، 242/1 .

[441] العيني، المقاصد النحوية، 604/2

[442] ابن مالك، شرح التسهيل، 360/1 .

[443] الأشموني، شرح الأشموني، 245/1 .

[444] شراب، شرح الشواهد الشعرية، 408/1 .

[445] الأشموني، شرح الأشموني، 245/1 .

البيت بلا نسبة[446] و الشاهد فيه: قوله: (أرى أمسى لديك ذنوبي) حيث زاد (أمسى) بين الفعل (أرى) ومفعوله (ذنوبي).

الثاني: قد خصص (كان) بالزيادة دون (يكون)، وشذ زيادة المضارع كقول أم عقِيل بن أبي طالب[447]:

200_ أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيل ... إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[448]

الشاهد: قوله: (أنت تكون ماجد) حيث فصل بين المبتدأ والخبر شذوذا بـ(تكون) الزائدة، إذ القياس أن يكون ماضيا دون مضارع.

الثالث: وللزيادة موضع واحد، وهو الحشو، فقال ابن مالك: (وَقَدْ تُزَادُ في حَشْو)، وحشو الكلام: أثناؤه ووسطه.

الرابع: المواضع التي تزاد فيها هي: بين مسند ومسند إليه، نحو: (زيد كان قائم)، وحمل على ذلك (كان) في قوله تعالى: ((قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)[449]، ومنه باب التعجب، نحو: (ماكان أحسن زيدا) وقد شذت زيادتها بين الجار والمجرور في قول الشاعر:

199_ سَرَاةُ بَنِيْ أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العَرَابِ[450]

البيت بلا نسبة أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، ولا يعرف إلا من قبله [451] والشاهد: قوله: (على كان المسومة) حيث زاد (كان) بين الجار والمجرور. ومنها: بين صفة وموصوف، نحو: (مررت برجل كان فاضلٍ) ومنه قول الفرزدق[452] .

وكذا قول الشاعر:

197_فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بِحُوْرُهَا ... فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالإِسْلاَمِ[453]

---

[446] ابن هشام، تخليص الشواهد، 252 .

[447] ابن هشام، تخليص الشواهد، 256 .

[448] الأشموني، شرح الأشموني، 244/1 .

[449] مريم، 29/19 .

[450] الأشموني، شرح الأشموني، 244/1 .

[451] العيني، المقاصد النحوية، 603/2 .

[452] الشاطبي، المقاصد الشافية، 197/2-201 .

[453] الأشموني، شرح الأشموني، 243/1 .

البيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريرا[454]، فـ(كان) هنا زائدة بن المتعاطفين (في الجاهلية) و(الإسلام) لا عمل لها ولا معنى إلا تأكيد الدلالة على المضي في (غَمَرتْ).

وقول الشاعر:

198_ وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا ... وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ الْمُحْتَالِ[455]

الشاهد: قوله: (نعم كان شبيبة المحتال) حيث زاد (كان) بين الفعل (نعم) وفاعله (شبيبة).

4.2.3.مجيء الجملة المضارعة خبرا

كان الأصل أن يجيء خبر (كاد)، و(جعل)، و(طفق) اسما كـ(كان)، نحو: (كاد زيد قائما) ولكن عدل عن الاسم إلى الفعل لغرض فصار: (كاد زين يقوم)، والقياس في أخبار هذه الأفعال ورودها بلفظ الفعل[456]، ولكن جاء خبرها اسما في قول الشاعر:

231_فأبت إلى فهم وما كدت آيبا ... (وكم مثلها فارقتها وهي تصفر)[457]

قائل البيت هو تأبط شرا، واسمه ثابت بن جابر بن سفيان[458]، فالشاهد فيه قوله: (كدت آيبا) حيث جاء خبر (كاد) وهو (آيبا) اسما مفردا على الأصل، والقياس استعمال الفعل.

ومنه أيضا قوله:

232_أكثرت في العذل ملحا دائما ... لا تكثرن إني عسيت صائما[459]

---

[454] شراب، شرح الشواهد الشعرية، 15/3 .

[455] الأشموني، شرح الأشموني، 243/1 .

[456] ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الأندلسي، شرح الكافية الشافية، ت: الدكتور عبدالمنعم أحمد هريري، ط: الأولى، دار المأمون للتراث، 1402 هـ -1982 م ، 453/1 .

[457] الأشموني، شرح الأشموني، 273/1 .

[458] العيني، المقاصد النحوية، 680/2 .

[459] الأشموني، شرح الأشموني، 274/1 .

البيت لرؤبة بن العجاج[460]، الشاهد: قوله: (عسيت صائما) حيث ورد خبر (عسى) اسما مفردا ظاهرا. إلا أن الخبر هنا شذ وروده اسما منصوبا[461].

5.2.3. مجيء (تقول) بمعنى (تظن)

قال الشاعر:

342_ علام تقول الرمح يثقل عاتقي ... إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت[462]

ومنه قوله:

343_ متى تقول القلص الرواسما ... يدنين أم قاسم وقاسما[463]

ومنه مع الفصل بالظرف قوله:

344_ أبعد بُعدٍ تقول الدار جامعة ... شملي بهم أم تقول البعد محتوما[464]

ومنه مع الفصل بالمعمول قوله:

345_ أجهالا تقول بني لؤي ... لعمر أبيك أم متجاهلينا[465]

346_ قالت وكنت رجلا فطينا ... هذا لعمر الله إسرائينا[466]

جاء الأشموني بالأبيات المذكورة على إعمال (تقول) مضارع (قال) المبدوء بتاء الخطاب، عمل (تظن) من نصب مفعولين، إن جاء (تقول) بعد استفهام بحرف أو اسم غير مفصول عنه بغير ظرف أو جار ومجرور، أو معمول.

---

[460] العيني، المقاصد النحوية، 678/2 .

[461] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 451/1 .

[462] الأشموني، شرح الأشموني، 375/1 .

[463] الأشموني، شرح الأشموني، 376/1 .

[464] الأشموني، شرح الأشموني، 376/1 .

[465] الأشموني، شرح الأشموني، 377/1 .

[466] الأشموني، شرح الأشموني، 378/1 .

البيت الأول لعمرو بن معد يكرب[467]، الشاهد: قوله: علام تقول الرمح) حيث نصب (الرمح) لكون (تقول) بمعنى: (تظن)، والبيت الثاني لهدبة بن خشرم[468]، والشاهد فيه قوله: (تقول القلص يدنين) حيث ورد الفعل (تقول) بمعنى (تظن)، فنصب مفعولين هما: (القلص) وجملة: (يدنين).

أما البيت الثالث بلا نسبة في المصادر، وفي البيت شاهدان أولهما قوله: (أبعد بعد تقول الدار جامعة)، حيث أعمل (تقول) عمل (تظن) لاستكمالها شروط الإعمال، ولا يمنع العمل الفصل بين الاستفهام وبين الفعل (تقول) بالظرف (بعد). وثانيهما قوله: (أم تقول البعد محتوما) حيث أعمل (تقول) من غير فصل.

والبيت الرابع فهو للكميت بن زيد الأسدي[469]، وموضع الشاهد فيه قوله: (أجهالا تقول بني لؤي) حيث أعمل (تقول) عمل (تظن)، فنصب به مفعولين، أحدهما قوله: (جهالا)، والثاني قوله: (بني لؤي)، مع أنه فصل بين أداة الاستفهام والفعل بفاصل وهو قوله: (جهالا)، وذلك لأن هذا الفصل لا يمنع الإعمال، لأن الفاصل معمول للفعل، فهو مفعوله الثاني.

البيت الخامس لأعرابي[470] صاد ضبا وأتى به أهله، فرأته امرأته، فقالت: هذا لعمر الله إسرائين. الشاهد قوله: (قالت ... هذا إسرائينا)، حيث ورد الفعل (قال) بمعنى (ظن)، فنصب مفعولين: أولهما (هذا) وثانيهما (إسرائينا).

ذكر الأشموني[471] أن (أَنَّ) بعد (قلت) وشبهه على هذه اللغة تفتح، مع أن القياس كسره بعد(قال). واستشهد بقول الشاعر:

347_إذا قلت أَني آيب أهل بلدة ... وضعت بها عنه الولية بالهجر[472]

البيت قائله: هو الحطيئة[473]، الشاهد: قوله: (أني آيب) حيث فتح همزة (أن لأن (قلت) بمعنى (ظننت)، وهي لغة (سُليم)، فإنهم يجرون القول مجرى الظن مطلقا، وعلى هذه اللغة تفتح همزة (إن) بعد القول.

---

[467] العيني، المقاصد النحوية، 895/2 .

[468] العيني، المقاصد النحوية، 885/2 .

[469] العيني، المقاصد النحوية، 888/2 .

[470] العيني، المقاصد النحوية، 883/2 .

[471] الأشموني، شرح الأشموني، 378/1 .

[472] الأشموني، شرح الأشموني، 378/1 .

6.2.3.حذف فعل الفاعل

قال الشاعر:

361_ليبك يزيد ضارع لخصومة ... ومختبط مما تطيح الطوائح[474]

و قال آخر:

362_تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه ... من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد[475]

البيت الأول للحارث بن نهيك، الشاهد قوله: (ليبك يزيد ضارع ...) حيث حذف فعل الفاعل لقرينة، والتقدير: (يبكيه ضارع). وضارع) فاعل للفعل المحذوف دل عليه دخول الاستفهام المقدر، كأنه قيل: (من يبكيه؟) فقيل: (ضارع)، أي (يبكيه ضارع)، ثم حذف الفعل، و(يزيد) نائب فاعل (يبك) المجزوم بلام الأمر.

البيت الثاني بلا نسبة في المصادر، الشاهد: قوله: (بل أعظم الوجد) حيث رفع (أعظم) على أنه فاعل للفعل المحذوف يدل عليه سياق الكلام. وهذا الفعل مجاب به على كلام منفي سابق، وهو قول القائلين: (لم يعر قلبه من الوجد شيء).

الفعل بالنسبة للفاعل على ثلاثة أنواع: واجب الذكر، وواجب الحذف، وجائز الحذف، فالأول: ما لا دليل على حذفه. والثاني: إذا ولي الاسمَ ما يختص بالفعل وبعده ما يفسره نحو: (إن زيد جاءك فأكرمه وإن زيد لم يجئك فأهنه) ف(زيد) فاعل فعل مضمر يفسره الفعل المذكور[476].

الثالث: إذا أشعر به ما قبله، فيجوز حذف الفعل، كقراءة ابن عامر وأبي بكر بفتح عين (يُسَبَّحُ) في قوله تعالى: (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ* رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ)[477]، ف(رجال) مرفوع بفعل مضمر أشعر به (يسبح). والمجاب به نفي أو استفهام، ك(زيدٌ) في جواب: (ما قام أحد)، أو (من قام؟)[478]

---

[473] شراب، شرح الشواهد الشعرية، 563/1 .

[474] الأشموني، شرح الأشموني، 393/1 .

[475] الأشموني، شرح الأشموني، 394/1 .

[476] السيوطي، همع الهوامع، 514/1 .

[477] النور، 36/24-37 .

[478] ابن عقيل، المساعد، 418/1 .

7.2.3.ترك تأنيث الفعل

قال الشاعر:

364_ لقد ولد الأخيطل أم سوء ... على باب استها صلب وشام[479]

وقوله:

365_ إن امرأ غره منكن واحدة ... بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور[480]

استشهد الأشموني بالبيتين على جواز ترك تأنيث الفعل إذا فصل بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث. فترك التاء من (غره) و (ولدت) جائز لوجود الفصل.

البيت الأول لجرير من كلمة يهجو فيها الأخطل، والشاهد فيه قوله: (لقد ولد الأخيطل أم سوء) حيث لم يتصل بالفعل تاء التأنيث مع أن فاعله مؤنث حقيقي، وذلك لفصله عن فاعله بالمفعول وهذا جائز، والتأنيث أكثر.

والبيت الثاني بلا نسبة في المصادر، الشاهد فيه: قوله: (غره منكن واحدة)، فالفاعل هنا مؤنث حقيقي، ولم يؤنث له الفعل للفاصل بين الفعل وفاعله بقوله(منكن).

وأنما لم يجب التأنيث مع الفصل، لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث، وضعفت العناية به، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث[481] .

والحذف عند المبرد ضرورة، قال: ((وأما (لقد ولد الأخيطل أم سوء) فإنما جاز للضرورة في الشعر جوازا حسنا. ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزا على بعد))[482].

ويرى ابن حاجب أن الحذف مع المؤنث الحقيقي لا يجوز مطلقا إلا في لغة رديئة، قال: ((والفعل إذا أسند إلى ظاهر المؤنث فلا يخلو إما أن يكون حقيقيا أو غير حقيقي،

---

[479] الأشموني، شرح الأشموني، 397/1 .

[480] الأشموني، شرح الأشموني، 397/1 .

[481] الأزهري، شرح التصريح، 427/1 .

[482] المبرد، المقتضب، 145/2-146 .

فالحقيقي لا بد من علامة تأنيث وقع الفصل أم لم يقع إلا في لغة رديئة، وهو مع الفصل، ومع غير الفصل أبعد منه، ومنه قوله: (لقد ولد الأخيطل أم سوء)[483] .

8.2.3.(نعم) و(بئس) لغاتهما وفاعلهما

قال الشاعر:

744_صبحك الله بخير باكر ... بنعم طير وشباب فاخر[484]

وقال آخر:

745_عمرك ما ليلى بنام صاحبه ... (ولا مخالط الليان جانبه)[485]

ذكر الأشموني أن (نعم وبئس) عند البصريين والكسائي فعلان غير متصرفين، بدليل أنك تضمر فيهما نحو: (فبها ونعمتْ)، وعند باقي الكوفيين اسمان، بدليل دخول حرف الجر عليهما، مثل: (ما هي بنعم الولد)، و(نعم السير على بئس العير).

البيت الأول بلا نسبة في المصادر، الشاهد فيه قوله: (بنعم طير) حيث جاءت (نعم) اسما بدليل دخول حرف الجر عليها، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم، وإضافتها لأن الإضافة خاصة بالأسماء. هذا على الرأي الكوفيين.

الرجز للقناني (أبي خالد) في شرح أبيات سيبويه، الشاهد في البيت قوله: (بنام صاحبه) حيث دخل حرف الجر على الفعل (نام)، ولكن حرف الجر داخل على محذوف، والتقدير بمقول فيه: (نام صاحبه)، فحذف القول وبقي المحكي به.

فرد البصريون أنه لا حجة في هذا؛ لأن حرف الجر قد يدخل على ما لا خلاف في فعليته كقول الشاعر:

عمرك ما ليلى بنام صاحبه ... البيت

---

[483] ابن حاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، ت: الدكتور موسى بناي العليلي، ط:1/553 .

[484] الأشموني، شرح الأشموني، 2/275 .

[485] الأشموني، شرح الأشموني، 2/276 .

وقيل إنه من باب حذف الموصوف غير القول، والتقدير: (بليل نام صاحبه فيه)، فالجر دخل في الحقيقة على الموصوف المقدر لا على الصفة.

وفيهما أربع لغات: (نَعِمَ و بَئِسَ) بكسر العين وفتح الفاء وهو أصلهما، و (نَعْمَ و بَئْسَ) بسكون العين وفتح الفاء، و (نِعِمَ و بِئِسَ) بكسر العين والفاء، و(نِعْمَ وبِئْسَ) وهو الكثير في السماع، وحكى الأخفش، وأبو علي (بَيْسَ) بفتح الباء، وإبدال الهمزة ياء على غير قياس[486].

الغالب في فاعلهما أن يكونا معرفا بالألف واللام، أو مضافا إلى ما هما فيه، أو مضافا إلى مضاف إلى ما هما فيه[487]، كقول الشاعر:

746_فنعم ابنُ أختِ القومِ غير مكذب ... [زهير حسامًا مفردًا من حمائل] [488]

البيت لأبي طالب[489]، الشاهد فيه قوله: (نعم ابن أخت القوم) حيث أتى بفاعل (نعم) اسما مضافا إلى اسم مضاف إلى مقترن بـ(أل).

9.2.3.جزم المضارع بـ(لن) الناصبة

قال الشاعر:

1003_أيادي سبا يا عز ما كنت بعدكم ... فلن يحلَ للعينين بعدك منظر[490]

البيت لكثير عزة في شرح شواهد المغني[491]، الشاهد فيه قوله: (لن يحل) فقد جزم الفعل بـ(لن) شذوذا.

وقول الشاعر:

1004_ لن يخب الآن من رجائك من ... حرك من دون بابك الحلقه[492]

---

[486] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1100/2-1101 .

[487] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1105/2 .

[488] الأشموني، شرح الأشموني، 180/3 .

[489] العيني، المقاصد النحوية، 1505/4 .

[490] الأشموني، شرح الأشموني، 180/3 .

[491] السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، شرح شواهد المغني، ت: أحمد ظافر كوجان، 687/2 .

[492] الأشموني، شرح الأشموني، 181/3 .

البيت لأعرابي دخل المدينة فبينما هو يجول فيها إذ مر بباب الحسين بن علي فلما عرف الدار أنشده. الشاهد فيه قوله: (لن يخب) حيث جزم الفعل بـ(لن).

أورد الأشموني الشاهدين على أن بعض النحاة زعموا أن (لن) تجزم الفعل المضارع وحكى اللحياني[493] أن ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم.

10.2.3.نصب الفعل المضارع بعد الفاء بـ(أن) مضمرة

ينصب الفعل المضارع بعوامل لفظية وهي : (أن، ولن، وكي ، إذن)، هذه الأربعة تنصب الفعل بأنفسها، وبإضمار (أن) بعد: (حتى، واللام، وأو، بمعنى إلى، وواو الجمع ، والفاء من جواب الأشياء السبعة: (النفي، أو الطلب وهو: إما أمر أو نهي أو دعاء، أو استفهام، أو عرض أو تحضيض، أو تمن) . وذهب البصريون إلى أن النصب بعد الواو والفاء بإضمار (أن) وجوبا[494] .

الأمر كقول الشاعر

1031_يا ناق سيري عنقا فسيحا ... إلى سليمان فنستريحا[495]

البيت قائله[496] هو أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي، الشاهد فيه قوله: (فنستريحا) حيث نصب الفعل المضارع (نستريح) بـ (أن) مضمرة بعد فاء السببية في جواب الأمر.

ذكر السيوطي[497]: أن (الفاء) إذا كانت متضمنة معنى التسبب وكانت هي ومدخولها جوابا لأحد أمور أحدها الأمر نحو: (اضرب زيدا فيستقيم)، لا نعلم خلافا من نصب الفعل جوابا للأمر، كما قال أبو حيان[498] إلا ما نقل عن العلاء بن سيابة معلم الفراء، قالوا: إنه كان لا يجيز ذلك وهو محجوج بثوابته عن العرب وأنشد :

يا ناق سيرى قدما .....البيت

---

[493] السيوطي، شرح شواهد المغني، 689/2 .

[494] أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1668/4 .

[495] الأشموني، شرح الأشموني، 208/3 .

[496] العيني، المقاصد النحوية، 1868/3 .

[497] السيوطي، همع الهوامع، 305/2 .

[498] أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1669/4 .

والنهي كقوله:

1032_لا يخدعنك مأثور وإن قدمت ... تيراته فيحق الحزن والندم[499]

الشاهد فيه قوله: (فيحق) حيث نصب الفعل بـ(أن) مضمرة بعد فاء السببية الواقعة بعد نهي.

وشرط النصب في الجواب في النهي ألاَّ ينقض بـ(إلا) قبل الفاء نحو: (لا تضرب إلا عمرا فيغضبُ) برفع (فيغضب) ولا ينصب بل يرفع حينئذ: فإن نقضت بعد (إلا) كان جوابا فينتصب نحو: (لا تضرب زيدا فيغضبَ إلا تأديبا)[500].

والدعاء مثل قوله:

1033_رب وفقني فلا أعدل عن ... سنن الساعين في خير سنن[501]

البيت قائله مجهول[502]، وموضع الشاهد في قوله: (فلا أعدل) حيث جاء بالنصب لأنه جواب الدعاء.

ويشترط في الدعاء أن يكون بفعل أصيل في ذلك، فإن كان الدعاء بالاسم نحو: (سقيا لك فيرويك) لم يجز النصب، وكذا بلفظ الخبر نحو: (غفر الله لك فيدخلك الجنة)[503]، ولكن الكسائي[504] أجاز أن يكون الأمر بلفظ الخبر، فرد ابن مالك عليه بقوله: أن القياس يأبى ذلك[505].

وكقوله:

1034_فيا رب عجل ما أؤمل منهم ... فيدفأ مقرور، ويشبع مرمل[506]

---

[499] الأشموني، شرح الأشموني، 208/3 .

[500] ابن عقيل، المساعد، 85/3 .

[501] الأشموني، شرح الأشموني، 209/3 .

[502] العيني، المقاصد النحوية، 1869/4 .

[503] أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1670/4 .

[504] أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1670/4 .

[505] ابن مالك، سرح التسهيل، 41/4 .

[506] الأشموني، شرح الأشموني، 210/3 .

لم أقع على البيت فيما عدت إليه من مصادر، الشاهد فيه: (فيدفأ) حيث نصب الفعل بـ(أن) مضمرة بعد فاء السببية الواقعة بعد الدعاء.

والاستفهام نحو قول الشاعر:

1035_هل تعرفون لباناتي فأرجو أن ... تقضى فيرتد بعض الروح للجسد[507]

البيت بلا نسبة[508]، الشاهد فيه قوله: (فأرجو) حيث نصب لأنه جواب الاستفهام.

و ذهب أبو علي الفارسي[509]، وتبعه ابن مالك[510] إلى أنه يشترط الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل، فإن تضمنه، لم ينصب الفعل نحو: (لم ضربت زيدا؟ فيجازيك)[511]، وقد حكى ابن كيسان النصب في جواب ما تحقق وقوعه نحو: (أين ذهب زيد؟ فنتبعه) أو (أين بيتك؟ فأزورك)[512]

والعرض، كقوله:

1036_يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما ... قد حدثوك فما راء كمن سمعا[513]

البيت بلا نسبة، الشاهد في قوله: (فتبصر) حيث نصب لأنه جواب العرض وهو قوله: (ألا) والفاء فيه هي الفاء التي تدخل الجملة بعد العرض.

والتحضيض مثل قوله:

1037_لولا تعوجين يا سلمى على دنف ... فتخمدي نار وجد كاد يفنيه[514]

البيت بلا نسبة في المصادر، الشاهد فيه قوله: (فتخمدي) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة بعد فاء السببية الواقعة بعد تحضيض.

---

[507] الأشموني، شرح الأشموني، 210/3 .

[508] العيني، المقاصد النحوية، 1870/4 .

[509] ابن عقيل، المساعد، 86/3 .

[510] ابن مالك، شرح التسهيل، 29/4 .

[511] الأزهري، شرح التصريح، 378/2 .

[512] ابن عقيل، المساعد، 87/3 .

[513] الأشموني، شرح الأشموني، 211/3 .

[514] الأشموني، شرح الأشموني، 211/3 .

والتمني، نحو قوله:

1038_ يا ليت أم خليد واعدت فوفت ... ودام لي ولها عمر فنصطحبا[515]

البيت بلا نسبة في المصادر، وموضع الشاهد في قوله: (فنصطحبا) حيث نصب لأنه جواب التمني وهو قوله (ليت)، والفاء دخلت لذلك.

فهذه الحروف ليست هي الناصبة عند سيبويه وذلك من قبيل أنها حروف عطف؛ وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال فلا يعمل في أحدهما فلذلك وجب أن يقدر (أن) بعدها ليصح نصب الفعل. ولكن الجرمي[516] ذهب إلى أنها هي الناصبة بأنفسها، والفراء[517] إلى أن الأفعال بعد الفاء منتصبة على الخلاف، أي أن المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب.

وقد أبطل المبرد قول الجرمي بأنها لو كانت ناصبة بأنفسها لكانت كـ(أن)، فيجوز أن تدخل عليها حروف العطف .

وفي هذا سأل ابن يعيش[518] سؤالا مفيدا وهو قوله: ولم قلتم إن (أن) مقدرة بعد هذه الحروف ولم تكن مقدرة بعد: (إذن، ولن، وكي) .

11.2.3.جزم الفعل المضارع بعد (لام) الأمر المحذوف

ذكر الأشموني في تنبيه أن لام الأمر تحذف ولكن يبقى عملها، وذلك على ثلاثة أنواع: الأول: كثير مطرد، وهو حذفها بعد أمر بـ(قول) نحو: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾[519] الثاني: قليل جائز في الاختيار، وهو حذفها بعد (قول) غير أمر والثالث: قليل مخصوص بالاضطرار، وهو الحذف دون تقدم (قول) بصيغة أمر ولا بغيره[520].

ومثال الثاني كقول الشاعر:

---

[515] الأشموني، شرح الأشموني، 212/3 .

[516] الرضي، شرح الرضي، 54/4 .

[517] الرضي، شرح الرضي، 54/4 .

[518] ابن يعيش، شرح المفصل، 230/4 .

[519] إبراهيم، 31/14 .

[520] الأشموني، شرح الأشموني، 232/3 .

1054_قلت لبواب لديه دارها ... تئذن لي فإني حموها وجارها[521]

لم أقف على اسم قائله، وموضع الشاهد فيه قوله : (تئذن)) فالأصل فيه (لتأذن) بلام الأمر المكسورة، ثم حذفت اللام، وجعل كسرتها لتاء المضارعة.

ومثال النوع الثالث كقوله:

1055_محمد تفد نفسك كل نفس ... إذا ما خفت من أمر تبالا[522]

البيت قائله مجهول[523]، الشاهد هو: (تفد) أصله: (لتفد) فحذف لام الأمر وبقي عملها.

وقوله:

1056_فلا تستطل مني بقائي ومدتي ... ولكن يكن للخير منك نصيب[524]

البيت قائله مجهول[525]، والشاهد فيه قوله: (ولكن يكن) حيث جزم فعل الكون بلام محذوفة مع إرادتها، والتقدير (ولكن ليكن) .

وللنحاة في حذف لام الأمر وبقاء عملها آراء سنذكرها بالاختصار: الرأي الأول: يجوز حذفها مطلقا حتى في الاختيار بعد قول أمر، وهو رأي الكسائي[526]، وأجاز الفراء حذفها في النثر[527]. الرأي الثاني: أن ذلك لا يجوز مطلقًا حتى في الشعر ، وهو رأي المبرد[528]، وابن عقيل[529]، وأجاب المبرد عن الشاهد بأنه غير معروف. الرأي الثالث: أن ذلك مما يجوز في الشعر خاصة، وهو قول الجمهور وعلى رأسهم سيبويه[530]، وابن مالك في أحد قوليه[531]. الرأي

---

[521] الأشموني، شرح الأشموني، 232/3 .
[522] الأشموني، شرح الأشموني، 232/3 .
[523] العيني، المقاصد النحوية، 1906/4 .
[524] الأشموني، شرح الأشموني، 233/3 .
[525] العيني، المقاصد النحوية، 1908/4 .
[526] السيوطي، همع الهوامع، 444/2 .
[527] الرضي، شرح الرضي، 85/4 .
[528] المبرد، المقتضب، 131/2 .
[529] ابن عقيل، المساعد، 124/3 .
[530] سيبويه، الكتاب، 8/3 .
[531] ابن مالك، شرح التسهيل، 60/4 .

الرابع: يجوز في الاختيار بعد (قول) ولو كان غير أمر، واختار ابن مالك[532] هذا الرأي في أحد قوليه، وتبعه الأشموني[533] .

12.2.3.جزم الفعل المضارع بـ(إذا)

ذكر الأشموني: أنه شاع في الشعر جزم الفعل المضارع بـ(إذا) حملا على (متى) واستشهد بقول الشاعر:

1080_ترفع لي خندف والله يرفع لي ... نارا إذا خمدت نيرانهم تقد[534]

وقول الآخر:

1081_استغن ما أَغناك ربك بالغنى ... وإذا تصبك خصاصة فتجمل[535]

البيت الأول للفرزدق[536] والثاني للشاعر عبد قيس بن خفاف البرجمي[537]، وموضع الشاهد في البيت الأول قوله: (إذا خمدت نيرانهم تقد) حيث وردت (إذا) شرطية جازمة لـ(تقد). وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله: (وإذا تصبك خصاصة فتجمل)، حيث جزم فعل الشرط ب(إذا)، وهذا من باب الضرورة الشعرية، ومن ثم لم يرد في فصيح الكلام ولا القرآن الكريم.

وجعل سيبويه هذا اضطرارا في الشعر فقط وفي الكلام خطأ[538]، ووافقه في هذا المبرد[539]، وابن عصفور[540]، وابن هشام[541] .

---

[532] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1569/3 .

[533] الأشموني، شرح الأشموني، 231/3 .

[534] الأشموني، شرح الأشموني، 252/3 .

[535] الأشموني، شرح الأشموني، 253/3 .

[536] البغدادي، خزانة الأدب، 23/7 .

[537] مفضل الضبي، المفضل بن محمد بن يعلي بن عامر، المفضليات، ت: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، ط: السادسة، دار المعارف، القاهرة، 385 .

[538] سيبويه، الكتاب، 62/3 .

[539] المبرد، المقتضب، 55/2 .

[540] ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، ضرائر الشعر، ت: السيد إبراهيم محمد، ط: الأولى، دار الأندلس، 1980 م، 297 .

[541] ابن هشام، مغني اللبيب، 108/1 .

وجعل النحاس إجازة النحاة الجزم به إجازة مطلقة، والغريب في هذا أنه نسبها لجميع النحاة، فقال: ((وأجاز النحويون جميعا الجزم ب(إذا) وأن تجعل بمنزلة حروف المجازاة؛ لأنها لاتقع إلا على فعل وهي تحتاج إلى جواب وهكذا حروف المجازاة))[542]

13.2.3.رفع فعل الجزاء

لجملة الشرط أربعة أنواع كما ذكر الأشموني: إن كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين يكونان على أربعة أنحاء :فالأول منها: أن يكون الفعلان ما ضيين نحو قوله تعالى: (وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا)[543] ويكونان في محل جزم. الثاني: أن يكونا مضارعين وهو الأصل، كقوله تعالى: (وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ)[544]. والثالث : أن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا نحو: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ)[545]. الرابع: أن يكون الأول مضارعا والثاني ماضيا، وهو قليل[546]، كقول الشاعر:

1084_من يكدني بسيىء كنت منه ... كالشجا بين حلقه والوريد[547]

البيت لأبي زبيد الطائي، والشاهد فيه قوله: (من يكدني كنت) حيث جزم بـ(من) فعلا مضارعا وهو (يكد) وهو فعل الشرط، وجاء جوابه فعلا ماضيا (كنت) .

1087_وإن أتاه خليل يوم مسغبة ... يقول لا غائب مالي ولا حرم[548]

البيت لزهير بن أبي سلمى[549]، الشاهد فيه: (يقول) فإنه مضارع وقع جزاء الشرط وهو مرفوع غير مجزوم.

1088_ولا بالذي إن بان عنه حبيبه ... يقول _ويخفي الصبر_ إني لجازع[550]

---

[542] النحاس، إعراب القرآن، 432/4 .

[543] الإسراء، 8/17 .

[544] الأنفال، 19/8 .

[545] الشورى، 20/42 .

[546] الأشموني، شرح الأشموني، 256/3 .

[547] الأشموني، شرح الأشموني، 256/3 .

[548] الأشموني، شرح الأشموني، 258/3 .

[549] العيني، المقاصد النحوية، 1919/4 .

[550] الأشموني، شرح الأشموني، 259/3 .

لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر، وموضع الشاهد قوله: (إن بان حبيبه يقول) حيث وقع جواب الشرط (يقول) مرفوعا وهذا جائز لوقوع فعل الشرط فعلا ماضيا.

إذا كان فعل الشرط ماضيا، وفعل الجزاء مضارعا مثل: (إن قام زيد يقوم عمرو)، فجزمه فصيح، وزعم بعض النحويين أنه لا يجيء في الكلام الفصيح إلا مع (كان). وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا يختص بـ(كان). أما رفع فعل الجزاء إذا كان فعل الشرط ماضيا فذهب بعض النحويين إلى أنه أحسن من الجزم[551] .

الذي حسن ذلك أن الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه، فلا تعمل في الجواب مع بعده[552].

اعتبر الأشموني أن الصواب الجزم أحسن من الرفع، وهو رأي ابن مالك حيث يقول في شرح الكافية: ((فإن كان الجواب مضارعا والشرط ماضيا فالجزم مختار))[553] .

واختلف المتقدمون في تخريج الرفع، فذهب سيبويه إلى أنه على التقديم والتأخير، وجواب الشرط محذوف، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على حذف الفاء، وذهب غير هؤلاء إلى أنه وهو الجواب، وليس على حذف الفاء، ولا على نية التقديم، وإذا قرن المضارع بالفاء، ارتفع على إضمار مبتدأ[554].

الحالة الثانية التي يأتي فيها رفع فعل الجزاء بعد مضارع ضعف نحو قول الشاعر:

1089_يا أقرع بن حابس يا أقرع ... إنك إن يصرع أخوك تصرعُ[555]

البيت قائله هو جرير بن عبدالله البجلي[556]، وموضع الشاهد فيه قوله: (تُصْرَعُ) حيث إن قوله: (تُصْرَعُ) مؤخر لفظا والنية به التقديم على أداة الشرط، فهو خبر لـ(إنَّ) المؤكدة، فكأنه قد قال: (إنك تُصْرعُ إن يُصْرَع أخوك)، وجواب الشرط محذوف؛ لأن هذا دال عليه ومشير إليه .

---

[551] أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1876 .

[552] الأزهري، شرح التصريح، 402/2 .

[553] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1588/3 .

[554] أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1876/4 .

[555] الأشموني، شرح الأشموني، 260/3 .

[556] العيني، المقاصد النحوية، 1920/4 .

وكقوله:

1090_فقلت تحمل فوق طوقك؛ إنها ... مطبعة من يأتها لا يضيرها[557]

البيت لأبو ذؤيب الهذلي[558]، الشاهد فيه قوله: (لا يضيرها) حيث رفع الفعل الواقع جوابا لشرط غير ماض ولا مضارع منفي بـ(لم)، وهذا ضعيف عند جمهور النحاة.

وتخريجه عند سيبويه[559] أنه ضرورة جاء في الشعر، وهو على نية التقديم والتأخير أي أن يكون هذا الفعل المضارع المرفوع مؤخرا لفظا والنية به التقديم إن كان قبله مما يمكن أن يطلبه كالبيت الأول (يصرع)، وإلا فعلى إضمار الفاء، ومذهب المبرد[560] ، والفرّاء[561] أنه على إضمار الفاء في الحالين، لأنه جواب في المعنى قد وقع في محله، فلا ينوي به التقديم.

3.3. نماذج من شواهد الحروف

1.3.3.شروط (ما) المشبهة بـ(ليس)

للعرب في (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان: أحدهما: مذهب أهل الحجاز، والثاني: مذهب غير أهل الحجاز، وهو إهمالها، وهو مقتضى القياس، لأنها غير مختصة فلا تستحق عملا[562].

أهل الحجاز أعملوا (ما) عمل (ليس) فرفعوا بها المبتدأ اسما لها، ونصبوا الخبر خبرا لها كقوله تعالى: (مَا هَذَا بَشَرًا)[563]، وهو مذهب البصريين أيضا[564]. واشترطوا شروطا لإعمالها: أحدها: فقد (إن) فإن زيدت بعد (ما) بطل العمل، نحو قول الشاعر:

211_ بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ... وَلاَ صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ[565]

---

[557] الأشموني، شرح الأشموني، 260/3 .

[558] العيني، المقاصد النحوية، 1922/4 .

[559] سيبويه، الكتاب، 67/3 .

[560] المبرد، المقتضب، 70/2 .

[561] الفراء، معاني القرآن، 232/1 .

[562] ابن مالك، شرح التسهيل، 369/1 .

[563] يوسف، 31/12 .

[564] السيوطي، همع الهوامع، 389/1 .

[565] الأشموني، شرح الأشموني، 254/1 .

لم يعزه المصادر إلى أحد، الشاهد فيه قوله: (ما إن أنتم ذهب) حيث على أبطل عمل (ما) النافية؛ لاقترانها ب(إن) الزائدة الكافة.

الثاني: بقاء النفي، فان انتقض بـ(إلا) بطل العمل، نحو: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)[566].

وحكى السيوطي أن قوما خالفوا في هذا الشرط، منهم يونس والشلوبين فجوزا النصب مع (إلا) مطلقا لوروده في قوله:

212_وَمَا الْدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوْنا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبا[567]

البيت بلا نسبة في المصادر، الشاهد: إعمال (ما) مع انتقاض نفيها بـ(إلا)، وأجيب بأنه نصب على المصدر، أي: (يدور دوران منجنون)، و(يعذب معذبا)[568].

الثالث: إذا تقدم خبرها على اسمها، ومنه قوله:

213_ وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلعِدَا ... وَلَكِنْ إذَا أَدْعُوْهُمُ فَهُمُ هُمُ[569]

لم أقف على اسم قائله، الشاهد في قوله: (وما خذل قومي)؛ حيث أبطل فيه عمل (ما) لتقدم خبرها على اسمها.

2.3.3.إعمال (لا) عمل (ليس)

اختلف النحاة حول (لا) وإعمالها على أقوال: أولها: وهو المشهور أنها تعمل عمل (ليس) فترفع ما بعدها اسما لها، وتنصب الخبر، والأكثر في خبرها أن يكون محذوفا[570]، وهي في هذا مشبهة بـ(ليس)؛ وهو رأي سيبويه[571]، وابن مالك[572]، وابن الشجري[573] . واحتجوا بقول الشاعر:

---

[566] آل عمران، 144/3 .

[567] الأشموني، شرح الأشموني، 255/1 .

[568] السيوطي، همع الهوامع، 390/1 .

[569] الأشموني، شرح الأشموني، 256/1 .

[570] ابن هشام، مغني اللبيب، 266/1 .

[571] سيبويه، الكتاب، 296/2 .

[572] ابن مالك، شرح التسهيل، 377/1 .

[573] ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 431/1 .

223_تعز فلا شيء على الأرض باقيا ... ولا وزر مما قضى الله واقيا[574]

والشاهد فيه قوله: (لا شيء باقيا)، وقوله: (لا وزر واقيا) حيث أعمل (لا) النافية عمل (ليس) في الموضعين، واسمها وخبرها نكرتان في الموضعين، وهذا هو القياس.

وقال الأعلم[575]: اعلم أن (لا) إذا عملت كانت على وجهين: أحدهما: أن تنصب ما بعدها وتبني معه إن كان مفردا، وإن كررتها وأردت إعمالها على هذا الوجه جاز. والوجه الثاني: أن ترفع ما بعدها من النكرات وتنصب أخبارها، ولا تعمل إلا في النكرة، ولا يفصل بينها وبين ما عملت فيه، وتكون محمولة على (ليس) في رفع الاسم ونصب الخبر وليس هذا بالكثير فيها ، ولما جاز هذا فيها لم يخرج عن حكمها في أقوى حاليها وهو نصب الاسم ورفع الخبر فلم يفصل بينها وبين ما عملت فيه ولم تعمل إلا في نكرة، وعلى هذا المذهب جعل سيبويه قول سعد بن مالك:

225_ مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا ... فأنا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ[576]

وموضع الشاهد فيه قوله: (لا براح) حيث أعمل (لا) عمل (ليس) فرفع بها الاسم، وهو قوله (براح) وخبرها محذوف تقديره (لا براح لي)

وقد ذكر ابن يعيش[577]: أن لإعمال(لا) المشبهة بـ(ليس) شرائط ثلاث: أحدها أن تدخل على نكرة، والثاني: أن يكون الاسم مقدما على الخبر. والثالث: أن لا يفصل بينها وبين اسمها بغيره. ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي، ويجوز حذف الخبر. و مثل بقول الشاعر:

من صد عن نيرانها ... إلخ

حيث الخبر محذوف، وتقديره: (لا براح لي)

و(لا) العاملة عمل (ليس) تخالفها من ثلاث وجوه: إحداها: أن عملها قليل. الثانية: أن ذكر خبرها قليل. الثالثة: أنها لا تعمل إلا في النكرات، خلافا لابن جني وابن الشجري[578].

---

[574] الأشموني، شرح الأشموني، 264/1 .

[575] الأعلم الشنتمري، النكت، 213/2 .

[576] الأشموني، شرح الأشموني، 264/1 .

[577] ابن يعيش، شرح المفصل، 269/1 .

[578] ابن هشام، مغني اللبيب، 266/1-267 .

واعتبر ابن مالك[579] إعمالها في معرفة شاذا في قول النابغة الجعدي[580]:

224_بدت فعل ذي ود فلما تبعتها ... تولت وبقت حاجتي في فؤاديا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِيا ... سِوْاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيا[581]

الشاهد: قوله: (لا أنا باغيا سواها) حيث أعمل (لا) النافية عمل (ليس) مع كون اسمها (أنا) معرفة، وهذا شاذ.

رد الأشموني[582] قول ابن الشجري حين قال بمساواة (لا) ب(ليس) في كثرة العمل، وليس كذلك بل عملها عمل (ليس قليل).

القول الثاني: أن (لا) لا تعمل أصلا، لأنها حرف، فإن ما بعدها يرتفع بالابتداء والخبر، (لا براح) في الشاهد الذي معنا مرفوع عند هؤلاء على الابتداء والخبر محذوف تقديره لي، وهو رأي أبي الحسن الأخفش[583]، ورجَّحه ابن هشام[584]، ووافقهم في ذلك الرضي[585] وعد هذا البيت من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

ورد بأن المعهود في (لا) النافية، أن تعمل عمل (إنَّ) أو عمل (ليس)، فإن لم تعمل أحد العملين وجب تكرارها[586]، نحو: (لا رجلٌ عندك ولا امرأةٌ)، فلما لم تكرر علمنا أنها عاملة عمل ليس، وأجيب بأن هذا شعر والشعر يجوز أن ترد فيه غير عاملة ولا مكررة[587]، ورد بأن الأصل كون الكلام على غير الضرورة، ولا يجوز ارتكابها إلا حين لا يكون للكلام محمل صحيح يحمل عليه.

---

[579] ابن مالك، شرح التسهيل، 377/1 .

[580] العيني، المقاصد النحوية، 665/2 .

[581] الأشموني، شرح الأشموني، 265/1 .

[582] الأشموني، شرح الأشموني، 266/1 .

[583] المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، ت: الدكتور فخرالدين قباوه ومحمد نديم فاضل، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413 هـ – 1992 م، 293 .

[584] ابن هشام، مغني اللبيب، 266/1 .

[585] الرضي، شرح الرضي، 293/1 .

[586] ابن يعيش، شرح المفصل، 269/1 .

[587] ابن هشام، مغني اللبيب، 266/1 .

القول الثالث: :أنها تعمل عمل ليس في الاسم خاصة، وأما الخبر فلا تعمل فيه شيئا وهو قول الزجاج[588].ورد عليه بالأبيات المذكورة.

3.3.3.عمل الأحرف المشبهة بالفعل

هذه الحروف أشبهت الأفعال وهي : (إن ، وأن ، ولكن، وكأن ، وليت ، ولعلّ). أورد سيبويه[589] بابا بعنوان : (الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده)؛ وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل لا تتصرف تصرف الأفعال.

أما عملها: فهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار فتشبه من الفعل ما قدم مفعوله؛ نحو: (ضرب زيدا عمرو) . وذكر ابن عقيل[590] أن بعض الكوفيين نصب الجزأين، من ذلك قوله:

254_ إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافا إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا[591]

البيت لعمر بن أبي ربيعة[592]، والشاهد فيه قوله: (إن حراسنا أسدا) حيث نصب (إن) المبتدأ والخبر.

وعند الفراء[593] يجوز نصب الجزأين بـ(ليت) ومنه قول الشاعر:

225_يَا لَيْتَ أَيَّامَ الْصِّبَا رَوَاجِعَا .....

قائل البيت مجهول، والشاهد فيه قوله: (ليت أيام الصبا رواجعا) فقد نصبت (ليت) الاسم والخبر. والبصريون يحملون (رواجعا) على الحالية، وعامله: خبر (ليت) المحذوف، أي: يا ليت أيام الصبا لنا رواجع، والكسائي يقدر (كان)، أي: يا ليت أيام الصبا كانت رواجع[594]. ويجوز عند أصحاب الفراء نصب الجزأين بالحروف الباقية ومنه أيضا قوله:

256_ كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَةً أَوْ قَلَما مُحَرِّفَا[595]

---

[588] السيوطي، همع الهوامع، 397/1 .

[589] سيبويه، الكتاب، 131/2 .

[590] ابن عقيل، المساعد، 308/1 .

[591] الأشموني، شرح الأشموني، 294/1 .

[592] المرادي، جنى الداني، 394 .

[593] الرضي، شرح الرضي، 334/4 .

[594] الرضي، شرح الرضي، 334/4 .

[595] الأشموني، شرح الأشموني، 295/1 .

الرجز لمحمد بن ذؤيب[596] الشاهد قوله: (كأن أذنيه ... قادمة) حيث نصب الشاعر بـ(كأن) الجزأين: الأول: (أذنيه)، والثاني: (قادمة) .

4.3.3.معاني الأحرف المشبهة بالفعل

وقد ذكر ابن مالك[597] أن (إنَّ) للتوكيد وتفيد (لكن) الاستدراك. ولذلك لا يكون إلا بعد كلام، و(كأن) للتشبيه، و(ليت) للتمني، و(لعل) للترجي، والفرق بينهما أن التمني يكون في الممكن وغير الممكن، والرجاء لا يكون إلا في الممكن، وللإشفاق والتعليل.

وزعم الفراء أن (لكن) مركبة أصلها (لكنْ أنَّ) فحذفت الهمزة ونون (لكن)، كقوله:

257_ وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِعْهُ ... وَلاَكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[598]

البيت للنجاشي الحارثي، الشاهد: قوله: (ولك) يريد (لكن) حيث حذف النون للضرورة.

وقال باقي الكوفيين: أنها مركبة من: (لا إنَّ) والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفا[599].

ولا يتقدم خبرهن عليهن، ولا اسمهن، إلا إن كان ظرفا أو مجرورا، فيجوز، وقد يجب[600]. وذكر الأشموني[601] في تنبيه أن حكم معمول خبرها كحكم خبره؛ فلا يجوز تقديمه؛ إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو قوله:

258_ فَلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِن بِحُبهَا ... أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ[602]

البيت لا يعرف له قائل، وموضع الشاهد في قوله: (بحبها) فإنه يتعلق بقوله: (مصاب القلب) فهو معمول الخبر، قدم على الاسم ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إلا عند البعض، وقد ذهبوا إلى جواز ذلك مستدلين بالبيت المذكور.

---

[596] البغدادي، خزانة الأدب، 292/10 .

[597] ابن مالك، شرح التسهيل، 6/2 .

[598] الأشموني، شرح الأشموني، 296/1 .

[599] ابن هشام، مغني اللبيب، 321/1 .

[600] أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1244/3 .

[601] الأشموني، شرح الأشموني، 298/1 .

[602] الأشموني، شرح الأشموني، 298/1 .

5.3.3.مواضع فتح همزة (إن) وكسرها

لـ(إنَّ) ثلاثة أحوال: أحدها: ما يجب فيه الكسر وذلك إذا قدرت بالجملة، وذلك في مواضع: الأول: أن تقع محكية بالقول نحو قول الشاعر:

259_ أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُمَتَّعٌ ... [وقد استبحت دم امرئ مستسلم][603]

البيت للفرزدق[604]، الشاهد: قوله: (أتقول إنك) حيث روي بكسر همزة (إن) باعتبار الجملة محكية، وبفتحها على اعتبار (تقول) بمعنى (ظن).

الثاني: أن تقع صلة نحو: (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ)[605].الثالث: أن تقع حالا نحو قوله:

260_مَا أَعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا ... إلاَّ وإِنِّيْ لِحَاجِزِي كَرَمِي[606]

البيت قائله هو كثير عزة[607]، وموضع الشاهد في قوله: (وإني لحاجزي) حيث جاءت مكسورة؛ لأنها وقعت موقع الحال.

الرابع: أن تقع قبل لام معلقة نحو قول الشاعر:

261_ أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً ... لَنَسْرِي إِلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا[608]

البيت للشمردل بن شريك اليربوعي[609]، الشاهد فيه قوله: (إنِّي وابن أسود لنسري) حيث جاءت (إن) فيه مكسورة لوجود اللام في الخبر، ولولا اللام لفتحت.

الخامس: إذا وقعت جواب قسم نحو: (وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ)[610] السادس: إذا وقعت مبدوء بها نحو: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)[611].

---

[603] الأشموني، شرح الأشموني، 300/1 .

[604] العيني، المقاصد النحوية، 777/2 .

[605] القصص، 76/28 .

[606] الأشموني، شرح الأشموني، 301/1 .

[607] العيني، المقاصد النحوية، 772/2 .

[608] الأشموني، شرح الأشموني، 301/1 .

[609] السيرافي، شرح أبيات سيبويه، 141/2 .

[610] العصر، 1/103-2 .

[611] القدر، 1/97 .

الحال الثاني: ما يجب فيه فتح همزة(إن) و 1لك في مواضع[612]:

الأول: إذا وقعت في محل فاعل نحو: (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)[613].

الثاني: أو مفعول غير محكي بالقول نحو: (وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ)[614].

الثالث: أو نائب فاعل نحو: (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ)[615].

الرابع: أو مبتدأ نحو: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً)[616].

الخامس: أو خبر عن اسم معنى، غير قول، ولا صادق عليه خبرها، نحو: (اعتقادي أنك فاضل).

السادس: أو مجرور بالحرف نحو: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ)[617]، أو الإضافة: (مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)[618].

السابع: أو معطوف على شيء من ذلك، نحو: (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ)[619].

الثامن: أو مبدل منه نحو: (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ)[620].

الحال الثالث: ما يجوز فيه الأمران وذلك في مواضع:

الأول: بعد (إذا) الفجائية نحو:

262_ وَكُنْت أُرَى زَيْدا كَمَا قِيْلَ سَيِّدا ... إذَا إنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا واللَّهَازِمُ[621]

---

[612] الأشموني، شرح الأشموني، 299/1 .

[613] العنكبوت، 51/29 .

[614] الأنعام، 81/6 .

[615] الجن، 1/72 .

[616] فصلت، 39/41 .

[617] لقمان، 30/31 .

[618] الذاريات، 23/51 .

[619] البقرة، 47/2 .

[620] الأنفال، 7/8 .

[621] الأشموني، شرح الأشموني، 302/1 .

البيت لا يعرف له قائل، الشاهد في قوله: (إذا أنَّه) حيث جاز فيه الوجهان: أما الفتح فعلى تقديرها بالمفرد، والتقدير: فإذا عبوديته حاصلة، وأما الكسر؛ فلأنها في ابتداء الجملة.

الثاني: بعد فعل قسم لا (لام) بعده نحو: قول رؤبة:

263_ أو تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ ... أنّي أبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ[622]

الشاهد فيه قوله: (أني) حيث كسر همزة (إن) لكونها واقعة بعد فعل قسم، ويروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم، وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الخافض، أي: (على أني).

الثالث: بعد (أما) نحو: (أما أنك فاضل)، فتكسر إن كانت (أما) استفتاحية بمنزلة (ألا)، وتفتح إن كانت بمعنى (حقا)، ومنه قوله:

264_أَحَقّا أَنَّ جِيْرَتَنَا اسْتَقَلُّوا ... [فنيتنا ونيتهم فريق][623]

البيت للمفضل النكري أو رجل من عبد القيس[624]، والشاهد فيه قوله: (أحقا) حيث جاءت (حقا) مصدرا واقعا ظرفا مخبرا به، ولذلك فتحت همزة (أن) بعدها، وكذلك تأتي (أما) بمعنى (حقا) فتفتح همزة (أن) بعدها كذلك.

الرابع: بعد (لا جرم) نحو: (لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ)[625].

6.3.3. اتصال (ما) بالأحرف المشبهة بالفعل

ذكر الأشموني[626] اتصال (ما) الزائدة بهذه الحروف فتبطل عملها لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول على الفعل؛ فوجب إهمالها لذلك، فتسمى (ما) الكافة نحو: (إنما زيد قائم) برفع (زيد). ومنه قول النابغة الذبياني:

271_قَالَتْ ألاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ... إلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نصْفَهُ فَقَدِ[627]

---

[622] الأشموني، شرح الأشموني، 303/1 .

[623] الأشموني، شرح الأشموني، 304/1 .

[624] العيني، المقاصد النحوية، 725/2 .

[625] النحل، 23/16 .

[626] الأشموني، شرح الأشموني، 311/1 .

[627] الأشموني، شرح الأشموني، 312/1 .

والشاهد فيه قوله: (ليتما هذا الحمام) جواز إعمال (ليت) التي اتصلت بها (ما) وعدم إعمالها والإلغاء أكثر، وروي البيت بالوجهين.

وجاز حينئذ أن تليها الجملة الفعلية فتكون (ما) مهيئة وموطئة كقول الفرزدق:

272_ أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا[628]

والشاهد فيه قوله: (لعلما أضاءت لك النار) حيث دخلت (ما) على (لعل) فكفتها عن العمل ولذلك جاءت بعدها الجملة الفعلية.

7.3.3.تخفيف (إنَّ) المكسورة وإعمالها

ومذهب البصريين أن (إن) تخفف فيقال فيها (إنْ) بالسكون، فيبطل اختصاصها بالاسم، ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم وإهمالها أكثر، ومذهبهم أن (اللام) التي بعد (إن) هذه هي التي كانت مع التشديد، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس. ولا تلزم أيضا مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي[629].

وهذه اللام قد تغني عنها قرينة لفظية بأن يكون الخبر منفي، أو قرينة معنوية كأن يكون الكلام سيق للإثبات والمدح[630]، الأول كقول الشاعر:

277_ إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة ... [وإن هو لم يعدم خلاف معاند][631]

البيت لا يعرف له قائل، والشاهد فيه قوله: (إن الحق) و(إن هو) حيث لم يأت باللام الفارقة لمجيء الخبر منفيا (لا يخفى) و(لم يعدم) لأن الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء.

والثاني كقول الطرماح، واسمه الحكيم بن حكيم:

278_ أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ... وإن مالك كانت كرام المعادن[632]

الشاهد فيه قوله: (وإن مالك كانت كرام المعادن) حيث خفف (إن)، وأهمل عملها، واستغنى عن اللام لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع.

---

[628] الأشموني، شرح الأشموني، 312/1 .

[629] ابن مالك، شرح التسهيل، 33/2-34 .

[630] الأزهري، شرح التصريح، 327/1 .

[631] الأشموني، شرح الأشموني، 317/1 .

[632] الأشموني، شرح الأشموني، 317/1 .

و(إن) هذه قد تدخل على الفعل فشرطه أن يكون ناسخا وغير ناف. وذلك أنها كانت قبل التخفيف مختصة بالمبتدأ والخبر، فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل[633] نحو قوله تعال: (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً)[634]. ومن النادر قوله:

279_ شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمَا ... [وجبت عليك عقوبة المتعمد][635]

البيت لعاتكة بنت زيد[636]، وموضع الشاهد في قولها: (إن قتلت لمسلمًا)؛ حيث ولي (إن) فعل، وليس هو من نواسخ الابتداء، وإذا كان من غيرها يكون شاذا.

8.3.3.تخفيف (أن) المفتوحة وعملها

اختلف النحويون في إعمال (أن) المخففة من الثقيلة، فذهب سيبويه والكوفيون إلى أنها لا تعمل شيئا لا في ظاهر ولا في مضمر، وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية[637]، وذهب جمهور البصريين إلى أنها تعمل في مضمر لا ظاهر، وأجاز عملها في الظاهر قوم من المغاربة[638] مثل: (علمت أن زيدا قائم).[639]

واستشهد الأشموني على بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن بشاهدين، الأول قول الشاعر:

280_فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الْرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي ... طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ[640]

والثاني قوله:

281_بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا[641]

---

[633] ابن مالك، شرح التسهيل، 37/2 .

[634] البقرة، 143/2 .

[635] الأشموني، شرح الأشموني، 318/1 .

[636] العيني، المقاصد النحوية، 753/2 .

[637] السيوطي، همع الهوامع، 453/1 .

[638] السيوطي، همع الهوامع، 453/1 .

[639] السيوطي، همع الهوامع، 453/1 .

[640] الأشموني، شرح الأشموني، 319/1 .

[641] الأشموني، شرح الأشموني، 320/1 .

البيت الأول بلا نسبة في المصادر، الشاهد: قوله: (أنك) حيث خففت (أن) المفتوحة، وجاء اسمها ضميرا بارزا هو الكاف وخبرها جملة (سألتني)، وهذا قليل.

الشاهد الثاني جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية[642]، والشاهد قولها: (بأنك ربيع)، (وأنك تكون)، حيث خففت (أن) في الموضعين، وجاء اسمها ضميرا مذكورا في الكلام، وخبرها في الأول مفرد، وفي الثاني جملة، وهذا خلاف الأصل الغالب الجاري على ألسنة العرب. وإنما أصل الاسم أن يكون ضمير شأن محذوفا.

وقد ضعف ابن الأنباري إعمال (أَنْ) المخففة في المضمر، وعد ما ورد من شواهد شعرية ضرورة، يقول: ((إن الاستدلال على إعمالها في المضمر مع التخفيف عندي ضعيف؛ لأن ذلك إنما يجوز في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام إلا في رواية شاذة ضعيفة غير معروفة فلا يكون فيه حجة))[643] .

ويكون خبرها جملة اسمية أو فعلية، فالاسمية مجردة نحو: (علمت أنْ زيد قائم)، والفعلية إن كانت مصرة بفعل جامد أو دعاء لم يفصل بينهما، وإن كان غيرهما فيفصل بـ(قد) أو تنفيس أو نفي كقول الشاعر:

282_ شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُو كَائِنٌ ... وَأَنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثْبِتُ[644]

لم أقع عليه في المصادر، والشاهد: قوله: (بأن قد خط ...) حيث أعمل (أن) المخففة فنصب ضمير الشأن اسما له والجملة الفعلية هي خبرها، وقد فصل بين (أن) وخبرها بالحرف (قد). ومنه قوله:

283_ وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أنْ سَوْفَ يَأتِي كُلُّ مَا قُدِرَا[645]

البيت لم ينسب لقائل في المصادر، الشاهد فيه قوله: (أن سوف يأتي) حيث جاء خبر (أن) المخففة جملة فعلية، فعلها ليس بدعا، وقد فصل بين (أن) وخبرها بحرف تنفيس (سوف).

وقد أتى بدون فاصل منه قوله:

---

[642] شراب، شرح الشواهد الشعرية، 212/2 .

[643] ابن الأنباري، الإنصاف، 168/1 .

[644] الأشموني، شرح الأشموني، 321/2 .

[645] الأشموني، شرح الأشموني، 322/2 .

284_ عَلِمُوا أَنْ يُؤَمِّلُونَ فَجَادُوا ... قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ[646]

وقوله:

285_ إنّي زَعِيمٌ يَا نُوَيْ ... قَةُ إِنْ أَمِنْتِ مِنَ الْزَّرَّاحِ

وَنَجَوْتِ مِنْ عَرَضِ المَنُو ... نِ مِنَ الْعَشِيّ إِلَى الْصَّبَاحِ

أن تَهْبِطينَ بِلاَدَ قَوْ ... مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الْطِّلاَحِ[647]

البيت الأول بلا نسبة، وموضع الشاهد فيه قوله: (علموا أن يؤملون) حيث أعمل (أن) المخففة في الاسم المحذوف الذي هو ضمير الشأن، وفي الخبر الذي هو جملة (يؤملون)، مع أن جملة الخبر (يؤملون) فعلية فعلها متصرف غير دعاء، ولم يأت بفاصل بين (أن) وجملة الخبر.

والبيت الثاني للقاسم بن معن في المصادر، والشاهد فيه هو: (أن تهبطين) حيث أعمل (أن) المخففة عمل (أن) الثقيلة فرفعت اسما لها وهو كاف الخطاب المحذوف، أو ضمير الشأن، ونصبت جملة (تهبطين)، ولم يفصل بين (أن) وخبرها أي فاصل.

9.3.3.مجيء (لعل ومتى وكي) حروف جر

ذكر الأشموني (كي) و(لعل) و(متى) ضمن حروف الجر وأشار إلى أن قليلا من النحاة ذكرهن في حروف الجر؛ لغرابة الجر بهن[648].

كي:

أما (كي) فتجر ثلاثة أشياء: أحدهما: (ما) الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشيء نحو : (كيمه) بمعنى: (لمه) فـ(ما) استفهامية مجرورة بـ(كي) وحذفت ألفها بدخول حرف الجر عليها وجيء بالهاء للسكت[649]. الثاني: (ما) المصدرية مع صلتها، كقوله:

521_"إذا أنت لم تنفع فضر فإنما" ... يراد الفتى كيما يضر وينفع[650]

---

[646] الأشموني، شرح الأشموني، 323/2 .

[647] الأشموني، شرح الأشموني، 323/2 .

[648] الأشموني، شرح الأشموني، 59/2 .

[649] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/3 .

[650] الأشموني، شرح الأشموني، 59/2 .

البيت للنابغة الذبياني، وقيل الجعدي، والأصح أن قائله: قيس ابن الخطيم[651]، الشاهد قوله: (كيما) حيث دخلت على (ما) المصدرية. وتقدير (ما) مصدرية هنا هو تخريج الأخفش، وهي عنده غير كافة لـ(كي) عن العمل في نصب المضارع. والفعل مؤول بمصدر على القولين: بواسطة (ما) على الأول، و(كي) على الثاني.

الثالث: (أن) المصدرية وصلتها نحو: (جئت كي أكرم زيدا)، فـ(أكرم) منصوب بـ(أن) مضمرة، و(أن) والفعل في تأويل مصدر مجرور بـ(كي)، والتقدير: (جئت كي إكرام زيد) أي: (لإكرام زيد)، كقول الشاعر:

522_فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ... لسانك كيما أن تغر وتخدعا[652]

البيت لجميل بثينة، والشاهد فيه ظهور (أن) المصدرية بعد (كي)، وذلك دليل على أمرين: الأول أن (كي) دالة على التعليل، وليست حرفا مصدريّا، والثاني أن (كي) التعليلية تقدر بعدها (أن) إذا لم تكن موجودة.

لعل

الجر بها لغة عقيل، ومنه قول الشاعر:

523_لعل اللهِ فضلكم علينا ... بشيء أن أمكم شريم[653]

البيت بلا نسبة في المصادر، الشاهد فيه قوله: (لعل الله) حيث جر لفظ الجلالة بـ(لعل)، وهو مبتدأ و(فضلكم) خبره، و (لعل) حرف جر زائد دخل على المبتدأ؛ فهو كالباء في: (بحسبك درهم)[654] .

وقد روي في لام (لعل) الأخيرة الكسر والفتح، وروي أيضا حذف اللام الأولى؛ فتقول: ‘ل) بفتح اللام وكسرها[655].

متى:

---

[651] العيني، المقاصد النحوية، 1196/3 .

[652] الأشموني، شرح الأشموني، 60/2 .

[653] الأشموني، شرح الأشموني، 61/2 .

[654] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 5/3 .

[655] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 6/3 .

أما (متى) فالجر بها لغة هذيل، وهي بمعنى (من) الابتدائية، سمع من كلامهم (أخرجها متى كمه) أي: (من كمه)، كقول أبي ذؤيب الهذلي[656]:

524_شربن بماء البحر ثم ترفعت ... متى لججٍ خضرٍ لهن نئيج

الشاهد في البيت قوله: (متى لجج) حيث جاءت (متى) حرف جر بمعنى (من) على لغة هذيل.

10.3.3.دخول (حتى) على الضمير

مذهب البصريين[657] أن (حتى) بنفسها حرف جر، ومعناها انتهاء الغاية. وذكر الفراء[658]: أنها تخفض لنيابتها عن (إلى) كـ(واو) القسم، و(واو) (رب) للنيابة عن (الباء).

ذكر المرادي[659] أن لمجرور (حتى) شرطين: أحدهما: أن يكون ظاهرا فلا تجر الضمير، وهذا مذهب سيبويه[660] وجمهور البصريين، وأجازه الكوفيون، والمبرد[661] نحو قول الشاعر:

531_ فلا والله لا يلقى أناس ... فتى حتاك يابن أبي زياد[662]

البيت لا يعرف له قائل، الشاهد فيه قوله: (حتاك) حيث جر (حتى) الضمير، وهذا لا يكون إلا في الضرورة الشعرية كما نص عليه ابن عصفور، واعتبر ابن عقيل جرها الضمير شاذا. ومنه قوله:

532_ أنت حتاك تقصد كل فج ... ترجي منك أنها لا تخيب[663]

---

[656] العيني، المقاصد النحوية، 1199/3 .

[657] المرادي، جنى الداني، 542 .

[658] الفراء، معاني القرآن، 137/1 .

[659] المرادي، جنى الداني، 542 .

[660] سيبويه، الكتاب، 131/4 .

[661] السلسيلي، أبو عبدالله محمد بن عيسى، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ت: الدكتور الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، ط: الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1406 هـ – 1986 م، 668/2 .

[662] الأشموني، شرح الأشموني، 69/2 .

[663] الأشموني، شرح الأشموني، 69/2 .

البيت بلا نسبة، استشهد به الأشموني على أن: (حتاك) حيث جرت (حتى) الضمير المتصل (كاف الخطاب)، وهذا ما عده البصريون ضرورة.

وذكر البغدادي أنه لا يظهر معنى الغاية في (حتى) في البيت، فذكر بعد كلامه مباشرة، كلام أبي حيان أنه قال: وانتهاء الغاية في (حتاك) لا أفهمه، ولا أدري ما عني بـ(حتاك) فلعل هذا البيت مصنوع[664].

11.3.3.مجيء (إلى) بمعني (في)

قال الشاعر:

535_ فلا تتركني بالوعيد كأنني ... إلى الناس مطلي به القار أجرب[665]

البيت للنابغة الذبياني، والشاهد فيه قوله: (إلى الناس) حيث جاءت (إلى) بمعنى (في). وأشار ابن مالك في شرح التسهيل إلى موافقة (إلى) لـ(في) وقال: ((أشرت بموافقة (في) إلى قول الشاعر:

فلا تتركني بالوعيد كأنني ... إلى الناس مطلي به القار أجرب

ومثله قول النمر:

إذا جئت دعدا لا أبين كأنني ... إلى آل دعد من سلامان أو نهد

أراد في الناس وفي آل دعد))[666].

ومنه قوله تعالى: (لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)[667]، أي: فيه. ومنه قوله تعالى: (ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)[668].

---

[664] البغدادي، خزانة الأدب، 475/9 .

[665] الأشموني، شرح الأشموني، 73/2 .

[666] ابن مالك، شرح التسهيل، 143/3 .

[667] النساء، 87/4 .

[668] الجاثية، 26/45 .

ومنع بعضهم[669] مجيء (إلى) بمعنى (في) في الكلام، ولو صح ذلك لجاز: (زيد إلى الكوفة)، أي: في الكوفة . وتأولوا البيت بتضمين (مبغض) أو (مكره). وأوله غيره على تقدير: كأنني مضافا إلى الناس. فـ(إلى) تتعلق بمحذوف، دل عليه الكلام.

وأجيب بأن ذلك يرد إذا قيل إن استعمال (إلى) بمعنى (في) قياس مطرد، ولعل القائل باستعمال (إلى) بمعنى (في) لا يقول بما ذكر.

12.3.3.تأكيد الحرف

الحرف إن كان جوابا أكدته بإعادة لفظه نحو: (نعم نعم، أجل أجل، لا لا) وإن لم يكن جوابا، فنص السهيلي على أنه لا يعاد إلا مع ما دخل عليه من اسم أو فعل[670]. أي لا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج[671]، ولابد من الفصل بين الحرفين، وشذ اتصالهما كقوله:

809_ إن إن الكريم يحلم ما لم ... يرين من أجاره قد ضيما[672]

البيت بلا نسبة في المصادر، الشاهد فيه قوله: (إن إن) حيث أكد (إن) الأولى بـ(إن) الثانية من غير فصل بينهما، وأجازه الزمخشري اختيارا[673]، واعتبر ابن مالك[674] قول الزمخشري مردودا، لعدم إمام يستند إليه وسماع يعول عليه، ولا حجة له في هذا البيت، فإنه من الضرورات[675]. وكقوله:

810_ حتى تراها وكأن وكأن ... أعناقها مشددات بقرن[676]

الرجز لخطام المجاشعي [677]، الشاهد قوله: "وكأن وكأن" حيث أكد "كأن" التي هي حرف تشبيه توكيدًا لفظيًّا بتكرير لفظها "مخففة" من غير أن يفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد. وقول آخر:

---

[669] المرادي، الجنى الداني، 388 .

[670] أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1959/3 .

[671] ابن السراج، الأصول، 20/2 .

[672] الأشموني، شرح الأشموني، 348/2 .

[673] الزمخشري، المفصل، 114 .

[674] ابن مالك، شرح التسهيل، 303/3 .

[675] الأزهري، شرح التصريح، 145/2 .

[676] الأشموني، شرح الأشموني، 348/2 .

811_ ليت شعري هل ثم هل آتينهم ... [أم يحولن دون ذاك الحمام][678]

البيت للكميت بن معروف[679]، وموضع الشاهد في قوله: (هل ثم هل) حيث أكد (هل) الأولى بـ(هل) الثانية مع الفصل بينهما بحرف (ثم) ويبقى هذا من الشاذ لأنه لم يأت بمدخول المؤكَّد، والقياس أن يقول (هل آتينهم ثم هل آتينهم). ومنه أيضا قوله:

812_ لا ينسك الأسى تأسيًا فما ... ما من حمام أحد معتصما[680]

لم أقف على اسم قائله، الشاهد قوله: (فما ما) فإنه كرر الحرف الواحد للتأكيد، ولكن فصل بينهما الوقف. ومنه:

813_ فلا والله لا يلفى لما بي ... ولا للما بهم أبدًا دواء[681]

قائله هو بعض بني أسد[682]، الشاهد قوله: (للما بي) حيث أكد الشاعر اللام الجار، وهي حرف غير جوابي، توكيدا لفظيا، فأعادها بنفس لفظها الأول من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد. والتوكيد على هذا الشكل أشذ من سابقاته لكون الحرف على حرف واحد[683].

13.3.3.مجيء (أم) بمعنى (بل)

يرى النحاة أن (أم) تعادل الهمزة في الاستفهام، فيكونان بمعنى (أيهما)، ويستفهم بهما عن المفرد وطلب تعيينه، ويكون ما بعدها متصلا بما قبلها[684]. وذكر الفراء ان (أم) قد لا تكون بمعنى الاستفهام، وإنما قد تكون بمعنى (بل) تفيد الإضراب؛ وذلك إذا لم تكن مع الهمزة بمعنى (أي) أي لم يكونا لطلب الاستفهام، وكذلك الحال إذا كانت مع (هل)، فقال الفراء: ((ربما جعلت

---

[677] العيني، المقاصد النحوية، 1588/4 .

[678] الأشموني، شرح الأشموني، 349/2 .

[679] العيني، المقاصد النحوية، 1596/4 .

[680] الأشموني، شرح الأشموني، 350/2 .

[681] الأشموني، شرح الأشموني، 350/2 .

[682] العيني، المقاصد النحوية، 1589/4 .

[683] ابن هشام، أوضح المسالك، 343/3 .

[684] الجرجاني، المقتصد، 949/2 .

العرب (أَم) إذا سبقها استفهام لا تصلح (أي) فيه على جهة (بل)، فيقولون: (هل لك قِبلَنا حق أم أنت رجلٌ معروف بالظلم). يريدون: (بل أنت رجلٌ معروف بالظلم)))[685].

واستشهد الأشموني على هذا بقول الشاعر:

832_فليت سليمى في المنام ضجيعتي ... هنالك أم في جنة أم جهنم[686]

البيت لعمر بن أبي ربيعة، الشاهد فيه: مجيء (أم) المنقطعة بعد الخبر متجردة عن الاستفهام، لأن المعنى: (بل في جهنم).

14.3.3.معاني (أو) العاطفة

إن (أو) بعد الطلب تأتي للتخيير، نحو: (تزوجْ زينبَ أو أختها)، والإباحة نحو: (جالس العلماء أو الزهاد)، والفرق بينهما: امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير وجوازه في الإباحة. وبعد الخبر للشك، نحو قوله تعالى: (قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)[687]، أو للإبهام كقوله تعالى: (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)[688]، وللتفصيل نحو قوله تعالى: (وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا)[689]، أو للتقسيم نحو: (الكلمة اسم أو فعل أو حرف). وقد تكون بمعنى الإضراب أو الواو عند الكوفيين وذلك عند أمن اللبس[690].

فللإضراب كقوله:

834_ "ماذا ترى في عيال قد برمت بهم ... لم أحص عدتهم إلا بعداد"

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ... لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

البيتان لجرير بن الخطفي[691]، والشاهد فيهما قوله: (ثمانين أو زادوا) حيث وردت (أو) بمعنى (بل) للإضراب. واحتج به الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان أن (أو) تأتي

---

[685] الفراء، معاني القرآن، 72/1 .

[686] الأشموني، شرح الأشموني، 376/3 .

[687] الكهف، 19/18 .

[688] سبأ، 24/34 .

[689] البقرة، 135/2 .

[690] ابن هشام، أوضح المسالك، 377/3–379 .

[691] العيني، المقاصد النحوية، 1630/4 .

للإضراب كـ(بل) مطلقا[692]، وقال سيبويه: وإنما جاز ذلك بشرطين: تقدم نفي أو نهي وإعادة العامل[693]. ومثاله بمعنى (الواو) قول الشاعر:

835_ قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ... ما بين ملجم مهره أو سافع[694]

البيت لحميد بن ثور الهلالي[695]، الشاهد: قوله: "أو سافع" حيث جاءت "أو" بمعنى الواو.

وقول الآخر:

836_ فظل طهاه اللحم ما بين منضج ... صفيف شواء أو قدير معجل[696]

البيت قائله هو امرؤ القيس الكندي[697]، الشاهد فيه مجيء (أو) بمعنى الواو، والمعنى: من بين منضج صفيف، أو طابخ قدير، والمعنى: وطابخ قدير.

ومنه قول الشاعر:

837_إن بها أكتل أو رزاما ... خويربين ينفقان إلهاما[698]

الرجز للأسدي، والشاهد فيه قوله: (أكتل أو رزاما) حيث جاء بـ(أو) بمعنى (واو) العطف، فلا تخيير فيها، ولو كان عنى واحدا منهما لقال (خويربا").

ومنه قوله:

838_ وقالوا لنا ثنتان لا بد منهما ... صدور رماح أُشرعت أو سلاسل[699]

البيت لجعفر بن غلبة الحارثي، والشاهد فيه قوله: (صدور ... أو سلاسل) حيث وردت (أو) للتقسيم، وهذا قليل. أو كما أوردها المصنف أي بمعنى الواو.

---

[692] ابن مالك، شرح التسهيل، 363/3 .

[693] سيبويه، الكتاب، 188/3 .

[694] الأشموني، شرح الأشموني، 379/2 .

[695] العيني، المقاصد النحوية، 1632/4 .

[696] الأشموني، شرح الأشموني، 380/2 .

[697] العيني، المقاصد النحوية، 1633/4 .

[698] الأشموني، شرح الأشموني، 381/2 .

[699] الأشموني، شرح الأشموني، 381/2 .

15.3.3. حروف التحضيض

ذكر الأشموني[700] أن لـ(لولا، ولوما) استعمالان: أحدهما أن يدلا على امتناع شيء لوجود غيره، ويقتضيان حينئذ مبتدأ محذوف الخبر في الغالب وجوابا مصدرا بماض أو مضارع مجزوم بـ(لم)، فإن كان الماضي مثبتا قرن باللام كقول الشاعر:

1124_لولا الإصاخة للوشاة لكان لي ... من بعد سخطك في الرضا رجاء[701]

البيت لا يعرف له قائل، والشاهد فيه قوله: (لولا الإصاخة .. لكان لي) حيث دخل (لولا) الاسم وجاء جواب (لولا) فعلا ماضيا مثبتا قرن باللام.

وكون المرفوع بعد (لولا) مبتدأ هو الصحيح، وهو قول سيبويه. وقال الفراء: مرفوع بـ(لولا)، وقيل مرفوع بها نيابة، وقال الكسائي: مرفوع بفعل محذوف[702].

وإن كان الجواب ماضيا منفيا تجرد من اللام غالبا، نحو قوله:

1125_لولا ابن أوس نأى ما ضيم صاحبه[703]

البيت لم أجده في المصادر، وموضع الشاهد فيه هو: (ما ضيم) حيث جاء الجواب بدون اللام لكونه ماضيا منفيا. وقد يقترن اللام بالمنفي كقوله:

1126_لولا رجاء لقاء الظاعنين لما أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا[704]

البيت لا يعرف له قائل، والشاهد قوله: (لولا رجاء لقاء الظاعنين لما أبقت) حيث جاء جواب (لولا) المنفي مقترنا باللام. وأورد الأشموني على خلو الجواب المثبت من اللام قول الشاعر:

1127_لولا زهير جفاني كنت منتصرا ... [ولم أكن جانحا للسلم إن جنحوا][705]

---

[700] الأشموني، شرح الأشموني، 300/3 .

[701] الأشموني، شرح الأشموني، 300/3 .

[702] الأزهري، شرح التصريح، 431/2 .

[703] الأشموني، شرح الأشموني، 301/3 .

[704] الأشموني، شرح الأشموني، 301/3 .

[705] الأشموني، شرح الأشموني، 302/3 .

البيت بلا نسبة في المصادر، الشاهد فيه قوله: (كنت منتصرا) حيث حذفت اللام من الجواب رغم كونه مثبتا.

الاستعمال الثاني: أن يدلا على التحضيض فيختصان بالجمل الفعلية، والتحضيض طلب بحثّ وإزعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث ومتجدد، فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث[706]، ويشاركهما في ذلك (هلّا) و(ألّا) و(ألا) بالتخفيف.

فإن قصد بها التوبيخ كان الفعل ماضيا، وإلى ذلك أشار الأشموني[707] وذكر أنها تدل على التوبيخ والتنديم فتختص بالماضي أو ما في تأويله ظاهرا أو مضمرا كقوله تعالى: (فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ)[708]، وكقول الشاعر:

1128_تعدون عقر النيب أفضل مجدكم ... بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا[709]

البيت لجرير بن الخطفي[710]، الشاهد فيه قوله: (لولا الكمي) حيث وردت (لولا) للتوبيخ وقد دخلت على الاسم، وذلك على إضمار فعل والتقدير: (لولا تلقون الكمي) .

624_ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة ... إليّ فهلاّ نفس ليلى شفيعها[711]

قائل البيت هو قيس بن الملوح الملقب بالمجنون، ويقال: قائله هو ابن الدمينة، وقيل الصمة بن عبد الله القشيري[712]، الشاهد فيه قوله: (فهلا نفس) حيث أضمر فيه الفعل والتقدير فيه: (فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها)؛ لأن هذا مختص بالجملة الفعلية الخبرية.

وقوله:

1129_أتيت بعبدالله في القد موثقا ... فهلاّ سعيدا ذا الخيانة والغدر[713]

---

[706] الأزهري، شرح التصريح، 432/2 .
[707] الأشموني، شرح الأشموني، 302/3 .
[708] التوبة، 122/9 .
[709] الأشموني، شرح الأشموني، 303/3 .
[710] العيني، المقاصد النحوية، 1977/4 .
[711] الأشموني، شرح الأشموني، 305/3 .
[712] العيني، المقاصد النحوية، 1333/3 .
[713] الأشموني، شرح الأشموني، 304/3 .

لم أقف على اسم قائله، وموضع الشاهد قوله: (فهلا سعيدا) حيث جاء منصوبا بعد حرف التحضيض بتقدير الفعل؛ إذ التقدير: (فهلا أسرت سعيدا)، وذلك لأن التحضيض لا يدخل إلا على الفعل كما بينا.

وقد أضاف ابن هشام[714] أن (لولا) ترد على أربعة وجوه: منها ما يختص بالجمل فتربط بين الجملة اسمية وفعلية لربط امتناع الثانية لوجود الأولى ومن ذلك: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) .

والثاني: أن تكون للتحضيض والعرض والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحث وإزعاج، والعرض طلب بلين وتأدب .

والثالث: أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي وذكر من الأمثلة ما ذكرته سالفا ومنه قول جرير .

أما الرابع: فهو الاستفهام كقوله: (وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ)[715]

وذكر الهروي: أنها تكون نافية بمنزلة لم، وجعل منه: (فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ)[716]، ومنه قول الشاعر:

1130_أنت المبارك والميمون سيرته ... لولا تقوم درء القوم لاختلفوا[717]

لم أقع على البيت فيما عدت إليه من مصادر، والشاهد فيه قوله: (لولا تقوم) حيث جاءت (لولا) مؤولة بـ(لم) ورفع الفعل المضارع بعدها لمعناها في الحض.

---

[714] ابن هشام، مغني اللبيب، 1/301-304 .

[715] الأنعام، 8/6 .

[716] يونس، 98/10 .

[717] الأشموني، شرح الأشموني، 305/3 .

4.الخاتمة

الحمد لله الذي وفق و أعان على إتمام هذا البحث المتواضع، وأقف في نهاية مطافه، وعلى خاتمة فصوله، بعد هذه الجولة مع أمثلة للشاهد الشعري النحوي في كتاب (شرح الأشموني)، حيث للشواهد النحوية وخاصة الشعرية أهمية كبرى عند الأشموني في شرحه على الألفية، ومن ثم فقد توصل الباحث الى جملة من النتائج هذه أبرزها:

- ❖ إن ميدان دراسة الاستشهاد في نحونا العربي، ميدان غني، واسع، معطاء يجعل الباحث قادر على انجاز دراسات مركزة، وهذا بمتابعتها تاريخيا وتحليلها، ولا يزال التراث العربي يحمل زادا وافرا للباحثين في هذا الميدان.
- ❖ اعتد الأشموني بالشواهد الشعرية كأصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو، فقد بلغت شواهده الشعرية ألفا ومئتين واثنين وستين شاهدا. وهذا يدل على اعتداده بالسماع الشعري.
- ❖ انفرد الأشموني بشواهد شعرية لم يسبق للنحاة الاستشهاد بها، مما يثري الشواهد النحوية كل في بابه.
- ❖ على الرغم من علم الأشموني الواسع ومكانته اللغوية فإنه لم يلزم نفسه عناء التحقق من نسبة شواهده إلى أصحابها، فكان منها ما هو مجهول القائل، ومنها ما نسب خطأ أو وهما، ومنها غير موجود في المصادر الأخرى.
- ❖ بين البحث أن النحاة– بصريين وكوفيين– جوزوا مجيء اسم الاشارة بمعنى الاسم الموصول، على خلاف ما قرره الأنباري إذ جعل هذه المسألة خلافية بينهما فضلا عن مسائل اخر.
- ❖ وافق الأشموني سيبويه وغيره من النحويين في مفهوم الضرورة الشعرية على أنها شيء خاص بالشعر.
- ❖ كان السماع والقياس الأصلين المهمين اللذين قام عليهما النحو العربي، وهما أصلان لقيام المنهج اللغوي في دراسة اللغة، وظل السماع والقياس يستعملان أصلين مجمعا عليهما لدى النحويين.

- ❖ صار الرجحان للقياس على السماع حين ضعف السماع ثم توقف. ومن ثم ظهر مصطلح الإجماع لدى النحويين والفقهاء أو الذين كان الفقه وأصوله جاريا في معارفهم واستعملوه في مباحثهم ومصنفاتهم.
- ❖ استخدام الشواهد الشعرية من قبل النحويين لتثبيت القواعد النحوية والاستدلال على مسائل نحوية أكثر من الشواهد النحوية الأخرى. وقد يكون في بيت شعري أكثر من شاهد نحوي واحد.
- ❖ هناك اختلافات بين البصريين والكوفيين حول بعض الشواهد الشعرية مما كان له الأثر الكبير في إثراء ها البحث.

5.قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت 630 هـ – 1233 م)، *النهاية في غريب الحديث والأثر*، ت: علي بن حسن بن علي بن عبدالحميد، ط: الأولى، دار ابن الجوزي، السعودية، 1421 هـ .
- ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن ابن محمد بن أبي سعيد (ت 328 هـ)، *الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1428 هـ – 2007 م.
- ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (ت 328 هـ)، *الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو*، ت: سعيد الأفغاني، ط:الثانية، دار الفكر، بيروت، 1971 م .
- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن محمد (ت 328 هـ)، *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*، ت: الدكتور إبراهيم السامرائي، ط: الثالثة، مكتبة المنار، الأردن، 1985 م.
- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت 833 هـ)، *النشر في القراءات العشر*، ت: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت 646 هـ – 1249 م)، *الإيضاح في شرح المفصل*، ت: الدكتور موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، العراق.
- ابن السراج، أبوبكر محمد بن سهل (ت 316 هـ – 929 م)، *الأصول في النحو*، ت: عبدالحسين الفتلي، ط: الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة (ت 542 هـ – 1147 م)، *أمالي ابن الشجري*، ت: الدكتور محمود محمد الطناحى، ط: الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413 هـ – 1992 م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ – 1002 م)، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، ت: علي النجدي ناصف، ط: الثانية، دار سزكين، 1986 م .

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ – 1002 م)، *المنصف شرح لكتاب التصريف*، ت: إبراهيم مصطفى و عبدالله أمين، ط: الأولى، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1954م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي النحوي (ت 392 هـ – 1002 م)، *سر صناعة الإعراب*، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل و أحمد رشدي شحاتة عامر، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000 م .
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ – 1002 م)، *الخصائص*، ت: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر.
- ابن حجر العسقلاني، الحافظ أحمد بن علي (ت 852 هـ)، *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*، ت: عبدالعزيز بن باز، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1996 م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي (ت 669 هـ– 1269 م)، *ضرائر الشعر*، ت: السيد إبراهيم محمد، ط: الأولى، دار الأندلس، 1980 م .
- ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب (ت 541 هـ – 1088 م)، *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، ت: عبدالسلام عبدالشافي محمد، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001 م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله (ت 769 هـ – 1367 م)، *المساعد على تسهيل الفوائد*، ت: دكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1400 هـ – 1980 م.
- ابن عقيل، بهاءالدين عبدالله ابن عبد الرحمن (ت 769 هـ – 1367 م)، *شرح ابن عقيل*، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: العشرون، دار التراث، القاهرة، 1980 م.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت 395 هـ – 1004 م)، *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها*، ت: الدكتور عمر فاروق الطباع، ط: الأولى، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 1414 هـ – 1993 م .
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الأندلسي (672 هـ – 1274 م)، *شرح الكافية الشافية*، ت: الدكتور عبدالمنعم أحمد هريري، ط: الأولى، دار المأمون للتراث، 1402 هـ –1982 م .

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الأندلسي (ت 672 هـ - 1274 م)، *شرح التسهيل*، ت: الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، ط: الأولى، دار هجر، 1410 هـ - 1990 م .
- ابن مالك، جمال محمد بن عبدالله الطائي (672 هـ - 1274 م)، *شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح*، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006 م .
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711 هـ - 1311 م) ، *لسان العرب*، ت: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ط: الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1419 هـ - 1999 م.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد الأنصاري (ت 761 هـ - 1360 م)، *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد (ت 761 هـ - 1360 م)، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف (ت 761 هـ - 1360 م)، *تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد*، ت: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، ط: الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1406 هـ - 1986 م .
- ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصاري المصري (ت 761 هـ - 1360 م)، *شرح قطر الندى وبل الصدى*، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: الحادية عشرة، مكتبة السعادة، مصر، 1963 م .
- ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصاري المصري (ت 761 هـ - 1360 م)، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، ت: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، ط: الأولى، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1384 هـ - 1964 م، 515/2 .
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت 643 هـ-1245 م)، *شرح المفصل*، ت: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، 2001 م .

- أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين (ت 356 هـ-967 م)، *كتاب الأغاني*، ت: مكتب تحقيق دار احياء التراث العربي، ط: الأولى، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1994 م.
- أبو المكارم، دكتور علي، *الظواهر اللغوية في التراث النحوي*، ط: الأولى، دار غريب، القاهرة، مصر، 2007 م .
- أبو المكارم، علي، *أصول التفكير النحوي*، ط: الأولى، دار غريب، القاهرة، مصر، 2006 م .
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745 هـ- 1344 م)، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، ت: دكتور رجب عثمان محمد والدكتور رمضان عبدالتواب، ط: الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418 هـ – 1998 م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي (ت 745 هـ- 1344 م)، *تفسير البحر المحيط*، ت: الشيخ عادل أحمد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، 1993 م، 33/6 .
- أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت 275 هـ)، *سنن أبي داود*، ت: شعيب الأرنؤوط و محمد كامل قرةبللي، ط: خاصة، دار الرسالة العالمية، سوريا، 2009 م، 1430 هـ.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان (ت 377 هـ – 987 م)، *الإيضاح العضدي*، ت: الدكتور حسن شاذلي فرهور، ط: الأولى، 1969 م .
- أبو غربية، عصام عيد فهمي، *أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق*، ط: الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2006 م .
- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد (ت 395هـ- 1005م).، *الفروق اللغوية*، ت: جمال عبدالغني مدغمش، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2002 م .
- ابن تغري، جمال الدين يوسف بن تغري بردي (ت 874 هـ- 1470 م)، *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*، دار الكتب، مصر، ج7/ 329.

- الأزهري، خالد بن عبدالله (ت 370 هـ – 981 م) ، *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو*، ت: محمد باسل عيون السود، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421 هـ – 2000 م.
- الأشموني، أبو الحسن علي نورالدين بن محمد بن عيسى (ت 929هـ– 1464 م)، *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، ت: حسن حمد، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419 هـ – 1998 م.
- الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت 476 هـ– 1084 م)، *النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه*، ت: رشيد بلحبيب، ط: الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة
- الأفغاني، سعيد محمد أحمد (ت 1417هـ– 1997م)، *في أصول النحو*، ط: الثانية، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، 1376 هـ – 1957 م.
- الأفغاني، سعيد (ت 1417هـ– 1997م)، *الموجز في قواعد اللغة العربية*، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1424 هـ – 2003 م.
- آل ياسين، محمد حسين، *الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث*، ط: الأولى، دار مكتبة الحياة، لبنان، 1980 م.
- أنيس، إبراهيم، *من أسرار اللغة*، ط: السادسة، مكتبة الأنجلو، مصر، 1978 م.
- أنيس، دكتور إبراهيم مصطفى وآخرون، *المعجم الوسيط*، ط: الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 1425 خ – 2004 م.
- بشر، كمال محمد، *دراسات في علم اللغة*، ط: التاسعة، دار المعارف، مصر، 1986 م.
- البغدادي، عبدالقادر بن عمر، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، ت: عبدالسلام محمد هارون، ط: الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418 هـ – 1997 م.
- بلعيد، صالح، *في أصول النحو*، ط: الأولى، دار هومة، الجزائر، 2005 م .
- ترزي، فؤاد حنا، *في أصول اللغة والنحو*، ط: الأولى، دار الكتب، لبنان .
- التهانوي، محمد علي، *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*، ت: د. علي دحروج، ط: الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 1996 .
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، *البيان والتبيين*، ت: عبدالسلام محمد هارون، ط: السابعة، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1998 م .

- الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي ، *معجم التعريفات*، ت: محمد باسل عيون السود، ط: الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003 م .
- الجرجاني، أبوبكر عبدالقادر بن عبدالرحمن بن محمد، *كتاب المقتصد في شرح الايضاح*، ت: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، 1982 م .
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، ت: محمد محمد تامر، دار الحديث، القاهرة، 2009 م .
- الحاج صالح، عبدالرحمن، *السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة*، ط:الأولى، موفم، الجزائر، 2007 م .
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، ت: محمد شرف الدين بالتقايا و رفعت بليكة الكليسي، مؤسسة التاريخ العربي، لبنان .
- الحديثي، خديجة، *الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه*، ط: الأولى، جامعة الكويت، الكويت، 1974 م.
- حسان، الدكتور تمام، *الأصول دراسة إبستيمولجية للفكر اللغوي عند العرب*، ط: الثانية، عالم الكتب، القاهرة، 2000 م.
- حسانين، عفاف، *في أدلة النحو*، ط: الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996 م .
- حسين، السيد محمد الخضر، *نقض كتاب(في الشعر الجاهلي)*، ط: الأولى، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة .
- الحلواني، محمد خير، *أصول النحو*، ط: الثانية، أفريقيا الشرق، المغرب، 2011 م .
- حموده، عبدالوهاب حموده، *صفحات في تاريخ مصر*، الدار المصرية، القاهرة، 1965 م .
- الخطيب، محمد عجاج، *السنة قبل التدوين*، ط: الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة، 1988 م.
- د. محمد عبدالله عطوات، *منزلة الاستشهاد بالقرآن الكريم بين مصادر الاستشهاد النحوية*، مجلة التراث العربي، العدد: التاسع والتسعون والمائة، دمشق، 2005 م .
- الراجحي، عبده علي إبراهيم، *دروس في كتب النحو*، دار النهضة العربية، بيروت، 1975 م .
- الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي، *شرح الرضي على الكافية*، ت: يوسف حسن عمر، ط: الثانية، جامعة قاريونس، بنغازي، 1996 م.

- الزبيدي، د. سعيد جاسم، *القياس في النحو العربي نشأته وتطوره*، ط: الأولى، دار الشروق، الأردن، 1997 م .
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، *تاج العروس من جواهر القاموس*، ت: عبدالعليم الطحاوي، وزارة الإعلام، الكويت، 1984 م .
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، *معاني القرآن وإعرابه*، ت: دكتور عبدالجليل عبده شلبي، ط: الأولى، دار عالم الكتب، لبنان، 1988 م .
- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، *الإيضاح في علل النحو*، ت: الدكتور مازن المبارك، ط: الثالثة، دار النفائس، بيروت، 1979 م .
- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، *الجمل في النحو*، ت: علي توفيق الحمد، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1984 م .
- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، *الجمل*، ت: ابن أبي شنب، ط: الأولى، الجزائر، 1927 م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، *البرهان في علوم القرآن*، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة .
- الزركلي، خيرالدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس ، *الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين*، ط: الخامسة عشرة، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، 2002 م.
- الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر، *تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، ت: خليل مأمون شيحا، ط: الثالثة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1430 هـ – 2009 م .
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، *المفصل في علم العربية*، ت: الدكتور فخر صالح قدارة، ط: الأولى، دار عمار، عمان، الأردن، 1425 هـ – 2004 م .
- السامرائي، فاضل صالح، *ابن جني النحوي*، ط: الأولى، دار النذير، بغداد، 1969 م.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*، دار الجيل، بيروت .
- السلسيلي، أبو عبدالله محمد بن عيسى، *شفاء العليل في إيضاح التسهيل*، ت: الدكتور الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، ط: الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1406 هـ – 1986 م .

- سليم، محمود رزق، *الأدب العربي وتاريخه في عصر المماليك والعثمانيين والعصر الحديث*، دار الكتاب العربي، مصر، 1957 م .
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، *الكتاب*، ت: عبدالسلام محمد هارون، ط: الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988 م .
- السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان، *شرح أبيات سيبويه*، ت: الدكتور محمد علي سلطاني، ط: الأولى، دار العصماء، سوريا، 2010 م
- السيوطي، جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان .
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، *الاقتراح في أصول النحو*، ت عبدالحكيم عطية، ط: الثانية، دار البيروتي، 2006 م .
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، ت: أحمد شمس الدين، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418 هـ – 1998 م .
- السيوطي، عبدالرحمن جلال الدين، *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، ت: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد الجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1406 هـ – 1986 م.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*، ت: الدكتور محمد إبراهيم البنا، ط: الأولى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، 1428 هـ– 2007 م .
- شراب، محمد محمد حسن، *شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية*، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1427 هـ – 2007 م .
- الشوكاني، محمد بن علي الشوكاني، *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة .
- الشوكاني، محمد بن علي، *إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول*، ت: أبو حفص سامي بن العربي الأثري، ط: الأولى، دار الفضيلة، الرياض، 2000 م .
- صالح، محمد سالم، *أصول النحو دراسة في فكر الأنباري*، ط: الأولى، دار السلام، القاهرة، مصر، 2006 م.

- الصبان، محمد بن علي، *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، ت: طه عبدالرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية .
- ضيف، أحمد شوقي عبد السلام، *المدارس النحوية*، ط: السابعة، دار المعارف، القاهرة.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، *تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن*، ت: محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة .
- الطنطاوي، محمد، *نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة*، ط: الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1995.
- عبدالعزيز، الدكتور محمد حسن، *القياس في اللغة العربية*، ط: الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 1995 م.
- عبداللطيف، الدكتور محمد حماسة، *لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية*، ط: الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1996 م.
- عيد، محمد، *أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وفي ضوء علم اللغة الحديث*، ط: الرابعة، عالم الكتب، القاهرة، 1989 م.
- عيد، محمد، *الرواية والاستشهاد باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث*، ط: الثالثة، علم الكتب، 1988 م.
- العيني، بدرالدين محمود بن أحمد بن موسى، *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى*، ت: علي محمد فاخر و أحمد محمد توفيق السوداني و عبدالعزيز محمد فاخر، ط: الأولى، دار السلام، القاهرة، مصر، 2010 م.
- الفاسي، أبو عبدالله محمد ابن الطيب، *فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح*، ت: محمود يوسف فجال، ط: الأولى، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، 2000 م.
- فجال، الدكتور محمود، *الإصباح في شرح الاقتراح*، ط: الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا، 1409هـ – 1989 م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، *معاني القرآن*، ت: محمد علي النجار، ط: الثالثة، عالم الكتب، لبنان، 1983 م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، *كتاب الجمل في النحو*، ت: الدكتور فخرالدين قباوة، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، 1405 هـ – 1985 م.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، *كتاب العين*، ت: الدكتور عبدالحميد هنداوي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003 م.
- فروخ، عمر بن عبد الله بن عبد الرحمن،، *تاريخ الأدب العربي*، ط: الرابعة، دار العلم للملايين، لبنان، 1981 م.
- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، *القاموس المحيط*، ت: أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2008 م.
- القرآن الكريم .
- القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، *الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان*، ت: الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي ومحمد رضوان عرقسوسي، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1427 هـ – 2006 م.
- قلعةجي، محمد رواس، معجم *لغة الفقهاء*، ط: الأولى، دار النفائس، لبنان، 1996 م.
- كحالة، عمر رضا، معجم *المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم *المصطلحات النحوية والصرفية*، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985 م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، *الكامل في اللغة والأدب*، ت: عبدالحميد هنداوي، ط: الثالثة، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، 1998 م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، *كتاب المقتضب*، ت: محمد عبدالخالق عضيمة، دار إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415 هـ – 1994 م.
- المخزومي، مهدي المخزومي، *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*، مكتبة مصطفى البابي وأولاده بمصر، ط: الثانية، 1377 هـ – 1958 م .
- المرادي، الحسن بن قاسم، *الجنى الداني في حروف المعاني*، ت: الدكتور فخرالدين قباوه ومحمد نديم فاضل، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413 هـ – 1992 م.
- المشهداني، محمد إسماعيل، *الإجماع دراسة في أصول النحو العربي*، ط: الأولى، دار غيداء، الأردن، 2013 م.

- مفضل الضبي، المفضل بن محمد بن يعلي بن عامر، *المفضليات*، ت: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، ط: السادسة، دار المعارف، القاهرة.
- مكرم، الدكتور عبدالعال سالم، *الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي*، ط: الثانية، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1993 م.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، *إعراب القرآن*، ت: الدكتور زهير غازي زاهد، ط: الثانية، 1985 م.
- نحلة، محمود أحمد، *أصول النحو العربي*، ط: الأولى، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، 1987 م.
- النعيمي، حسام سعيد، *الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني*، ط: الأولى، دار الرشيد، العراق، 1980م.
- الياسري، علي مزهر، *الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه*، ط: الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2003 م.
- ياقوت الحموي، معجم *الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب*، ت: الدكتور إحسان عباس، ط: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993 م.

6.الملخص

تناول هذا البحث شرح نماذج من الشواهد الشعرية من كتاب (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) وبيان أهمية الشاهد الشعري في النحو العربي، وقد تضمن البحث: تمهيدا حول حياة الأشموني وكتابه: (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) المشهور بـ(شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) الذي لقي اهتماما كبيرا من علماء العربية، وذلك لما اشتمل عليه من آراء نحوية وتنبيهات قيمة تفيد النحو العربي، كما احتوى على قدر كبير جدا من الشواهد الشعرية النحوية التي استشهد بها الأشموني، والتي كان لها أكبر الأثر في إثراء هذا الكتاب بالمادة العلمية. وتضمن البحث بعد التمهيد فصلين: الأول حول علم أصول النحو معناه لغة واصطلاحا ونشأته ومصادره من السماع وشروطه ومفهوم القياس ونشأته مع أركانه ومكانته ثم الإجماع، ومصادر السماع من القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب من الشعر والنثر، إذ إنها مصادر، يرجع إليها النحاة ليبنوا عليها أحكامهم النحوية والصرفية. ووضح فيه موقف النحاة من الاستشهاد بهذه المصادر؛ فقد أجمعوا على الاستشهاد بالقرآن الكريم، أما الحديث النبوي الشريف فقد اختلفوا بشأن الاستشهاد به فرؤساء النحو أمثال سيبويه والمازني والمبرد وغيرهم امتنعوا عن الاستشهاد به لاعتبارات وأسباب عدة منها روايته من قبل الأعاجم ومنها تجويز روايته بالمعنى. و بحث فيه أيضا قضية الاستشهاد بتعريف معنى الشاهد والاستشهاد؛ فهو استدعاء أو استحضار النحوي للشواهد قصد البرهنة على صحة القاعدة أو فسادها ثم تحدث عن الاستشهاد بالشعر وشروطه وضوابطه من التحديد المكاني والزماني حيث حددوا له أربع طبقات؛ استشهدوا بشعر الطبقتين الأولى والثانية، وامتنعوا عن الطبقتين الأخيرتين، وما نجده من شواهد تنتمي إلى الطبقة الثالثة في كتبهم فهو للاستئناس فقط، وحددوا الأماكن الجغرافية للقبائل المحتج بكلامها. أما الفصل الثاني: فقد تناول شرح نماذج من الشواهد الشعرية منسوبة لقائلها ما أمكن ثم توضيح موضع الاستشهاد في البيت وذكر من استشهد به من النحويين ومقارنة آرائهم مع ما أورده الأشموني ومرتبة على حسب ما أورده الأشموني في كتابه، مع ذكر رقم الشاهد في الكتاب ومكانه في الجزء والصفحة ثم وضع عنوان لكل شاهد أو لعدد من الشواهد في الموضوع الواحد، ومقسمة على ثلاثة مباحث الأول نماذج من شواهد الأسماء من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات. المبحث الثاني تضمن شرح نماذج من شواهد الأفعال المرفوعة والمنصوبة والمجزومة وأيضا المبنية. والمبحث الثالث تحدث عن شرح نماذج من شواهد الحروف. وتبعتهما خاتمة بأهم النتائج التي توصل البحث إليها. ثم أهم المصادر والمراجع.

İÇİNDEKİLER

ÖNSÖZ

KISALTMALAR

GİRİŞ

1.EŞMÛNÎ'NİN VE ELFİYYE ADLI ESER İLE İLGİLİ BİLGİLER

1.1. İsmi, Nesebi, Doğumu, Yetişmesi ve Ölümü

1.2. İlmî Çabaları, Eserleri ve Bazı Hocaları

1.3. Yaşadığı Dönemdeki İlmî Çevre ve Arap Dilinin Konumu

1.4. İbn Mâlik'in Manzûm Elfiyyesi ve Önemi

1.4.1. Manzûme Kavramı, Tanımı ve Ortaya Çıkışı

1.5. Elfiyye Adlı Eser ve Şerhleri

1.6. Şerhu'l-Eşmûnî Adlı Şerhin Diğer Elfiyye Şerhleri Arasındaki Konumu

2. NAHİV USÛLU VE İstişhâd

2.1. Nahiv Usûlunun Tanımı, Ortaya Çıkışı ve Fıkıh Usûlu İle Olan İrtibatı

2.2. Nahiv Usûlunun En Önemli Kaynakları

2.2.1. Semâ' (Duyum) veya Nakil

2.2.2. Kıyas

2.2.2.1. Kıyasın Tanımı, Ortaya Çıkışı, Şartları ve Önemi

2.2.2.2. Basralı ve Kûfelilerin Kıyas Anlayışı

2.2.2.3. Dilcilerin Kıyasa Yaklaşımı

2.2.3. İcmâ'

2.2.3.1. İcmânın Tanımı, Çeşitleri ve Gramercilerin İcmâ' Hakkımdaki Görüşü

2.3. İstişhâd ve Kaynakları

2.3.1. eş-Şâhid, el-İstişhâd ve el-İhticâc Kavramlarının Sözlük ve Terim Karşılıkları

2.3.2. Kaynakları

2.3.2.1. Kuran ve okunması

2.3.2.2. Hadisi Şerifler

2.3.2.3. Arap Kelâmı

2.3.2.3.1. Şiir İle İstişhâd

2.3.2.3.2. Klasik ve Modern Âlimlere Göre Şiir İle İstişhâdın Şartları

3.“ŞERHU’L-EŞMÛNÎ” ADLI ESERDE ŞİİR İSTİŞHÂDLARINDAN ÖRNEKLER

3.1.İsimlere Yönelik Örnekler

3.1.1. Cem‘ Müzekker Sâlim ve İ‘râbı

3.1.2. Mankûs İsmin İ‘râbı

3.1.3. أولئكİsmi İşaretinin Gayrı Âkiller İçin Kullanılması

3.1.4.ذا İsmi İşaretinin الذي Anlamında Kullanılması

3.1.5. Mübtedanın Zorunlu Olarak Hazfedilmesi

3.1.6. İkil ve Çoğula İsnat Edilmesi durumunda Fiilin Zamirden Arındırılması

3.1.7. Harfi Cerrin Atılmasıyla İsmin Mansûb Oluşu

3.1.8. ‘Amelde Tenâzu‘

3.1.9. Mef‘ûl leh Şartları

3.1.10. Mef‘ûl me‘ah Olan İsmi Nasb Eden ‘Âmil

3.1.11.Müsbet -MâzîFiille Başlayan Hâl

3.1.12. Temyîzin من Harfiyle Cer Edilmesi

3.1.13. Temyîzin ‘Âmilinden Önce Gelmesi

3.1.14. İzâfe İle Gerçekleşen Cer

3.1.15. Mütekellim “ya”sına İzâfe Olan İsimde “elif” Harfinin “ye” Harfine Dönüşmesi

3.1.16.Mef‘ûlun فَعِلSigasıyla Nasb Edilmesi

3.1.17. Mecrûr Zamiri Üzerine Yapılan Atıf

3.1.18. (ابن أمve ابن عم) Tamlamalarının Münadâdaki Hükmü

3.1.19. el-İhtisâs

3.1.20. (أمس) Zarfının Mebnî Olduğu Durumlar

3.2. Fiillere Yönelik Örnekler

3.2.1. Cezimli Muzâri Fiilinde İllet Harfinin Sabit Kalması

3.2.2. (كان) ve Bazı Benzerlerinin(صار) Anlamında Kullanılması

3.2.3.(كان) nin Zait Durumu

3.2.4. Fiil Cümlesinin Haber Oluşu

3.2.5.(تقول) Filinin (تظن) Anlamına Gelmesi

3.2.6. Fiili Hazfedilen Fail

3.2.7. Fiilin Müennes Olarak Getirilmemesi
3.2.8. (نعمveبئس)Fiillerinin Kullanılışları ve Failleri
3.2.9. Muzâri Fiilinin لن Edatıyla Cezm Edilmesi
3.2.10. “fe” (الفاء) Harfinden Sonra Gelen Muzâri fiilinin Gizli BirأنEdatıyla Nasb Edilmesi
3.2.11. Hazfedilmiş Emir “lam”ından Sonra Gelen Muzâri Fiilinin Cezm Edilmesi
3.2.12. Muzâri Fiilinin إذا Edatıyla Cezm Edilmesi
3.2.13. Şart Cümlesinde Ceza (Cevap) Fiilinin Merfu Durumu
3.3. Harflere Yönelik Örnekler
3.3.1. ليس Fiiline Benzeyen مانın Şartları
3.3.2. ليس ‘Amelini İşleyen لا Edatı
3.3.3. Fiile Benzeyen Harflerin ‘Ameli
3.3.4. Fiile Benzeyen Harflerin Manaları
3.3.5. إنّ ve أَنّ nin Kullanım Yerleri
3.3.6. Fiile Benzeyen Harflerin Sonuna Bitişen ما Edatı
3.3.7. إنّ ve أَنّ nin Tahfif Edilmesi (Şeddesiz Kullanılması)
3.3.8. متى,لعل ve كيEdatlarının Harfi cer Olarak Kullanılması
3.3.9. حتى Edatının Zamire Gelmesi
3.3.10. إلى Harfinin في Anlamında Kullanılması
3.3.11. Harfin Te’kidi
3.3.12. أم Edatının بل Anlamına Gelmesi
3.3.13. Atıf Edatı Olan أو in Anlamları
3.3.14. Tahdîd Harfleri

ÖZET

Bu Çalışma "Şerhu'l-Eşmûnî 'alâ Elfiyyeti İbn Mâlik" adlı eserdeki şiir istişhâdlarından alınan bazı örnekleri açıklamayı ve nahiv ilminde şiirsel istişhâdın önemini ele almıştır.

Araştırmanın giriş bölümünde: el-Eşmûnî'nin hayatı ve "*Şerhu'l-Eşmûnî 'alâ Elfiyyeti İbn Mâlik*" ismiyle meşhur olan "*Menhecu's-Sâlik ilâ Elfiyyeti İbn Mâlik*" adlı kitabı ele alınmıştır. Zira bu eser, Arap nahvine olumlu katkıda bulunan önemli notlar ve nahiv ilmine dair farklı görüşleri içerdiği için ulema tarafından büyük bir ilgi görmüştür. Nitekim el-Eşmûnî'nin delil olarak kullandığı ve bilimsel bir materyal olarak bu kitabı tercih etmemizde en büyük etkisi olan şiir istişhâdları da bu eserde çokça kullanılmıştır.

Birinci bölümde: nahiv usûlu ilminin sözlük ve terimsel anlamı, ortaya çıkışı, semâ'î/duyumsal ve kıyasî kaynakları, şartları, kıyasın konumu, rükünleri ve icma konuları ele alınmıştır. Ayrıca Kurân-ı Kerim, Hadisi Şerif ve Arap sözünden oluşan semâ'î delillerin kaynakları ele alınmıştır. Çünkü nahivciler dil kurallarını bu kaynaklara dayandırırlar. Nahiv ve sarf hükümlerinin inşasında yine bu kaynaklara müracaat ederler. Nahiv âlimlerinin bu kaynaklara dair görüşleri de bu bölümde ele alınmıştır. Bütün nahivciler dilsel kurallarda Kur'ân-ı Kerimin delil olduğu konusunda hemfikirdirler. Fakat Hadis konusunda ihtilafa girmişler. Sibeveyhi, el-Mâzânî, el-Muberred gibi nahiv imamları Hadisle istişhâd etmekten kaçınmışlar. Çünkü Hadislerin 'acemler/Arap olmayanlar tarafından rivayet edilmiş olabildiği gibi lafzen değil, sadece manen de rivayet edilmiş olabildiği ihtimalleri vardır.

Şahid ve istişhâd kavramlarının tanıtılmasıyla istişhâd meselesi de bu bölümde incelenmiştir. İstişhâd: bir kuralın doğru veya yanlış olduğunu kanıtlamak amacıyla şahid denilen delilin kullanılmasıdır. Daha sonra şiirle istişhâdın şartları, zamansal ve mekânsal sınırlılıkları yönündeki kuralları üzerinde durulmuştur. Çünkü âlimler mekân ve zamanı esas alarak şiire dört tabaka belirlemişler. Bunlardan ilk ikisiyle istişhâdı kabul ederken, son ikisiyle istişhâd etmekten kaşınmışlar.

Nesir olan kelamı da şiir gibi birtakım zamansal ve mekânsal şartlarla sınırlandırmışlar. Sadece belirlenen zaman dilimine ait olan ve dili hüccet kabul edilen kabilelerin coğrafyalarına mensup nesirlerle istişhâd edilebilir.

İkinci bölümde ise: şiir istişhâdlarından bazı örneklerin şerh edilmesi, beyitteki istişhâd konusun açıklanması, aynı şiirle istişhâd eden nahivciler ve onlara ait görüşlerin karşılaştırılması konuları ele alınmıştır. Tüm bunlarda el-Eşmûnî'nin şiirleri kullanım sıralaması dikkate alınmıştır. Aynı şekilde şiirin kitaptaki rakamı, bulunduğu cilt ve sayfa numarası da belirtilmiştir. Daha sonra bir konuyla ilgili şiirler belli bir başlık altında toplanarak üç konuya ayrılmıştır. Birinci konuda isme dair örnekler, ikinci konuda fiile dair örnekler, üçüncü konuda ise harfe dair örnekler ele alınmıştır.

Sonuç bölümünde ise, çalışma sonucunda varılan önemli neticeler ele alınmıştır.

Summary

This study deals with the explanation of samples of poetic evidence from the book (Sharh al-Ashmouni on Alfia Ibn Malik) and the importance of the poetic witness in the Arabic grammar. The research included: an introduction to the life of Ashmouni and his book: (mnhj alsalk 'iila Alfia Ibn Malik), which is famous in Sharh al-Ashmouni on Alfia Ibn Malik) this book has received great attention from Arab scientists, because it included grammatical opinions and valuable attentions that have beneficial to the Arabic grammar. It also contained a great deal of the poetic evidences of the grammar cited by al-Ashmouni, which had the magnificent effect in enriching this book as the scientific article. The research included two chapters after the introduction: the first is about the fundamentals of science of the grammar means linguistically, terminologically, its origin, sources of hearing, conditions, the measurement concepts and its origin with its principles, status and then unanimity. In addition sources of listening from the holy Quran and the Hadith of prophet and the words of the Arabs of poetry and prose, as it is sources that the grammarians extract the linguistic rules from it. They also return to it to build on their grammatical and morphological judgments.

They unanimously agreed to martyrdom of the Holy Quran, while the hadeeth of the Prophet (PBUH) differed regarding the martyrdom by the head of grammarians such as Sebwayh, Al-Mazni, Al-Mubrad and other of hem who refrained from citing it for several reasons and Considerations, for example narration hadiths by non-Arab people and some of them allow to narrate hadiths of prophet (PBUH) by meaning rather than by quoting. It also refers to the issue of martyrdom in defining the meaning of the witness and martyrdom; it is the summoning or invocation of the grammatical evidence in order to prove the validity of the rule or its corruption and then talk about the martyrdom of poetry and its conditions and controls of spatial and temporal restriction where they identified four layers: The first and the second abstained from the last two classes, and what we find from the third-grade evidence in their books is for the familiarity only, or about the words of the scattered Arabs have identified him, as well as terms relating to the time period should belong to it, and identified the geographic places of tribes protesting her words.

And the second chapter of the study has addressed the explanation of examples of poetic evidence attributed to the poet as possible and then clarifies the location of martyrdom in the house and the mention of the cited by the grammarians and compares their views with what reported Ashmouni and ranked according to what Ashmouni reported in his book, With the number of the witness in the book and its place in the section and page and then the title of each witness or a number of evidences.

And it is divided to the three sub-sections; the first is the Models of name markers of Cranes, castings, and Excavators, The second sub-section includes the explanation of examples of the evidence of the verbs of uploaded, structured, fixed, and nulled, and the third sub-section is about the explanation of models of the evidence of letters. Followed by a conclusion, which are the most important findings reached by the research. In Final the most important sources and references are inserted.

T.C.

YÜZÜNCÜ YIL ÜNİVERSİTESİ

SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ

TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI

ARAP DİLİ VE BELAĞATI BİLİM DALI

"ŞERHU'L-EŞMÛNÎ ALÂ ELFİYYETİ İBN MÂLİK" ADLI ESERDEKİ İSTİŞHÂD ŞİİRLERİNİN TAHLİLİ

(GRAMATİK BİR ÇALIŞMA)

YÜKSEK LİSANS TEZİ

HAZIRLAYAN

Ayoub Mohsin KAKARASH

DANIŞMAN

Prof. Dr. Mehmet Şirin ÇIKAR

VAN- 2017

T.C.
YÜZÜNCÜ YIL ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANA BİLİM DALI

"ŞERHU'L-EŞMÛNÎ ALÂ ELFİYYETİ İBN MÂLİK" ADLI ESERDEKİ İSTİŞHÂD ŞİİRLERİNİN TAHLİLİ

(GRAMATİK BİR ÇALIŞMA)

YÜKSEK LİSANS TEZİ

HAZIRLAYAN
AYOUB MOHSIN KAKARASH

EYLÜL- 2017